الجمهـــورية الجـــزائرية الديـــمقراطية الشعبيـــة
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التـــعليـــم العـــالي و البـــحث العـــلمـــي
المـــــركـــز الجـــــامـــــعي
العقيد أكلي محند اولحاج
البويـــرة

Ministère de l'Enseignement Supérieu et de la Recherche Scientifique
Centre Universitaire Colonel Akli Mohand Oulhadj Bouira

معهد العلوم الاقتصادية , التجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم الاقتصادية.
التخصص: نقود مالية وبنوك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس

تحت عنوان

التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة

من إعداد الطلبة:

* عرعار ايمان
* حمودي نادية
* ناير جميلة

تحت إشراف الأستاذ :

* قاسيمي اسيا

السنة الجامعية2012/2011

الفهرس	الصفحة
كلمة شكر	
الاهداء	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة عامة.....	ا...و
الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي.....	
مقدمة.....	02
– **المبحث الأول:** مفهوم التكامل الاقتصادي	03
– **المطلب الأول:** تعريف التكامل الاقتصادي.....	04
– **المطلب الثاني:** علاقة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم.....	08
– **المبحث الثاني:** شروط و درجات التكامل الاقتصادي	11
– **المطلب الأول:** شروط التكامل الاقتصادي.....	11
- **المطلب الثاني:** درجات التكامل الاقتصادي.....	14
– **المطلب الثالث:** الصيغة البديلة للتكامل الاقتصادي.....	25
– **المبحث الثالث:** مزايا و مشاكل التكامل الاقتصادي	31
– **المطلب الأول:** مزايا التكامل الاقتصادي	31
– **المطلب الثاني:** مشاكل التكامل الاقتصادي	35
خلاصة.....	38
الفصل الثاني: تجارب التكتلات الاقتصادية الاقليمية الرائدة في العالم.....	
مقدمة.....	40
– **المبحث الأول:** ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية	41
– **المطلب الأول:** تعريف الإقليمية.....	41
–**المطلب الثاني:** تعريف التكتلات الاقتصادية ونشأتها.....	43
– **المطلب الثالث:** خصائص و أهداف التكتلات الاقتصادية و دوافع قيامها.....	51
– **المبحث الثاني:** تجربة الاتحاد الأوربي.....	57

- **المطلب الأول:** النشأة و التطور 58
- **المطلب الثاني:** الاتحاد الأوربي 64
- **المطلب الثالث:** النظام النقدي الأوربي 77
- **المبحث الثالث:** منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) 84
- **المطلب الأول:** نشأة النافتا، مبادئها و أهدافها. 84
- **المطلب الثاني:** المؤشرات الاقتصادية لدول النافتا 92
- **المطلب الثالث:** أثر اتفاقية النافتا على الدول الأعضاء 100
- **المبحث الرابع:** منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا و المحيط الباسيفيكي "ابيك"..... 110
- **المطلب الأول:** نشأة الأبيك واهدافه..... 110
- **المطلب الثاني:** مضمون بعض قمم الأبيك 112
- **المطلب الثالث:** اهم المؤشرات الاقتصادية لتكتل الابيك 116
خلاصة..... 120
- **الفصل الثالث:** مستقبل التكتلات الاقليمية في اطار العولمة.....
- **مقدمة**..... 122
- **المبحث الأول:** التكتلات الاقتصادية الاقليمية و تحديات العولمة الاقتصادية 124
- **المطلب الأول:** مفهوم العولمة وخصائصها 124
- **المطلب الثاني:** انواع العولمة الاقتصادية و اثارها 134
- **المطلب الثالث:** تأثير التكتلات الاقليميةعلى النظام العالمي الجديد 143
- **المبحث الثاني:**الاقليمية في إطار المنظمة العالمية للتجارة 146
- **المطلب الأول: آثار**جولة الأورجواي على التكامل الإقليمي..... 147
- **المطلب الثاني:**العلاقة بين الإطار المتعدد الأطراف والإقليمية 152
- **المطلب الثالث:** القواعد والمعايير التي تحكم التكتلات الإقليمية وشروط نجاحها..... 155
- **المطلب الرابع:** أهم شروط تأسيس التكتلات الإقليمية والرقابة على مدى تحقيقها..... 160
- **المبحث الثالث:** التفاعل بين الإقليمية و التعددية ومستقبلها في مجال تحرير التجارة.... 167
- **المطلب الأول:** إنجازات منظمة التجارة العالمية..... 168
- **المطلب الثاني:** التطورات الطارئة على الترتيبات الإقليمية 173

- **المطلب الثالث:** التكتلات الإقليمية وعلاقتها التفاعلية بالإطار المتعدد الأطراف..... 177
-**المطلب الرابع**: التفاعل بين الاقليمية و العالمية..... 185
-**خلاصة**..... 190
- **خاتمة عامة**..... 192
- **قائمةالمراجع**..... 200

قائـــــمة الجـــــــــداول

الرقم	عـــــــنوان الجـــــــــدول	الصفحة
01	– مقارنة بين الصيغتين التقليدية والبديلة للتكامل الاقتصادي.....	29
02	– المؤشرات الاقتصادية للدول العشر المنظمة جديدا للاتحاد الأوربي سنة2004	70
03	– حجم الصادرات و الواردات لدول الاتحاد الأوربي 2002/2003 مليون دولار.....	74
04	– متوسط معدل النمو السنوي للصادرات و الواردات للاتحاد الأوربي	74
05	– بعض المؤشرات الاقتصادية لدول النافتا في الفترة (1996– 2002)	93
06	– العلاقات التجارية بين دول النافتا اثناء عقد الاتفاقية1993–1995(%)...	96
07	– حجم الصادرات والواردات لدول النافتا (2003–2000) مليون دولار...	97
08	– متوسط معدل التطور لصادرات وواردات النافتا (%).....	98
09	– تطور التجارة البينية لتجمع النافتا 1986– 2001(%).....	98
10	– أهم المؤشرات الاقتصادية لتكتل الابيك.....	116
11	– تطور التجارة الخارجية لدول الأبيك.....	117

قـــائمـــة الاشكـــال

الرقم	عـــنوان الشـــــــكل	الصفحة
01	- درجات التكامل الاقتصادي.....	23

مـــقـــدمـــــة عامـــــة

يشهد عالم اليوم تحولات وتطورات سريعة في نطاق البيئة الاقتصادية العالمية، حيث جعلت الأمور الاقتصادية تتطور وتتسارع وتأخذ شكل التغيرات الجذرية، من تطور وتحرير التجارة العالمية، وتعاظم حجم وأنشطة الشركات عابرة القومية، وارتقاء عوامل الابتكار العلمي وبروز تكتلات اقتصادية... وبالتالي تعدد أشكال العلاقات العابرة للحدود الجغرافية بين مختلف دول المعمورة. كل هذا أدى إلى زيادة كبيرة في نسب تبادل السلع والخدمات، وسرعة تحريك رؤوس الأموال. كما جعل اقتصاديات الدول أكثر اندماجا وتكاملا، خاصة مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.

فمرحلة نهاية القرن العشرين تعتبر منعطفا في مسيرة وحركية النظام الاقتصاد العالمي، لأنها تحمل تحولات غامضة تمس كل الدول، غنية وفقيرة، متقدمة ومتخلفة، وهي تحولات يصعب في الظروف الحالية حصر معالمها كما يصعب معرفة كل آثارها وآفاقها على مستقبل اقتصاديات كل دول العالم. فأصبح العالم الاقتصادي الراهن لا يعترف بالاقتصاديات الصغيرة والمجزأة خاصة في الوقت الذي تجري فيه التحولات باتجاه العولمة الاقتصادية التي أصبح موضوعها يستحوذ على جزء كبير من الاهتمام في الوقت الراهن، وتعتبر ظاهرة مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من أوجهها المتعددة. ومن ثم خضوع العالم لقوة ديناميكية تجعله سوقا عالمية واحدة تخترق الحدود الجغرافية بين الدول، مما جعل الاندماج في سياق العولمة ضرورة حتمية، ولكن الاندماج انفراديا قد يؤدي إلى آثار محتملة قد تكون سلبية أكثر منها إيجابية.

في خضم هذه التحولات التي تميزت بميل بارز نحو عولمة الاقتصاد لجأت بعض الدول إلى إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها، وذلك من أجل المنافسة وفرض الوجود في المجتمع الدولي ومواجهة مختلف التحديات أهمها تحدي العولمة الاقتصادية، والخروج بأكبر الفوائد المالية والتجارية في ظل التشابك المعقد لمنظومة المصالح الاقتصادية، وتنشيط حركة التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء، إلى جانب تحرير حركة السلع والخدمات، وتعويض نواقص العمل داخل الإطار الوطني الضيق أو القفز إلى امتيازات الاقتصاد المعولم والواسع.

وقد أصبحت هذه التكتلات من أهم السمات التي تميز النظام الاقتصادي الراهن، والتي تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية مشتركة. حيث شهدت حقبة التسعينيات من القرن الماضي بروز الغالبية العظمى منها، بينما نجحت بعض التكتلات القديمة في إعادة ترتيب هياكلها وأهدافها بما يتناسب مع مستجدات المرحلة الاقتصادية الراهنة والمقبلة، ومن بين التكتلات الهامة القائمة حاليا، نجد الاتحاد الأوربي الذي يعتبر من أجدرها، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (أبيك)... وغيرها. ومن المتوقع بروز تكتلات اقتصادية أخرى في المرحلة القادمة.

فالملاحظ في زمن العولمة قد وافق على تكوين تكتلات اقتصادية وتعاظم حجمها ومجالها، وهو ما يدل حتما على أنه لا مكان للدول في العولمة إن لم تندمج في فضاءات اقتصادية. وأن التكتلات إحدى دوافع العولمة الناشئة لأنها تهدف إلى تنشيط التبادل

والمتاجرة والاستثمار، فأصبح بروزها في تزايد مستمر هذا ما يدل على قوة العوامل التي دفعت إلى وجودها.

-الإشكاليـــة العامة

من خلال هذا الطرح وفي إطار الهدف العام للدراسة ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كالآتي:

- هل التكامل الاقتصادي ضروري بالنسبة للدول لتنمية اقتصادياتها ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين؟

- الأسئلـــة الفرعيـــة

على أساس هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1- ماهو التكامل الاقتصادي؟ وما هي مختلف صيغه؟

2- هل يناقض إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية مفهوم العولمة وأحكام المنظمة العالمية للتجارة، أم أنها تشكل خطوة باتجاه نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي؟

3-ما تأثير التكتلات الإقليمية على العلاقات متعددة الأطراف؟

4- وما مستقبل التكامل الاقتصادي في ظل العولمة؟

- فرضيـــات البحـــث

كما اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من الفرضيات تمثلت في:

1- تميزت نهاية القرن العشرين بميل بارز نحو عولمة الاقتصاد وهذا يتطلب إنشاء تكتلات اقتصادية.

2-أن التكتل يساعد على الاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المتجمعة.

3-التكامل الاقتصادي بين الدول أصبح ضروري للتقليل من الآثار السلبية للعولمة والاندماج بشكل إيجابي في الاقتصاد العالمي.

- أهمية الموضوع

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة، وذلك من خلال تزايد الحاجة لمزيد من التعاون والتكامل الدولي لتعظيم مكاسب اقتصادية، ودور التكتلات الإقليمية في دفع عجلة النمو الاقتصادي بالدول المتحدة من خلال الاستفادة من المزايا النسبية لكل منها بالإضافة إلى دور العولمة في تسريع حركية الدول نحو إقامة هذه التكتلات والنظر في مستقبلها وتطورها في إطار العولمة.

- الهـــدف من الدراســـــة

أما الهدف من هذه الدراسة فيتمثل في تحليل ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وعلاقتها بالتحولات الراهنة والتعرف على خصائص الدول. وكيف لهذه الأخيرة أن تواجه مختلف التحديات الراهنة، مع تحديد مشاكل ومعوقات تجارب التكامل الاقتصادي التي أقامتها وكيفية تخطيها مع تفعيل تلك التجارب بإعطاء ملامح إستراتيجية تكاملية إنمائية لهذه الدول.

- المنهـــج المتبـــع

كما استعملنا في بحثنا هذا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي عند الحديث عن ظاهرة التكتلات الاقتصادية وأسباب ظهورها والعوامل التي تتحكم فيها وذلك من خلال جمع البيانات وتحليلها وتنظيمها ، كما استعملنا أسلوب العرض التاريخي لعدد من الوقائع البارزة

والمتعلقة بموضوع البحث لأنه لا يمكن فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل دون التطرق إلى الماضي.

- أسباب اختيـــار الموضـــوع

وعن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع يعود إلى بروزه بشكل بارز على الساحة الاقتصادية الدولية خاصة بعد ظهور العولمة، مع معرفة مكانة الدول وموقعها من التكتلات الاقتصادية الراهنة.

- صعـــوبات البحـــث

وقد واجهتنا عدة صعوبات في إعداد هذا البحث خاصة فيما يتعلق بجمع البيانات والإحصائيات التي كانت في بعض الأحيان متضاربة فيما بينها إضافة إلى مشكل تحديد المصطلحات.

- محتـــوى الموضـــوع

ومن خلال معالجتنا لموضوع بحثنا يتم الإجابة على الأسئلة المطروحة مع اختبار صحة الفرضيات المقترحة، هذا ما جعلنا نخصص ثلاث فصول. فتطرقنا في الفصل الاول إلى التكامل الاقتصادي في ثلاث مباحث، تناولنا في الأول مفهوم التكامل الاقتصادي، وفي الثاني عرضنا شروط ودرجات التكامل الاقتصادي مع معرفة الصيغة الجديدة أو البديلة للتكامل، أما في الثالث تطرقنا إلى أهم المزايا والمشاكل الناتجة عن التكامل الاقتصادي.

أما الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى مختلف تجارب التكتلات الاقتصادية الإقليمية الرائدة في العالم في أربعة مباحث، تناولنا في الأول ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية، أما الثاني

والثالث والرابع عرضنا فيه أهم التجارب، كتجربة الاتحاد الأوربي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "النافتا" ومنتدى التعاون الاقتصادي لأسيا والمحيط الباسيفيكي "ابيك" على التوالي.

وفي الفصل الثالث حاولنا معرفة العلاقة التي توضح مستقبل التكتلات الاقليمية في اطار العولمة وذلك في ثلاث مباحث، تطرقنا في الأول إلى العولمة الاقتصادية، وفي الثاني الى العلاقة بين الإقليمية والإطار المتعدد الأطراف مع استعراض أهم الشروط والالزامات التي تقع على التكتلات الإقليمية ، وفي الثالث إلى فكرة التفاعل بين الإقليمية والعالمية من خلال المزايا التي تتيحها التكتلات الإقليمية والتحديات والمشاكل التي تطرحها، بالموازاة مع إنجازات منظمة التجارة العالمية.

مقدمة

عندما يكتب اخر فصل للتاريخ الاقتصادي للقرن العشرين فالاغلب ان يكون موضوعه التكامل الاقتصادي في الميدان الاقتصادي، آيا كانت الصورة التي يتخذها، فاحتل مكانا بارزا في الأدبيات الاقتصادية نظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم " متقدمة أو نامية " تتجه إلى الدخول في تجمعات إقليمية، بعدما أدركت ضرورة التكامل الاقتصادي وأهميته.

هذا ما حاولنا التعرض إليه في هذا الفصل وذلك بعرض الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، لذلك خصصنا ثلاث مباحث، تناولنا في الأول مفهوم التكامل الاقتصادي، وفي الثاني تكلمنا عن شروط ودرجات التكامل مع إبراز الصيغة الجديدة للتكامل الاقتصادي، أما في الثالث فتطرقنا إلى مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي.

المبحث الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

يعتبر التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن، وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار، فمن الناحية التاريخية ترجع فكرة التكامل الاقتصادي وأساسياته إلى الاقتصادي « fayner » سنة1950، حيث بين أن شكل أو درجة من درجات التكامل تجمع بين أسس نظرية التجارة، الحرية أو الحماية[1]. لذا تأكدت أهمية التكامل في النصف الثاني من القرن العشرين، وأصبح جليا أن عملية النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم لن يتحقق بالسرعة والشكل المطلوبين دون تكامل اقتصاديات الدول المعنية في شكل اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة...إلخ ، كما استخدم التكامل في تلك الفترة وجهة محددة بحيث أخذت الدراسات الاقتصادية انطلاقا من الثمانينات من القرن الماضي لتربط التكامل الاقتصادي بمبدأ الكفاية الإنتاجية من خلال استغلال الإمكانات البشرية، والموارد المادية بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية لا تتعدى الحدود الوطنية[2]. وقد أخذت الدعوة للتكامل الاقتصادي تتوسع وتزداد أهميتها في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، فازداد عدد الدول التي اعتمدت سياسة التكامل الاقتصادي في العالم سواء كانت هذه الدول متقدمة أو دول نامية.

---

[1] محمد رئيف مسعد عبده ،" التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية"، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، 2005، ص 182.

[2] عبد الوهاب حميد رشيد، " الدور التكامل للمشروعات العربية المشتركة ، الطموحات والآداء"، كاضمة للنشر والترجمة والتوزيع ، مصر، 1985 ، ص 14.

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي ، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون وآخرون استعملوا مصطلح التكتل. ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين حول التكامل المقترح بين مجموعة من الدول، هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة اقتصادية، هنا تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديين يستخدمون مصطلح التكامل لنقل معنى التعبير الإنجليزي (Integration) وفي اللغة الإنجليزية اشتق هذا اللفظ من (Enteger) الذي يعني الشيء المتراكب عضويا في كل لا يتجزأ، مثل ما يسمى في الرياضيات الواحد الصحيح[1].

كما أن بعض الاقتصاديين الذين كتبوا في هذا المجال يعرفون التكامل الاقتصادي أحيانا حسب أسبابه وأحيانا أخرى حسب أهدافه ، لهذا نرى أن مصطلح التكامل لم يحظ باتفاق عام بين مختلف الكتاب الاقتصاديين شأنه شأن المفاهيم والتعريفات الأخرى التي تخص العلوم الاقتصادية، وتماشيا مع هذه الملاحظة، نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي التي قام بها مجموعة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي، كما يلي:

يعرف « **بيلا بلاسا** » التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة

[1] سامي عفيفي حاتم،" التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، ط2 ، ج2 ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،1994،ص222.

بين الاقتصاديات القومية. انطلاقا من هذا التعريف نلاحظ أن « بيلا بلاسا » يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، إذ يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي[1].

أما الاقتصادي « **ميردال** »، فيرى أن مفهوم التكامل لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظرعن سياساتهم[2].

يرى الاقتصادي « **ماخلوب**» أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفء للعمل[3] و هنا يناقش «ماخلوب» التعريف الذي يصدق على مفهوم التكامل الاقتصادي، فيضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على اساس البحتة وبصفة أكثر تحديدا دون تمييزوتحيز متعلقين بالمكان أساس حساب الكفاءة الاقتصادية الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة[4].

أما الاقتصادي « **هوفمان** » يقول بأن قيام تكامل اقتصادي لا بد من وجود تساوي في أسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية[5].

---

[1] سامي عفيفي حاتم،" التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، ط4 ، جامعة حلوان، القاهرة، 2003 ، ص 30

[2] محمد هشام خواجكية،" التكتلات الاقتصادية الدولية"، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1972 ، ص30

[3] سامي عفيفي حاتم،" التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص31

[4] جون وليامسون وآخرون،" التكامل النقدي العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1981 ، ص41

[5] Yadwiga Forowicz," Economie Internationale", Benchemin, Quebeq, 1995, P.265.

يعرف « **تنبرجن** » التكامل على أساس احتوائه على جانبين سلبي وإيجابي فيسير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل ، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال[1].

ويبقى التكامل الاقتصادي في مفهومه الحديث عملية سياسية اقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة بخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة متناسبة من خلال خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية[2] ، وأمام تعدد المفاهيم المقدمة لمصطلح التكامل الاقتصادي يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي هو عملية إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة، مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية مما يؤدي إلى خلق تكتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة التكاملية.

انطلاقا من هذه التعريفات يتضح أن التكامل الاقتصادي عملية ليست بسيطة بل هي عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية [3]

---

[1] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى،" الاقتصاد الدولي"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999 ، ص 217

[2] عبد الوهاب حميد رشيد،" الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة"، مرجع سبق ذكره، ص20

[3] محمد لبيب شقير،" الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها"، ج1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982 ص46 .

كما أنها ترتبط بتحقيق تغيرات وأثار شكلية في الاقتصاد الوطني لأطراف عملية التكامل، فهناك اتجاهين رئيسين يمكن التمييز بينهما[1] :

الاتجاه الأول: اتجاه عام يعرف التكامل على أنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما. وينتقد هذا التعريف لاتساعه، الأمر الذي يجعل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية وهو ما يجعل من التكامل مفهوم لا معنى له. كما أنه يغفل التمييز بين التكامل من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى.

الاتجاه الثاني: فهو اتجاه أكثر تحديدا يعتبر التكامل عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات التفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

إذن فتعدد التعريفات لمفهوم التكامل الاقتصادي يضع عقبة للوصول إلى صيغة موحدة تلقى قبولا عاما بين مختلف الباحثين في المجال الاقتصادي. وفي هذا الخصوص يمكن القول أن مفهوم التكامل الاقتصادي يشمل العنصرين التاليين[2]:

- ينظر إلى التكامل على أنه حالة تقود الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية ، كما يتجه إلى إذابة الاقتصاديات القومية في كيان جديد يعرف عادة بمرحلة « التكامل الاقتصادي التام » كهدف نهائي تتجه إليه جهود الدول الأعضاء وتعمل على تحقيقه؛

---

[1] إكرام عبد الرحيم،" التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي"،ط1 ، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002 ص45 .

[2] سامي عفيفي حاتم،" التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص36 .

- تغذية الدول الأعضاء بالإجراءات والتدابير الضرورية والكافية لإحداث التغييرات المطلوبة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

المطلب الثاني: علاقة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم

نحاول في هذا المطلب التعرض لبعض المفاهيم التي لها علاقة بالتكامل الاقتصادي كالتعاون والاتفاقيات الثنائية.

الفرع الأول: التعاون الاقتصادي

لا تستطيع الدول منفردة تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، كما أنها لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم، لأن الطبيعة الإنسانية والتضامن في المصالح يدفعها إلى إنشاء العديد من العلاقات المتنوعة ، كما أن العلاقات الاقتصادية الدولية أصبحت أكثر وضوحا، وأصبح النظام الاقتصادي الدولي يعتمد على التعاون الدولي في ظل مجتمع تسوده حرية التجارة والشفافية[1].

فعلاقات التعاون الاقتصادي تتضمن عادة العمليات التي تتم بين دولتين فأكثر في مجال اقتصادي معين يهدف تحقيق منفعة مشتركة ولمدة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل، فتقوم الدول بعقد اتفاقيات تعاون من أجل تسهيل حركة انتقال عناصر الإنتاج ومن إجراءات وقوانين تطبقها على ذلك،[2] وعلاقات التعاون الاقتصادي ليست بالظاهرة الجديدة فهي من أقدم أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية، إما أن تكون ثنائية أو جماعية وفي قطاع معين أو عن

[1] حمدي رضوان ، "الاقتصاد الدولي ، الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية"، جامعة عين الشمس ، القاهرة،2002، ص414 .
[2] عبد الوهاب حميد رشيد ،" التكامل الإقتصادى العربي"، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 1977 ، ص03.

طريق مساعدات تقدمها دولة ما إلى دولة أخرى أو إلى مجموعة من الـــدول دون أي اتفـــاق مسبق.

عادة ما يشمل التعاون الإقليمي على الاتصالات والتعاملات الحكومية والتفاعلات الشـــعبية غير المقيدة بتوجيهات معينة أي التحرر من القيود الرسمية والنابعـــة مـــن أســـس اجتماعيـــة ومصلحة حقيقية[1]. من هنا يمكن أن نفرق بين التعاون والتكامـــل، إذ أنـــه بالنســـبة للتعـــاون الاقتصادي فإنه يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز، مثال ذلك الاتفاقيات الدولية فـــي خصوص السياسات التجارية التي تدخل في نطاق التعاون الاقتصادي، أمـــا بالنســـبة للتكامـــل الاقتصادي فإنه ينطوي على التدابير الفاعلة للحد من التمييز، مثال ذلك إزالة الحواجز القائمـــة في وجه التجارة على المستوى الدولي هي تعبير عن أعمال التكامل الاقتصادي[2]، كما أن فكرة التكامل الاقتصادي ترتبط بتحقيق تغيرات وآثار هيكلية في الاقتصاد الوطني لأقطار الأطـــراف في عملية التكامل، تغيرات وآثار تقوم عادة على درجة من التعقيد ومن الشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين هذه الأقطار. وليكن التعاون الاقتصادي لا يرتبط مـــن ناحية ما يستهدفه ولا من ناحية ما يترتب عليه من آثار بتحقيق تغيرات ليس لها الطابع الهيكلي نفسه ولا الدرجة نفسها وبعد المدى في العلاقات الاقتصادية الدولية[3].

الفرع الثاني: الاتفاقيات الثنائيـــة

انتشرت الاتفاقيات الثنائية عقب الحرب العالمية الثانية، وهي تعتبر أقل درجة من التكامل

---

[1] حسن أبو طالب ،" التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية ، العدد 172 ، جانفي 1996 ، ص70.

[2] حسين عمر، "التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998 ، ص08 .

[3] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص4 .

الاقتصادي من حيث المزايا لأن التكامل الاقتصادي يحوي عددا أكبر من الدول تتفاوت فيما بينها من حيث درجة التكامل، وتحقق الاتفاقيات الثنائية العديد من المكاسب والمزايا فيما يتعلق بتنشيط التجارة بين الدول المشتركة فيها والقضاء على مشاكل الدفع، إلا أنها قد تؤدي الى تقييد التجارة وبالتالي التمييز بين الدول المختلفة فيما يتعلق بحرية انتقال السلع بين هذه الدول [1].

وتعرف الاتفاقيات الثنائية بأنها اتفاق ملزم بين دولتين لتحقيق حجم أو معدل كمي من التجارة السلعية يتحدد مسبقا من إحدى الدول إلى أخرى، وطالما أن سعر الصرف غير معروف فإن تحديد القيمة من قبل الدولة الموقعة لهذا الاتفاق لا يكون سليما أو دقيقا. ومن بين الأهداف التي يتوقع تحقيقها من الاتفاقيات الثنائية نذكر ما يلي :

1- تنشيط الصادرات بمعدل أكبر وللآجال الطويلة؛

2- القضاء على مشكلة النقد الأجنبي، حيث تتم تسوية المدفوعات فيما بينها في نهاية المدة المتفق عليها، وبالتالي تقدم الكثير من التسهيلات في الدفع وتسهيل عملية تمويل التجارة الخارجية والقضاء على مشاكلها؛

3- تنظيم التجارة استيرادا وتصديرا؛

4- تنويع مصادر الصادرات والتخلص من مخاطر عمليات التجارة الخارجية، وذلك بفتح أسواق جديدة للتصدير لكلتا الدولتين المشتركتين في الاتفاقية[2].

---

[1] محمد رئيف مسعد عبده ، مرجع سبق ذكره ، ص179.

[2] إسماعيل العربي،" التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة"، ط2 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 43.

من جهة أخرى، يلاحظ بأن الاتفاقيات الثنائية عند تنوعها وتعددها مع الدول المختلفة من شأنها التأثير على الهيكل الاقتصادي وقطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك بالتأثير على مستويات الأسعار محليا، والتأثير على البطالة ومعدلات التشغيل وهذا مرتبط بنوع الصادرات وعلاقتها بدرجة كثافة استخدام العمل فيها، كما تؤثر على شكل ونوع الإنتاج وذلك من خلال التأثير على شكل ونوع الصادرات والواردات.

المبحث الثاني: شروط ودرجات التكامل الاقتصادي

للوصول إلى الأهداف المسطرة من الدول المتكاملة ونجاح تكاملها الاقتصادي يجب عليها الأخذ بعين الاعتبار شروط التكامل والانتقال التدريجي في سلمه أو أشكاله.

المطلب الأول: شروط التكامل الاقتصادي

أكدت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية الاقتصادية أن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على مجموعة من الشروط لتجنب فشل محاولاتها ومن أهم هذه الشروط نذكر ما يلي:

الفرع الأول: التقارب الجغرافي

يعتبر التقارب الجغرافي من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي أرادت أن تشكل كتلة اقتصادية، وهذا لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافيا، لذا فإن التقارب الجغرافي يعد من دعامات التكامل بين الدول لسهولة الاتصال بينهما واتساع[1]

[1] إسماعيل العربي، مرجع سبق ذكره ، ص44 .

نطاق تبادلها التجاري وتسيير انتقال عناصر الإنتاج، وبالرغم من توفر وتقدم وسائل النقل والمواصلات بين الدول المتكاملة في الوقت الراهن، إلا أن التقارب الجغرافي يبقى له أهمية كبيرة في التكامل وليس شرطا ضروريا له .

الفرع الثاني: الإرادة السياسية

غياب الإرادة السياسية بين مجموعة الدول التي أرادت التكامل فيما بينها تعتبر من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي، لذا يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالتزامات ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي أن تدرك منذ البداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما، إلا إذا أيقن انه من الضروري أو على الأقل من المفيد اقتصاديا الانضمام إلى تكتل اقتصادي إقليمي من أجل الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية. كما يجب أن يقنع الرأي العام في كل بلد بأن كل واحد من الأعضاء في التكتل الاقتصادي سيحافظ على التزاماته بأمانة، ويقوم ببذل الجهد المطلوب لإنجاح التكتل كما يقبل كل التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك.

الفرع الثالث: وجود العجز والفائض

لا بد أن تتوفر في دولة ما أرادت الانضمام إلى كتلة اقتصادية، العجز والفائض في اقتصادياتها مع التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة[1]،

[1] إسماعيل العربي، مرجع سبق ذكره ، ص45.

ولكن هذا ليس بالأمر الهين لأن الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض أو العجز إلا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول .

الفرع الرابع: تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل

يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى. وفي هذه الحالة تتشكل وحدة اقتصادية مسيطرة، كما كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) حيث سيطر الاتحاد السوفياتي في المجال الاقتصادي والسياسي على الدول الأعضاء [1].

الفرع الخامس: توفر وسائل النقل والاتصال

عند عدم توفر وسائل النقل والاتصال بين الدول المتكاملة اقتصاديا، فإنه يحد من إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي بينهم ، كما يصعب تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى وهذا ما يؤدي الى ارتفاع تكاليف النقل بين هذه الدول أي اتساع المسافات الاقتصادية.

الفرع السادس: التقارب الاجتماعي والثقافي

الاقتصاديات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية هي قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة، على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة[2] .

---

[1] Yadwiga Frowicz, OP. CIT, P 267.

[2] إسماعيل العربي، مرجع سبق ذكره ، ص45.

الفرع السابع: تنسيق السياسات الاقتصادية القومية

حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم في تكامل اقتصـــادي لا تكفـــي لضـــمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريفة الجمركية، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولا بد من مفاوضات طويلة يتطلبها تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، و وضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية[1].

المطلب الثاني: درجات التكامل الاقتصادي

فرق العديد من الباحثين بين درجات أو أشكال التكامل الاقتصادي فنجد مثلا "**بيلابلاسا**" وضع درجات التكامل الاقتصادي على الترتيب كما يلي: اتفاقية التفضيل الجمركي، منطقة التجارة الحرة، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية التكامل الاقتصادي التام. في حين يرى البعض الآخر أن درجات التكامل تشمل فقط على منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، الوحدة الاقتصادية، كما يضيف فريق ثالث من الاقتصاديين الاتحاد النقدي، وفيمايلي نحاول إعطاء أهم درجات التكامل الاقتصادي والمتمثلة في:

الفرع الأول: منطقة التجارة التفضيلية

من أجل تنشيط التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، تقوم هذه الأخيرة بإقامة منطقة تجارة

[1] اسماعيل العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص46 .

تفضيلية، والتي نعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل. ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات التجارية التفضيلية العوائق التي تفرضها الدول الأوربية على وارداتها من الدول النامية، وفي هذا الخصوص يمكن تسجيل الملاحظات التالية[1]:

1- تقتصر هذه الدرجة التكاملية على مجرد تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها؛

2- تنصب هذه المعاملة التفضيلية الجمركية على الشق السلعي للتجارة الإقليمية بين مجموعة الدول الأعضاء في منطقة التفضيل ولكنها لا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة الإقليمية بين هذه الدول؛

3- يلاحظ أن الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجمركية تحتفظ بحق صياغة وتحديد نمط سياساتها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الخصوص.

الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة

هي ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي تهدف إلى إزالة القيود الجمركية وغير

[1] سامي عفيفي حاتم،" التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، مرجع سبق ذكره، ص286.

الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفة جمركية تجاه بقية دول العالم، أي كل دولة.

مشتركة لها الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة التكاملية، وتعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتنوع التجارة، وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة يتم خلالها إزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية. أما المشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة عادة، هي مشكلة إعادة التصدير وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة، وبخاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء، فغالبا ما يؤدي عدم توحيد الرسوم الجمركية إلى اشتداد عمليات إعادة التصدير حيث يزيد احتمالات تسرب بعض المنتجات الأجنبية المنشأ إلى داخل نطاق المنطقة . وبوجه خاص إلى داخل الدول الأعضاء ذات الرسوم الجمركية العالية عبر الدول ذات الرسوم الجمركية المنخفضة وذلك حتى يتمكن دفع الرسوم الجمركية عليها إذا كان هذا يحقق مصلحة المستوردين في هذه الدول الأخيرة.

كما لا تحرم منطقة التجارة الحرة قيام أي دولة عضو فيها بعقد اتفاقيات جديدة دون موافقة بقية الدول الأخرى في المنطقة، وقد تكون منطقة التجارة الحرة قاصرة على بعض المنتجات دون البعض الآخر، لذا يمكن اعتبارها أبسط الصيغ في أي مشروع تكاملي فهي تمهد[1]

[1] كامل بكري،" التكامل الاقتصادي"، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، القاهرة، 1984 ، ص38.

للانطلاق إلى مراحل أكثر تقدما في درجات التكامل الاقتصادي. كما أنها لا تثير بين دولتين أو أكثر على مستوى الإقليم أي تعقيدات فنية أو قانونية في التطبيق. ولهذا شهدت كثير من دول العالم خلال العقدين الأخيرين تحركات وجهود واسعة نحو إقامة مناطق للتجارة الحرة انسجاما مع توجهات تحرير التجارة العالمية. ومن أبرز صور مناطق التجارة الحرة في العصر الحديث، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (**النافتا**)، وهناك بعض مناطق التجارة الحرة الأحادية التي تقتصر على نوع معين من السلع والخدمات وعادة ما يطلق عليها اسم اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري. وخير مثال على ذلك الاتفاقية الموقعة بين الدول العربية عام 1981 والتي تضمنت التحرير الفوري والمباشر لتبادل المنتجات الزراعية[1].

الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي

في هذه الدرجة يتم إلغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وفي هذه النقطة يلتقي الاتحاد الجمركي بمنطقة التجارة الحرة، إضافة إلى ذلك يتم توحيد الرسوم أو التعريفة الجمركية لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي فتصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء المشتركة إقليما جمركيا واحدا ، كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي ليس لها الحرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية عن الاتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول، والهدف من ذلك هو الحرص على فعالية التعريفة الجمركية الموحدة وزيادة المركزالتنافسي للدول السابقة[2]، وفي غالب الأحوال

---

[1] كامل بكري ،" التكامل الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره ، ص38.

[2] موريس شيف ول، آلن وينترز،" التكامل الإقليمي والتنمية"، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، ترجمة كوميت، للتصميم الفني، القاهرة، 2002 ، ص79 .

تكون الاتحادات الجمركية أكثر كفاءة من درجات التكامل الاقتصادي وتسمح بالتكامل بين الأسواق بدرجة أكبر ولكنها أيضا تحتاج إلى تنظيم أكثر ووضع قيود أوثق على سياسات وسيادات الدول الأعضاء ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربع مكونات رئيسية هي[1]:

1- وحدة القانون الجمركي بين الدول الأعضاء ووحدة التعريفة الجمركية .

2- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء؛

3- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد؛

4- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، وتتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء. ويتضح من هذا أن الاتحاد الجمركي يتميز على منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي وهو بذلك لا يواجه المشكلة التي تواجهها منطقة عادة التجارةالحرة والخاصة بإعادة التصدير وما ينجم عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة[2].

ويعد الاتحاد الجمركي أكثر درجات التكامل الاقتصادي تعقيدا، لاحتوائه على ترتيبات تنطوي على الكثير من التنسيق في صنع القرارات، وإدارة معقدة بغية إنشاء الاتحاد والإشراف عليه، وكثيرا ما يعتبر الاتحاد الجمركي مؤشرا، على أن الدول الأعضاء تنوي إتباع سياسة تكامل بدلا من مجرد تعاون.

---

(1) سامي عفيفي حاتم،" التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، مرجع سبق ذكره، ص292 .

(2) إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص64 .

ومن الأمثلة البارزة للاتحادات الجمركية نذكر: الاتحاد الجمركي الذي قام بين لكسمبورغ وبلجيكا لسنة 1922 مع انضمام هولندا إلى هذا الاتحاد سنة 1947 ودخل حيز التنفيذ سنة 1948، ويسمى باتحاد "**الينيلوكس**" الذي يعتبر أول تجربة رائدة في مشروع التكامل الاقتصادي[1].

كما احتلت قضية إقامة الاتحادات الجمركية مكانا بارزا في المفاوضات والمناقشات الخاصة بإقامة نظام تجاري دولي تتحدد الأطراف في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويرجع ذلك إلى المخاوف التي أثيرت من قيام هذه الاتحادات ودورها في عرقلة إقامة النظام التجاري العالمي المنشود باعتبارها حركة إقليمية لتحرير التجارة الخارجية[2] ، لذا نجد أهم قضايا التكامل التي تواجه خطط بعض الدول هي الاختيار بين منطقة التجارة الحرة أو اتحاد جمركي. فمن بين 162 اتفاقية تكامل إقليمي مسجلة في « الجات »ومنظمة التجارة العالمية حتى أوت 1998 توجد 143 اتفاقية منطقة تجارة حرة التي لا تفرض رسوما جمركية، ولكن لا يوجد بينها تنسيق في الرسوم الخارجية، وهناك 19 اتحاد جمركي له رسوم خارجية متساوية وتجارة داخلية حرة[3].

لقياس الآثار الناجمة عن قيام الاتحاد الجمركي [4]على الدول المشتركة فإن « **فاينر** » يرى أنه إذا أدى قيام الاتحاد إلى خلق التجارة كانت هناك فائدة منه. أما إذا وقفت آثاره عند تحويل التجارة فإنه يكون ضارا، أما إذا أدت إزالة الرسوم الجمركية داخل الاتحاد الأكثر كفاءة من

---

[1]François GAUTHIER, Relation Economique Internationales, 2ème Edition UniversitéLaval Saintefoy, Canada, 1992, P 190.

[2]سامي عفيفي حاتم،" التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم"، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[3]موريس شيف ول، آلن وينترز، مرجع سبق ذكره، ص ص78- 79.

[4]كامل بكري،" الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل" ،الدار الجامعية، القاهرة، 2001 ، ص ص153 -167 .

المناطق خارج الاتحاد كان الاتحاد منشئا للتجارة، أما إذا أراد تحويل الإنتاج أو جزء منه إلى مناطق داخل الاتحاد أقل كفاءة من المناطق خارجة كان الاتحاد محولا للتجارة. ويتحقق التأثير المفيد لإزالة الحواجز الجمركية إذا رجع خلق التجارة وتحويلها، ويتوقف مقدار المكسب أو الخسارة المتحققة على الفوارق في التكاليف الخاصة بالإنتاج قبل إزالة الحواجز الجمركية وبعدها[1].

الفرع الرابع: السوق المشتركة

في هذه الدرجة الأكثر تقدما من درجات التكامل الاقتصادي يتم فيها إلغاء الرسوم الجمركية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي وإلغاء كذلك القيود على حركة انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء. فيتم دمج أسواق السلع والخدمات ودمج أسواق عناصر الإنتاج و بالتالي تصبح المنطقة التكاملية عبارة عن سوق واحدة، مما يؤدي الى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج، من شأنه أن يجذب كلا من رأس المال والعمل الماهر تحو الأقاليم المتقدمة في الاتحاد، كذلك فإن حرية انتقال المنتجات تقيد الصناعات القوية على حساب الصناعات الناشئة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة في الأقاليم[2]الفقيرة وما يترتب عنها من زيادة مدى التفاوت في مستويات المعيشية بين هذه الأقاليم، وتعتبر الأسواق المشتركة خطوة هامة للوصول غلى وحدة اقتصادية وسياسية كاملة ذات طبيعة فيدرالية[3]. ومن الأمثلة البارزة للسوق المشتركة نجد السوق الأوربية المشتركة التي أنشئت

---

[1] محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص238-242 .

[2]نفس الرجع السابق ، ص241.

[3]إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص65 .

بمقتضى معاهدة روما التي تم التوقيع عليها سنة 1957، وفي المنطقة العربية تم الاتفاق على إنشاء سوق عربية مشتركة وهذا عام 1964.

الفرع الخامس: الوحدة الاقتصادية

في هذه الدرجة التكاملية لا يقتصر الأمر على إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات وحركات عناصر الإنتاج، بل يشمل السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وذلك بغرض إقامة هيكل متكامل، ولإزالة التباين في تلك السياسات بين الدول الأعضاء.

الفرع السادس: الاتحاد النقدي

قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر.

فيتم هنا إدراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول[1]، ويقوم عمل هذا الاتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة، وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاريوالاستثماري ، وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الاتحاد.[2] من الأمثلة البارزة لهذه الدرجة من التكامل هو الاتحاد النقدي الأوربي والذي قام بين(11) دولة أوربية.

[1] دنيا عبد الله االدباس،" التكامل النقدي العربي"، دائرة الأبحاث والدراسات، الأردن، فيفري، 1985 ، ص 05.

[2] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص243 .

الفرع السابع: الاتحاد الاقتصادي التام

يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد ، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة[1]، فإنه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية وغالبا ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه[2]. كما يمكن القول أنه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات.

من خلال عرضنا لدرجات التكامل الاقتصادي يمكن للدول تحقيق تكتل اقتصادي، ولكن بدرجات متفاوتة، ويتم ذلك بتحرير التجارة وتحرير انتقالات عناصر الإنتاج مع تنسيق السياسات الاقتصادية فيما بينها.

ولتوضيح درجات التكامل الاقتصادي أكثر، وتبسيطها يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

---

[1] يمن الحماقي،" التطور الاقتصادي، كلية التجارة"، جامعة عين الشمس، مصر، بدون سنة نشر، ص11 .

[2] محمدعبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص244.

الشكل رقم(01) : درجـــات التكامـــل الاقتصـــادي

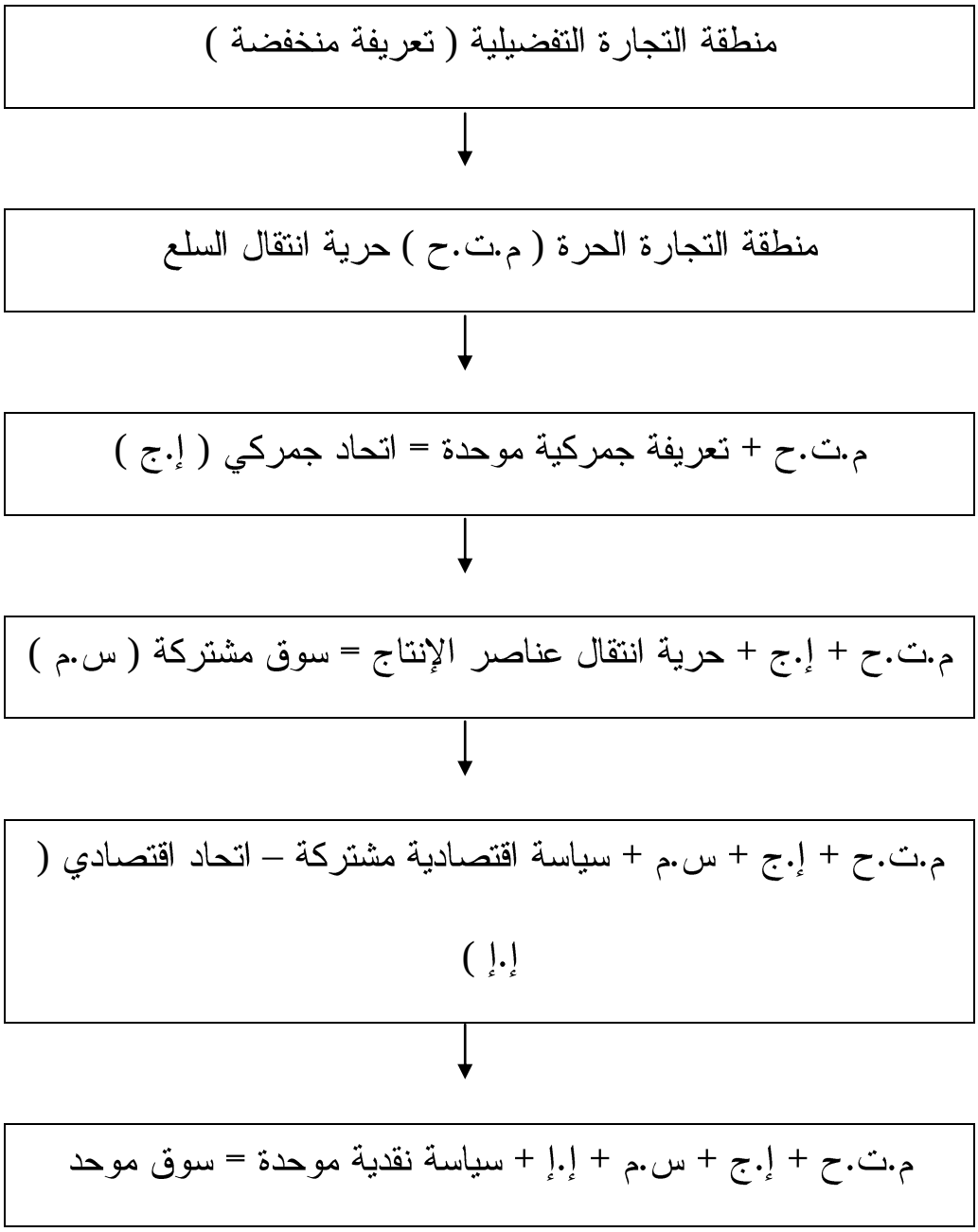

المصدر: Yadwiga Forowicz, OP.CIT, P. 266

انطلاقا من عرضنا لدرجات التكامل الاقتصادي يمكن تحديد اتجاهين للتكامل الاقتصـــادي وذلك حسب الصيغة التكاملية المتبعة : فالاتجاه الأول يعرف بالتكامل الاقتصادي الأفقي والذي يعني انضمام دول جديدة للمنطقة التكاملية وتوسيع نطاقها الجغرافي، وخير مثال على ذلك

توسيع المنطقة التكاملية للاتحاد الأوربي. أما الاتجاه الثاني، فيعرف بالتكامل الرأسي، ونعني به الانتقال من درجة لأخرى من درجات التكامل الاقتصادي، انطلاقا من منطقة التفضيل الجزئي وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي التام .

كما أن درجات التكامل الاقتصادي لا تنشأ بالصدفة ولكن هناك بعض العوامل التي تساعد على تكوينها أهمها[1]:

1- وجود علاقات بين الدول المختلفة قبل تكوين الاتحاد .

2- وجود العديد من القيود التي تعرقل حركة التجارة وانتقال عناصر الإنتاج بين الدول حيث تعتبر هذه القيود الدافع الأساسي لتكوين مثل هذه الاتحادات؛

3- وجود درجة المنافسة بين الدول المكونة وليس درجة التكامل بين اقتصاديات هذه الدول. فوجود المنافسة مع القيود الجمركية للحماية يمثلان أساسا لتكوين الاتحادات الجمركية، حيث أن إلغاء التعريفة الجمركية فيما بين الدول هذه يؤدي إلى تمتع الدول ذات الكفاءة بميزة الإنتاج، وبالتالي اعتماد الدول الأخرى عليها في الحصول على متطلباتها مما يؤدي إلى خلق التجارة وارتفاع معدلاتها ؛

4- العامل الجغرافي يعتبر عاملا مساعدا مهما فعدم وجود الحواجز الطبيعية وسهولة انتقال السلع والخدمات من شأنه عدم التأثير على نفقات النقل ويسمح بوجود سعر واحد في السوق التي يسعى التكامل إلى خلقها؛

5- كثرة عدد الدول المكونة للاتحاد يشجع على تكوينها للاستفادة من حجم السوق وتعدد

[1] محمد رئيف مسعد عبده ، مرجع سبق ذكره ، ص ص185 -186.

مصادره.

المطلب الثالث: الصيغة البديلة للتكامل الاقتصادي

انطلاقا من شروط التكامل ودرجاته السالفة الذكر، يتضح أنها قد تم تنفيذها في أوربا (الاتحاد الأوربي)، فبعد الحرب العالمية الثانية كان التكامل الاقتصادي يتم وفق الشروط المذكورة سابقا، كالتقارب الجغرافي والتقارب في مستوى النمو الاقتصادي... وغيرها. فأصبح يسمى بالتكامل الاقتصادي التقليدي الذي اتخذ بعدا إقليميا. غير أنه ظهرت صيغة جديدة وبديلة لهذا التكامل وذلك خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي باعتبارها لا تخضع لتلك الشروط، أي تجميع عدد من الدول في شكل أو درجة من درجات التكامل الاقتصادي لا تنتمي إلى إقليم واحد ولا تربطها لغة أو تاريخ أو ثقافة. كما أنها تختلف في درجة تقدمها الاقتصادي (متقدمة ونامية).

و هذا يعود للتحولات التي شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية من التقدم والتطور التكنولوجي وبروز العولمة الاقتصادية... لذا اتخذ التكامل الاقتصادي بعدا قاريا وهو ما يجعل ارتباط الدول في أكثر من إقليم لا تربطها عوامل اجتماعية ولا تقارب جغرافي.

لذلك شهد العالم نشاطا متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الإقليمية الاقتصادية سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي، وهذا يدخل في النمط التقليدي للتكامل، أو تجمعات لا تكتسب صبغة الإقليمية المباشرة وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير[1]

[1] أسامة المجدوب،" العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية" ، ط2 ،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001 ص49.

المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات والتي تسمى بالمجالات الاقتصادية الكبرى، مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات تجمع بين دول ذات مستويات تنمية مختلفة.

وفيما يلي سوف نبين أهم نواحي التباين بين الصيغة التقليدية والبديلة للتكامل الإقليمي بالاعتماد على مجموعة من الخصائص مثل النطاق الجغرافي والخصائص الإقليمية والاجتماعية[1].

1- النطاق الجغرافي: حسب الصيغة التقليدية للتكامل فإنه يضم دولا متجاورة جغرافيا. لكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإنه ليس من الضروري أن يكون بين دول متجاورة، ولكن قد يكون بين إقليم أو أكثر متجاورين.

2- الخصائص الإقليمية: يتطلب قيام التكامل حسب المنهج التقليدي قدرا كبيرا من التجانس والتقارب الاقتصادي لأن ذلك يؤدي إلى مزيد من خطى التقارب بين إطار التكتل، أما المنهج الجديد فإنه لا يتطلب ذلك بل على العكس تماما فإنه يقوم بين أعضاء تتباين مستوياتهم الاقتصادية ويعتمد على وجود أعضاء متقدمين يتولون قيادة التكتل.

3- الخصائص الاجتماعية والثقافية: ترى الصيغة التقليدية للتكامل أن هناك ثقلا للعوامل الاجتماعية والثقافية في التقارب، ويعطي التنديد بالصراع الإقليمي قدرا من الوجاهة يسهل تقبل إحلال التفاهم والتقارب محل التنابذ والتصارع، حتى بلوغ الهدف النهائي من التكامل وهو الوحدة. وعلى عكس ذلك نجد الصيغة الجديدة تسمح للتكامل أن يقوم بين أعضاء لهم

---

[1] عبد الناصر طلب نزال،" النزعة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومغزاها بالنسبة للوطن العربي"، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002 ، ص ص 16- 18، نقلا عن دراسة مقدمة إلى مؤتمر السكان والهجرة في منطقة المتوسط، الذي عقده المجلس الأوربي في مايوركا الاسبانية،15- 1996/10/17 .

ثقافات متباعدة وتسمح بالخصوصيات وتعتمد على تبادل التفاهم بين أعضائها.

4- الدوافع السياسية: فإن الدوافع السياسية للصيغة التقليدية هي تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب، لأن هذا الشكل ظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية. أما الصيغة الجديدة للتكامل وبسبب اختلاف الظروف الدولية التي ظهرت فيها عن ظروف المنهج التقليدي، نجد دوافعها السياسية.

5- تحرير التجارة: في هذا الجانب نجد الصيغة التقليدية تأخذ شكل اتفاقيات تفصيلية تبدأ بمنطقة التجارة التفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي، أما الصيغة الجديدة فإنها تأخذ شكل مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها الدول المختلفة في مقوماتها.

6- عدم اشتراط المعاملة بالمثل: حسب الصيغة التقليدية فإن ذلك مجاز لصالح الدول الأعضاء الأقل تقدما في التكتل، لكن في الصيغة الجديدة فإن هذا الشرط غير مجاز فيها واستبدل ذلك بتعويض الدول الأعضاء الأقل تقدما.

7- نطاق التجارة: الأساس في الصيغة التقليدية هو للمنتجات الصناعية، وذلك بهدف الإحلال محل[1] الواردات على المستوى الإقليمي، بينما في الصيغة الجديدة نجد أن نطاق التجارة فيها أوسع بحيث يشمل السلع والخدمات.

8- تحرير عناصر الإنتاج: نركز هنا على عنصرين رأس المال و العمل. ففي حين نجد في الصيغة التقليدية بأن تحرير رأس المال يتم تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي.

وبالنسبة لتحرير عنصر العمل يؤجل لمرحلة وسطية ، السوق المشتركة ، ويستكمل عند

---

[1] عبد الناصر طلب نزال، مرجع سبق ذكره، ص17.

الاتحاد. ولكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإن تحرير رأس المال يفرض منذ البداية بشكل حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأعضاء الأقل تقدما، بينما عنصر العمل فإنه وفق هذه الصيغة غير متاح للدول الأقل تقدما.

9- تنسيق السياسات: حسب الصيغة التقليدية فإن تنسيق السياسات يتم بشكل تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي ، ولكن الصيغة الجديدة فإنها تعطي وزنا أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدما.

10- المرحلة النهائية: نجد بأن الهدف النهائي لصيغة التكامل التقليدية تتمثل في الوصول إلى وحدة اقتصادية على أمل أن تنتهي بوحدة سياسية ، بينما تقوم الصيغة الجديدة للتكامل على مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال.

11- النظام الاقتصادي: تعتمد الصيغة التقليدية على تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما الصيغة الجديدة فإنها تعتمد على الالتزام بحرية قوى السوق ومنح حرية دخول الاستثمار المباشر.

12- الدعوى والتوجيه: نجد دعوى وتوجيه التكامل في الصيغة التقليدية يعود إلى السلطات الرسمية في الدول الأطراف ، فإن تلك الدعوى في الصيغة الجديدة تعود إلى قطاع الأعمال والشركات عابرة القوميات[1].

يمكن تلخيص الاختلاف بين الصيغة التقليدية والصيغة الجديدة أو البديلة للتكامل الاقتصادي في الجدول التالي :

[1] عبد الناصر طلب نزال ، مرجع سبق ذكره ، ص18

الجدول رقم(01) : مقارنة بين الصيغتين التقليدية والبديلة للتكامل الاقتصاي

الخصائص	المنهج التقليدي	المنهج البديل
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولا متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورتين
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين، أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الخصائص الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات, وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي
تحرير التجارة	اتفاقات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم/أو اتحاد جمركي	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز لصالح الدول الأقل تقدما	غير مجاز، مع تعويض الدول الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسا للمنتجات الصناعية، بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير

رأس المال	تحريره تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة يستكمل عند الاتحاد	غير متاح لموطني الأعضاء الأقل تقدما
تنسيق السياسات	تدريجي ، مع توسيع صلاحيات سلطة فوق الوطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن اكبر لمطالب الشركات عابرة القارات
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن تفضى لوحدة سياسية	أساسا مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال
النظام الاقتصادي	تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على الاستثمار	الالتزام بحرية قوى السوق ومنح حرية دخول الاستثمار الأجنبي المباشر
الدعوة والتوجيه	السلطات الرسمية	قطاع الأعمال وعابرات القوميات

المصدر: محمد محمود الإمام ، " العمل الاقتصادي العربي المشترك ، المفهوم وتطوره "، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط "، معهد التخطيط القومي ، العدد2 ، ديسمبر 1996 ، ص35.

وفي إطار الصيغة التقليدية فإنه يفرق بين التكامل السالب والتكامل الموجب، فالأول يشير إلى الدرجات الأربع الأولى من التكامل الاقتصادي ، أي من منطقة التفضيل الجزئي إلى السوق المشتركة ، ويتم من خلاله إزالة القيود فقط بين الدول المتكاملة. أما الثاني ، فيشير إلى

المراحل الباقية من درجات التكامل الاقتصادي ، وفيها تشير وتتفق الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية على إنشاء آليات جديدة للتكامل مثل تنسيق السياسات الاقتصادية المالية والنقدية، وتوحيد النظم الضريبية وإنشاء عملة موحدة . أما الصيغة الجديدة للتكامل الاقتصادي لا تأخذ بكل أشكال التكامل السابقة، ومن الأمثلة على ذلك منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية[1].

المبحث الثالث: مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي

من خلال قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول فإنه قد يخلق مجموعة من المزايا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أن تنجر عن هذا التكامل عدة مشاكل قد تعيق من استمرار قيامه.

المطلب الأول: مزايا التكامل الاقتصادي

هناك عدة مزايا للتكامل الاقتصادي، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

الفرع الأول: حرية تنقل عناصر الإنتاج

عند قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول يجعل عناصر الإنتاج تتحرك داخل المنطقة التكاملية بدون قيود، مما يسمح بتطوير الإنتاج وتخفيض تكاليفه وتحسين المنتجات، وهذا ما يزيد من نسبة التوظيف لعناصر الإنتاج والعوائد التي تحصل عليها وبالتالي زيادة مستوى الإشباع للمستهلكين وزيادة رفاهيتهم.

فانتقال رؤوس الأموال من الدول التي لها فائض منه إلى الدول التي تفتقره، يؤدي إلى إعادة توزيع مكافئات رأس المال من الدول التي لها فائض فيها، ومستوى منخفض من الأجور،

[1] عبد الناصر طلب نزال ، مرجع سبق ذكره ، ص20.

وضغط ديمغرافي تجاه الدول التي تعاني نقصا في اليد العاملة. فالاستمرار في هذه العملية في المدى المتوسط والطويل تعيد التوازن في مستويات الأجور في المنطقة التكاملية وتؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد مما ينجم عنه توفير السلع والخدمات بصورة أكثر بكثير قبل التكامل.

الفرع الثاني: زيادة قوة التفاوض

من مزايا التكامل الاقتصادي، إعطاء الدول المتكتلة قوة التفاوض والثقل الملموس في المجتمعات الدولية والعالمية، وهذا راجع لكبر حجم صادراتها وارداتها، فتستطيع أن تحصل على واردات بأسعار أقل، كما تزيد في أسعار صادراتها بسبب عدم التنافس فيما بينها في الأسواق الخارجية، الأمر الذي يجعلها تحصل على شروط أفضل لمبادلاتها التجارية.

الفرع الثالث: اتساع حجم السوق

من الممكن التعرف على حجم السوق بعدة مقاييس، فيرى "**كوزنيتر**" قياس هذا الحجم على أساس عدد السكان. وقيل أيضا، باستخدام المساحة الجغرافية للدول المتكاملة كمؤشر يدل على حجم السوق. أما "**ألن**" فإنه يرى استخدام معيار حجم الناتج القومي في مقياس حجم السوق [1].

فضيق الأسواق المحلية للدول وعدم قدرتها على استيعاب مختلف المنتجات يرجع إلى انخفاض القدرة الشرائية في هذه الدول. وضيق الأسواق يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، لأن الدولة التي لها طاقات إنتاجية هامة تنتج لسوق ضيقة محدودة الاستهلاك، مما تضيع فرص تخفيض تكاليف الإنتاج. فالتكامل الاقتصادي يدل على حل مشكلة ضيق الأسواق، فالمنتجات

[1] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص252.

المختلفة ستجد أسواقا أوسع ومجالا أكبر في حالات عديدة يؤدي اتساع السوق إلى إمكان إقامة صناعات لم تكن قائمة قبل الاتحاد. فحجم الطلب الداخلي كبير، مما يبرر إقامة صناعة ذات حجم وكفاية اقتصادية[1].

إذن فالتكامل يؤدي إلى اتساع حجم السوق داخل المنطقة التكاملية، مما يزيد من تسويق منتجاتها وتحسين التكنولوجيا وتأمين زيادة الإنتاج. ويترتب على اتساع حجم السوق عدة مزايا، أهمها الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية نتيجة لتوسيع وإقامة الوحدات الإنتاجية على أسس اقتصادية سليمة، والإفادة من وحدات الإنتاج الكبير (الخارجية والداخلية) [2]. هذا ما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات والقضاء على المخاطر التجارية، ورفع الكفاءة الاقتصادية وارتفاع مستوى الرفاهية .

فتجارب الدول المتطورة قد أوضحت بجلاء أهمية سعة الأسواق (متى كانت جميع العوامل متشابهة) ، بحيث نجد أن الدول التي حققت تقدما ملموسا في التصنيع تملك أسواقا قومية واسعة. كما أن كبر حجم السوق يزيد من المنافسة بين المنتجين، مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار، ويخفف من الاحتكارات[3].

الفرع الرابع: تخفيض العبء على ميزان المدفوعات

تقوم الدول المتكاملة اقتصاديا بزيادة التبادل التجاري فيما بينها، وتخفض من استيراداتها من العالم الخارجي، هذا ما يؤدي على تخفيض العبء على ميزان مدفوعاتها .

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمة،" الاقتصاد الدولي"، دار الجامعية المصرية، الاسكندرية، 1977 ، ص168.

[2] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص258 .

[3] إسماعيل العربي، مرجع سبق ذكره، ص16.

الفرع الخامس: زيادة معدل النمو الاقتصادي

يؤدي التكامل الاقتصادي على زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء، عن طريق تشجيع الحافز على الاستثمار. فاتساع نطاقه وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج على تلك السلع. هذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج، وإتاحة حرية التنقل والتوطن والإقامة لرؤوس الأموال داخل المنطقة التكاملية، حيث يتيسر استغلال موارد جديدة في الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها. ولهذا يتوقع أن يسفر التكامل الاقتصادي عن تسهيل عمليات تكوين رأس المال وزيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة[1].

الفرع السادس: الاستفادة من مهارات اليد العاملة

عند قيام التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل، وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تنميتها. فدرجة تقسيم العمل والاستفادة من الفنيين وغيرهم في ميادين تخصصهم أعلى في الولايات المتحدة الأمريكية كوحدة سياسية واقتصادية منها لو أن كل ولاية استقلت سياسيا واقتصاديا[2].

مما سبق يتضح لنا أن التكامل يوفر فرصا للإسراع في عملية التنمية.كم له فوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية لا تستطيع دولة ما منفردة تحقيقها.

---

[1] كامل بكري ،" التكامل الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص ص48-49.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة ، مرجع سبق ذكره ، ص67 -68.

المطلب الثاني: مشاكل التكامل الاقتصادي

للتكامل الاقتصادي مزايا ومنافع متنوعة، إلا أنه لا يخلو من العيوب والمشاكل، فتكتنفه الصعوبات التي تواجه عمليات تطبيق الإجراءات التكاملية المتفق عليها بين مجموعة الدول الأعضاء. فتنشأ بعض هذه المشاكل تلقائيا بمجرد قيام التكامل، كما ينشا البعض الآخر عند التنفيذ العملي لاتفاقية التكامل. ومن أهم هذه المشاكل نذكر ما يلي:

الفرع الأول: مشكل التعريفة الموحدة

من أهم الضروريات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول هو إزالة الحواجز الجمركية مع الاتفاق مسبقا على وضع تعريفة جمركية موحدة لمواجهة السلع الواردة من العالم الخارجي. إلا أنه من الصعب وضع تعريفة موحدة تفرض على مجموعة الدول الأعضاء ذات المستويات المختلفة للتعريفات الجمركية المعمول بها قبل قيام التكامل فيما بينها وهذا راجع لصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء، فبعض الدول لا تقبل أن تفرض عليها تعريفة موحدة تقل عن الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية . والبعض الآخر، ترفض كذلك تعريفة موحدة تزيد عن الرسم الأخذ به نظرا لتخوفها من أن تعرض مصالحها التجارية للخطر، كاستعمال المواد والسلع المستوردة كمواد أولية في صناعتها المحلية. ومن أمثلة ذلك، ما حدث في بريطانيا، عند محاولة ضمها للسوق الأوربية المشتركة في بداية عهدتها، إذ ظلت تعارض بشدة تكوين كتلة تجارية في أوربا تفصلها عن العالم الخارجي برسوم جمركية مرتفعة بسبب مصالحها ومسؤولياتها[1].

[1] كامل بكري ،" الاقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره ، ص 130.

الفرع الثاني: مشكل الحماية الجمركية

اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل، واختلاف ظـــروف المشـــاريع الإنتاجية، تؤدي إلى اختلاف درجة الحماية الجمركية للمشاريع القائمة في دولة عضو، وبالتالي يصعب التخلي عن الحماية في دولة ما، وهذا يرجع لمشكل المنافسة التي تأتي مـــن مشـــاريع الدول الأخرى وخاصة التي تنتج بتكاليف أقل، قد تؤدي إلى انهيار مشاريع تنسيق السياســـات الاقتصادية.

من أهم الشروط الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي هو تنسيق السياسات الاقتصـــادية القوميـــة(المالية والنقدية)، وهذا كما رأيناه سابقا.

فوجود مثلا أسعار الضرائب في المنطقة التكاملية قد يؤدي إلى تقليل إيرادات بعض الدول الأعضاء والعكس للبعض الآخر. كما أن تثبيت سعر العملة قد يـــؤدي إلـــى تســـرب رؤوس الأموال من دولة عضو إلى الدول الأعضاء داخل التكامل. كما لا يمكن توحيـــد كافـــة أنـــواع الضرائب في الدول الأعضاء توحيدا كاملا، بل يكتفي بتوحيد بعض أنواع الضرائب التي لهـــا مساس مباشر بالإنتاج، مثل ضرائب الاستهلاك والإنتاج وغيرها. وهذا ما حـــدث فعـــلا بـــين بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ عند بدء تكوين اتحاد "البنيلوكس" سنة 1948.

كما أن عدم إتباع سياسات موحدة تجاه الدول الأخرى، يؤدي إلى حدوث انحرافـــات فـــي التجارة والإنتاج والاستثمار، وما ينجم عنه ذلك من خفض الكفـــاءات الإنتاجيـــة، لاســـتخدام الموارد وزيادة النفقات الإنتاجية .

الفرع الثالث: مشكل توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر

المشكل الذي قد يقع بين الدول المتكاملة اقتصاديا هو كيفية توزيع الإيرادات المحصلة من جمارك الدول الأعضاء، لهذا لا يمكن تقسيم هذه الإيرادات إلا إذا كانت هناك طريقة متفق عليها قبل قيام التكامل. وهنا تثور المشكلة، إذ على أي أساس سيتم هذا التقسيم؟[1]

1- يرى البعض أن تحتفظ كل دولة بإيرادات الجمارك التي تحصلها من السلع والموارد الواردة بعد قيام الدول الكبرى في الاتحاد بدفع مبلغ إجمالي معين للدول الصغيرة فيه وذلك كتعويض لما خسرته من الإيرادات الجمركية نتيجة انضمامها للاتحاد، ومثال ذلك، ما طبق فعلا في الاتحاد الجمركي المقام بين فرنسا وموناكو سنة 1965.

2- يرى فريق آخر أنه يتم تقسيم إيرادات الجمارك بين الدول الأعضاء على أساس نسبة عدد سكان كل دولة إلى مجموع سكان الاتحاد، أي جعل إيرادات الجمارك تتناسب مع عدد السكان.

كذلك نفس الشيء الذي يطرح حول كيفية تعويض خسائر بعض هذه الدول من الإيرادات الجمركية، ويعود هذا المشكل لاختلاف الدول الأعضاء وتباينها في مساهمة كل دولة في إيرادات الاتحاد الجمركي. مما تقدم ذكره حول الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، يمكن القول بأن هذا الأخير أصبح له أهمية كبيرة خاصة في الربع الأخير من القرن العشرين، الذي شهد تحولات اقتصادية متنامية ومتسارعة تحت مسمى العولمة الاقتصادية. فتسارعت الدول لإنشاء ترتيبات إقليمية فيما بينه أوإعادة النظر في تشكيلاتها التكاملية التي أقامتها من قبل بما يستجيب لتلك التحولات.

---

[1] كامل بكري ،" الاقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره ، ص 314 .

خلاصة

احتل موضوع التكامل الاقتصادي بمختلف أشكاله أو صوره مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، بعدما أدركت دول العالم المختلفة أهمية وضرورة التعاون الاقتصادي فيما بينها، وذلك لمواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز واستغلال جميع إمكانياتها المادية والبشرية والتقنية المتوافرة لديها، تضمن لها نوعا من الاستغلال الأمثل لمواردها والاكتفاء الذاتي والتغلب على انعدام المزايا المترتبة عن صغر حجم الاقتصاديات المكونة للتكامل وغيرها.

فبعدما كان التكامل الاقتصادي مجرد انفتاح تجاه تجارة السلع أو بصيغته التقليدية، أصبح في ظل تزايد ظاهرة العولمة في عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي يشمل أيضا التجارة في الخدمات، والعمالة، وحركة تنقل رأس المال، وتكامل الأسواق المالية، فأخذ صيغة جديدة تختلف عما كان سائد من قبل، فظهرت تكتلات اقتصادية جديدة كاتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (**النافتا**)، إلى جانب تفعيل تكتلات اقتصادية قائمة سابقا بما يستجيب مع تحديات القرن الواحد والعشرين ومن أبرزها الاتحاد الأوروبي.

مقدمة:

لقد شهد العالم قيام تكتلات اقتصادية إقليمية سواء بصيغتها التقليدية خلال عقد الخمسينات والستينات من القرن العشرين، أو بصيغتها الجديدة التي شهدها النصف الثاني من عقد الثمانينات من نفس القرن. ويعود إنشاء هذه التكتلات إلى مجموعة من العوامل التي تدفع دولة ما أو مجموعة من الدول إلى تكوين تكتل اقتصادي أو الانضمام إلى تكتل اقتصادي قائم بالفعل قصد تحقيق أغراض معينة.

ولعل أهم التكتلات الاقتصادية التي احتلت مكانا بارزا على الساحة الاقتصادية العالمية في الوقت الراهن نجد الاتحاد الأوربي، واتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (أبيك) ، هذا يعني أن التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة احتلت مكانة كبيرة على الساحة الاقتصادية الدولية. نظرا لكبر حجم تأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي الراهن ومدى هيمنتها على التجارة العالمية.

هذا ما جعلنا نحاول التعرض بالدراسة والتحليل لهذه التكتلات في هذا الفصل في أربعة مباحث، نتعرض في الأول إلى ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وفي الثاني نتكلم عن تجربة الاتحاد الأوربي، وفي الثالث نتعرض لتجربة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وفي الرابع نتعرض إلى منتدى التعاون الاقتصادي لأسيا والمحيط الهادي.

المبحث الأول: ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية

تكوين تكتلات اقتصادية إقليمية في إطار ثنائي أو شبه إقليمي او إقليمي هو ما يعرف بعملية التكامل الاقتصادي، فمن خلال هذا المبحث نحاول معرفة ما هي الإقليمية ؟ وما هي التكتلات الاقتصادية ؟ وفيما تتمثل دوافع إنشائها ؟

المطلب الأول: تعريف الإقليمية

أصبحت الإقليمية والعولمة في نهاية القرن العشرين تهيمن على العلاقات الاقتصادية الدولية التي تتأرجح بين الشمولية أو العولمة المتصاعدة باستمرار وبين الإقليمية المتزايدة عبر إقامة التجمعات والتكتلات الإقليمية. فيمكن تعريف الإقليمية بأنها حالة وسطية بين المحلية التي تدفع بالأفراد والجماعات لتضييق نطاق اهتماماتها سواء السياسية أو الاقتصادية، أو الاجتماعية وبين العولمة التي تستهدف إزالة الحدود الجغرافية والحواجز الجمركية وتسهيل نقل الرأسمالية سياسيا واقتصاديا وثقافيا عبر العالم كل، وهذه الحالة الوسطية تهدف إلى دعم التكامل والاندماج في مختلف المجالات بالدرجة التي تقلل من التبعية للعالم الخارجي دون الانعزال عنه وكذلك تزيد من سعة حجم السوق مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وزيادة رفاهية الدول الأعضاء، وحرية حركة الأفراد، كما أن الإقليمية قد تؤدي إلى تفاقم المشكلات الإقليمية الموجودة أصلا، وقد تضيف مشكلات إقليمية جديدة، ومن بين أهداف السياسات الاقتصادية الإقليمية نذكر ما يلي[1]:

1- تحسين التوازن في التوزيع الإقليمي للسكان و الصناعة؛

2-تحسين استخدام الموارد وتخصيصها تخصيصا أمثل؛

[1] محمد حامد عبد الله، "الاقتصاد الإقليمي مع التطبيق على الدول العربية"، جامعة الملك سعود، السعودية 1998، ص 46.

3-تحسين توزيع الدخل بين الأقاليم؛

4- تحسين ميزان المدفوعات للأقاليم، وتخفيض الضغوط التضخمية وذلك بتخفيض حجم الفروقات الإقليمية في الطلب على العمل؛

5- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي خاصة في الدول التي تعاني من الاختلالات العرقية بالإضافة إلى إزالة الفوارق الاقتصادية بين الأقاليم؛

6- الخوف من البقاء بعيدا عن بقية دول العالم التي انحرفت في الاتجاه نحو الإقليمية.

والاتجاه الحديث للإقليمية تزعمته أنشطة الاتحاد الأوروبي مثل امتداد برنامج السوق إلى دول مجاورة وتطوير سياسة متوسطية أكثر فاعلية أدت إلى ظهور اتفاقيات تكامل إقليمي بين غالب دول البحر المتوسط[1]. كما شجع تحول الولايات المتحدة الأمريكية نحو الإقليمية قيام مبادرات مماثلة في آسيا وغيرها من مناطق العالم لإعادة النظر في الوضع الراهن وتقييم المكاسب المحتملة من الإقليمية، الأمر الذي أسفر مثلا عن تحول "الأسيان" من مجرد تنظيم إقليمي إلى منطقة التجارة الحرة للأسيان [2].

فمفهوم الإقليمية – خاصة في التجارة – باعتباره أمرا مستحدثا أو مرتبطا بالمفهوم المعاصر للعالمية، فقد بزغت التوجهات المبكرة للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فبينما ظهرت كل من الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي كأدوات دولية لإدارة شؤون العالم، وظهرت في نفس الفترة منظمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الإفريقية منظمة الدول

[1] موريس شيف ول وآلن وينترز، مرجع سبق ذكره ، ص 05.

[2] أسامة المجدوب، "العولمة والإقليمية...."، مرجع سبق ذكره، ص 50.

الأمريكية بالإضافة إلى السوق الأوروبية المشتركة وبالتالي ظهور تكتلات اقتصادية إقليمية على الساحة الاقتصادية الدولية على صعيد كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وكل واحدة من هذه الدول تسعى لتحقيق أهداف معينة [1] .

المطلب الثاني: تعريف التكتلات الاقتصادية ونشأتها

إن ما يعيش فيه العالم من متغيرات عديدة بعد نهاية الحرب البارد ة وتزايد الاتجاه المطرد نحو تدويل الحياة الاقتصادية بكاملها وتسارع العلاقات فيما بين الدول في مجالات التجارة والسياحة والتكنولوجيا والتمويل والاستثمار وغيرها من الفرص التي تتيحها العولمة الاقتصادية، كل هذه التداعيات تمخضت عنها دواعي توحيد التوجه الدولي وصهره في ثقافة كونية واحدة مما أدى إلى تزايد التكتلات الاقتصادية التي تعدت حدود تحرير التجارة لتغطي كافة أوجه الحياة المعاصرة.

الفرع الأول: تعريف التكتلات الاقتصادية

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي، وأصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من دول العالم، حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية. وانتشر هذا الاهتمام إلى مناطق أخرى من العالم خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين .

فيعرف التكتل الاقتصادي على انه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي

[1] عبد الناصر نزال العيادي،"منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية"، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 07.

تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق اكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول[1] .

ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي بأنه تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة[2] . فالتكتل الإقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء[3] .

من هنا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية[4]، ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد،" السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة "، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2002، ص30.

[2] اكرام عبد الرحيم عوض،" سوق الشرق أو سطية "، مركز الحضارة العربية ،2000 ،ص 30.

[3] عبد المطلب عبد الحميد،" السوق العربية المشتركة..."، مرجع سبق ذكره ، ص30.

[4] عبد العزيز هيكل، "الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية"، ط 1، معهد الإنماء العربي، بيروت 1976، ص ص 12،11.

الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل [1].

ويمكن اعتبار التكتلات الاقتصادية كأحد النماذج التنموية تتخذها مجموعة من الدول التي تدخل في اتفاق فيما بينها، تقضي بتنسيق السياسات الاقتصادية في جوانبها المختلفة وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية بغية تحقيق معدلات نمو سريعة في اقتصادياتها وزيادة التعاون فيما بينها، ومواجهة مختلف التحولات والتطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي.

إذا تكلمنا عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية فهي اتفاق عدد من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين كأوروبا الغربية، المنطقة العربية، أمريكيا الشمالية ... لإقامة ارتباط فيما بينها في شكل من أشكال التكامل الاقتصادي. إلا أنه في الوقت الراهن أصبحت التكتلات الاقتصادية تنتمي دول أعضائها لأكثر من إقليم كمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (أبيك) ، وتكتل الأمريكيتين.

الفرع الثاني: نشأة التكتلات الاقتصادية

ترجع فكرة التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من مائة عام فقد نشأ أول تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، ثم أعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسة التفضيل الإمبراطوري، وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأخرى إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم.

[1] يسرى الجوهري،" دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية"، نشأة المعارف الإسكندرية، 1975، ص 26.

لهذا نقول أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة[1]، رأسمالية واشتراكية، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول[2]، فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع "**مرشال**" الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية [3] ، وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية[4]، فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت دول هذه الشعوب منهارة اقتصاديا وعاجزة عن النمو فأدركت بأنه لابد من تكتلها ومن جميع النواحي لإعادة بناء اقتصادياتها ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم والتكنولوجيا. من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة 1957، وكانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصاديين والسياسيين الذين اعتبروها نموذجا يحتذي به بين مجموعات دولية أخرى، ثم انتقلت ظاهرة التكتلات إلى مجموعة

---

[1] حسين زكي أحمد، وهبي غبريال، "إفريقية والتكتلات الرأسمالية الأوربية"، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 11 .

[2] زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي، نظرة على بعض القضايا الاقتصادية المعاصرة"، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 310.

[3] يسرى الجوهري ، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[4] نفس المرجع السابق، ص 25.

أخرى من الدول، فنشأت منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، وعمدت دول أوربا الشرقية على إنشاء منظمة "الكوميكون" أما في المنطقة العربية تم إنشاء السوق العربية المشتركة، كما نشأت أيضا اتفاقات إقليمية في المنطقة الإفريقية والمنطقة الآسيوية.

فمفهوم التكتلات الاقتصادية أساسا نشأ وتطور في ظل البلدان الصناعية وأصبح ينظر إلى هذه التكتلات على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور والتقدم وساعد في ذلك العلم والتقنية وتزايد الإنتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي[1]. وتزامنا مع التغيرات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي انطلاقا من السبعينات من القرن الماضي، والتي تمثلت في انهيار نظام" بروتن وودز"، والتحول إلى نظام الأسعار المعومة، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة أزمة المديونية الخارجية في بداية الثمانينات الأمر الذي أدى إلى ظهور سياسات حمائية في الدول الصناعية، مما أثر سلبا على حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية وبعد هذه الأزمات تنامت ظاهرت التكتلات الاقتصادية في شكل ترتيبات إقليمية، والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، واشتد التنافس بين الدول، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية، وهذا من

[1] منير الحمش،"مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، تأملات في الفكر والنمو والأزمات"، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2001، ص 12.

أجل الاستحواذ والسيطرة على الأسواق الدولية والتوسع في النفاذ إليها[1].

والملاحظ أن التكتلات الاقتصادية التي أقيمت بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية القرن العشرين، أغلبها لم يكن لها النجاح فتعثرت أمام المشاكل والخلافات، ولكن لم تقف عند حدها فتميزت بالديمومة والاستمرار في تطورها خاصة بعد اشتداد المنافسة العالمية في العقد الأخير من القرن العشرين، وأصبح من الصعب على الدول أن تدخل المنافسة منفردة، فبدأت تتجمع في كيانات اقتصادية والتي أصبحت مطلبا دوليا كنتاج لما تفرضه العولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي فتسارعت الدول نحو تشكيل تكتلات اقتصادية استعدادا لدخول إلى مرحلة جديدة يحل فيها الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية على الساحة الدولية، وأصبحت هذه التكتلات تشكل خريطة للعالم والتي يمكن تجميعها فيمايلي[2]:

- **في نصف الكرة الغربي** تم التوقيع على إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) وذلك سنة 1992، وتمهد لقيام تكتل الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، كما تم إنشاء الكثير من الترتيبات الإقليمية بين العديد من دول أمريكا اللاتينية .

- **في أوربا** كانت التطورات أسرع فقام الاتحاد الأوربي، الذي يعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، وزاد عدد الدول في عضويته حيث يضم 25 دولة، إضافة إلى تكامله النقدي واستخدام العملة الموحدة (الأورو) مع مطلع سنة 1999، ودخوله في اتفاقيات تجارة حرة

---

[1] أسامة المجدوب، "الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش"، ط 1، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1996، ص 22.

[2] حميد الجميلي:" دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة"، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1998، ص 20.

وفي اتحاد جمركي مع تركيا، واتفاقيات مشاركة مع دول جنوب البحر المتوسط.

- **في شرق آسيا** حيث وقعت دول جنوب شرق آسيا اتفاق للتجارة الحرة عرف باسم (الإفتا) ، كما أنشئ في منطقة آسيا منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (الأبيك APEC) .

- **في المنطقة العربية** والتي بدأت بمشروع السوق العربية المشتركة سنة 1964، ثم محاولة إقامة تجمعات إقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي. واخيرا تسعى الدول العربية إلى تحقيق منطقة تجارة حرة عربية كبرى بعد 10 سنوات انطلاقا من سنة 1998 وهي السنة التي دخلت فيها حيز التنفيذ، تهدف إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة البينية العربية.

أما في إفريقيا قامت ترتيبات وتكتلات إقليمية لعل أبرزها إقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، التي تسعى إلى تنسيق الجهود لمواجهة ما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية.

ومن غير المستبعد أن تظهر تكتلات اقتصادية أخرى في مناطق جديدة من العالم وهذا لما تفرضه التحولات والتغيرات الراهنة تحت مسمى العولمة الاقتصادية.

فيمكن القول أن هذه التكتلات أصبحت أمرا واقعيا يجب التكيف والتعامل معه، كما أن التكتلات الاقتصادية تختلف باختلاف ظروف تكوينها وأهداف إقامتها[1] فقيام التكتل الاقتصادي في الدول النامية تختلف ظروفه الموضوعية والذاتية عن ظروف الدول المتقدمة على النمط

[1] يسرى الجوهري، مرجع سبق ذكره، ص 27.

نفسه[1]، كما قامت التكتلات الاقتصادية القديمة وتوجهات السياسات الاقتصادية للتكتلات الجديدة على ما يلي[2]:

أسس قيام التكتلات القديمة:

- التصنيع باتجاه الإحلال محل الواردات؛
- تخصيص الموارد وفقا لخطط مركزية أو قرارات سياسية؛
- قيادة الحكومة والقطاع العام للاقتصاد الوطني أو تنامي دور الدولة في إدارة وتوجيه الاقتصاد؛
- تكثيف الاعتماد على السلع الصناعية؛
- معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا؛
- الاعتماد على الحواجز الجمركية وسياسات حمائية.

أما توجهات السياسة الاقتصادية التي تعمل في ظلها التكتلات الاقتصادية الجديدة فهي تتضمن في الغالب ما يلي:

- التوجه في التصنيع نحو الصناعات التصديرية؛
- تخصيص الموارد يكون أو يتم وفقا لقوى السوق؛
- قيادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي؛
- إلى جانب الاعتماد على السلع الصناعية في المبادلات فقد دخلت تجارة الخدمات والاستثمار إلى ميدان الاتفاقيات الإقليمية الجديدة؛

---

[1] عبد الهادي يموت، نجيب عيسى، "مدخل إلى دراسة التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث"، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1978، ص 06.

[2] منير الحمش، مرجع سبق ذكره، ص 132.

- الاتجاه إلى تعميق الاندماج عن طريق تنسيق السياسات؛

- المعاملة مماثلة لجميع الأطراف على السماح بفترات التكيف.

ويكفي الدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة، أن إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي خلال عام 1995 ، تشير أنه يوجد على مستوى العالم حوالي 45 من أنظمة التكامل الاقتصادي ومن ثم التكامل الاقتصادي في مختلف صورها ومراحلها، تشمل 75% من دول العالم، وحوالي 80 % من سكان العالم والسيطرة على % 85من التجارة العالمية[1].

المطلب الثالث: خصائص وأهداف التكتلات الاقتصادية ودوافع قيامها

للتكتلات الاقتصادية عدة خصائص وأهداف تسعى إلى تحقيقها ودوافع قيامها يعود إلى مجموعة من الأسباب.

الفرع الأول: خصائص التكتلات الاقتصادية

تتصف التكتلات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي:

1- تتصف التكتلات الاقتصادية بحجومها الضخمة من حيث مواردها وإنتاجها، واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية، وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها؛

2- حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة؛

3-المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول

[1]عبد المطلب عبد الحميد، "النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر"، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003 ، ص 45.

الأخرى خارج نطاق التكتل؛

4- ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها؛

5- قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى، ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله؛

6 – توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها؛

7 – الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية؛

8 – تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق.

الفرع الثاني: خطوات تحقيق أهداف التكتلات الاقتصادي

التكتلات الاقتصادية تستطيع تنمية الفعاليات الاقتصادية للدول الأعضاء تنمية سليمة وهذا وفقا للمبادئ النظرية الاقتصادية وبالتالي تحقيق الرفاهية لشعوبها، إلا أن هذه التكتلات يجب أن تتبع الخطوات التالية حتى تسعى لتحقيق أهدافها[1]:

[1] عبد العزيز هيكل، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-21 .

1-أن تكون لدول التكتل سياسة تجارية موحدة تجاه العالم الخارجي، مع تطوير هذه السياسة وامتيازها بالمرونة وفقا لتطور الأوضاع والعلاقات الدولية الاقتصادي؛

2-الالتزام بالمنافسة الحرة داخل المنطقة التكاملية هذا ما يستدعي منح المنتجين على تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار؛

3- إلغاء القيود على حركة السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء مع خضوع تحركات الأشخاص للقوانين السائدة في كل من هذه الدول؛

4- التعاون مع الدول الأعضاء على تحقيق التوازن في موازين المدفوعات بالنسبة للدول التي تحقق عجز في موازينها خاصة في بداية قيام التكتل الاقتصادي؛

5- إنشاء الصندوق الموحد للتعاون الاجتماعي بين دول التكتل يكون هدفه تدريب العمال وتأهيلهم تأهيل تكنولوجي؛

6- إنشاء بنك الاستثمار الموحد خاص بدول التكتل يهدف الى تمويل الصناعات التي يجب إقامتها لاستغلال الإمكانات الصناعية المتاحة في هذه الدول وإعادة بناء الصناعات القائمة مع صراعات التقدم العلمي والتكنولوجي الحديث؛

7- إنشاء الأجهزة الإدارية المختلفة بجانب الإدارات الفنية الضرورية التي تستلزمها تنفيذ الأهداف المختلفة التي يحددها التكتل لنفسه في كل مرحلة من مراحل تطوره؛

8- يجب أن لا تقتصر وظيفة الإدارات والأجهزة المختلفة على إعداد خطط التنسيق، وإنما يجب أن تمتد كذلك لتشمل تتبع التنفيذ وتقديم النتائج، على أساس ما يجتمع لديها من معلومات وبيانات إحصائية.

قد تكون المشكلة الأساسية التي تواجهها دول التكتل، لا تكمن في حرية التبادل وانتقال عناصر الإنتاج، وإنما تكون المشكلة هي التعاون في إقامة المشاريع الإنتاجية الكبيرة وإدخال التكنولوجيا الحديثة، وتطوير الأراضي الواسعة والاستغلال الأمثل للموارد التي تمتلكها هذه الدول[1].

الفرع الثالث: أسباب ودوافع قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية

تتعدد أسباب إقامة التكتلات وتتنوع ما بين الدوافع الاقتصادية وغير الاقتصادية على النحو التالي:

1- أسباب اقتصادية:

يعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات، حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص، كما تزيد من فرص الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون الاستثمار داخل نطاق التكتل للاستفادة من اتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتكتلة.

ويمكن حصر أهم الدوافع الاقتصادية فيمايلي:

- التمتع بوفرات الإنتاج الكبير، وهذا عند قيام التكامل الذي يؤدي اتساع السوق الى إمكان تمتع المشروعات المنشاة في نطاق التكامل بوفرات الإنتاج الكبير التي تنقسم إلى الوفرات الناتجة عن حجم الإنتاج، والوفرات الخارجية التي تتولد عن عوامل أخرى خارج نطاق المشروع.

- تحسين معدل التبادل الدولي، وفتح المجال للمنافسة، والقضاء على ظاهرة الاحتكار، وتشجيع

[1] عبد العزيز هيكل ، مرجع سبق ذكره ، ص 22 .

الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر.

-خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، حيث التكامل يأخذ على عاتقه تهيئة الجو الملائم للتنمية. فهو يضمن قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاقتصادية، والتنسيق أيضا بين مشروعات التنمية الإقليمية من رأس مال اجتماعي(كالسدود، المطارات، الطرق، المعاهد العلمية...).

– ضمانة ضد الأحداث المستقبلية، قد تلجا الدول للانضمام إلى تكتل إقليمي وذلك من اجل درء المخاطر والإحداث التي قد تتعرض لها في المستقبل. فيصبح التكتل بمثابة التامين أو الضمان ضد الأحداث غير المتوقعة. لهذا يذهب البعض للقول بان الدول النامية تتحمس للانضمام لتلك التكتلات بغية أن تتجنب أي حرب تجارية مستقبلية يمكن أن تكون تلك الدول الخاسر الأكبر منها، لذلك نجد اتفاقية "النافتا" لم تخل من هذا الدافع. فلقد أقدمت كندا على إبرام ذلك الاتفاق كضمان لصادراتها ضد رسوم الإغراق والرسوم التعويضية التي كان من الممكن أن تفرضها الولايات المتحدة في حالة عدم وجود الاتفاق، وفي المقابل يعتبر ضمان للولايات المتحدة ضد السياسات الكندية في مجال الطاقة والتي كانت تتعارض مع المصالح الأمريكية[1].

2- أسباب سياسية:

قد يكون الدافع وراء إقامة التكتل سياسي بالدرجة الأولى، وهذا كما حدث عند ما أدرك زعماء أوربا خطورة تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن

[1] محمد ابراهيم محمود الشافعي،التكتلات الإقتصادية الإقليمية واثرها على النظام التجاري العالمي دار النهضة العربية،القاهرة ،2005،ص ص 17-18.

ثم أجمعوا على ضرورة إقامة تكتل اقتصادي أوربي يستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وكما فعلته أيضا الولايات المتحدة لضم المكسيك وكندا في منطقة تجارة حرة، وهذا للاستفادة من السوق المكسيكية الواسعة وتسد الطريق أمام أوربا واليابان للدخول إلى السوق المكسيكية، كما كان أيضا الدافع الأول لقيام تكتل "الآسيان" هو الدافع السياسي وهذا لمواجهة التوسع الشيوعي[1].

فمن خلال أيضا تشابك العلاقات الاقتصادية التي تساعد على ارتباط الدول الأعضاء وزيادة الثقة بينهما في المنطقة التكاملية، فان هذه الدول تتجنب الخطر السياسي، وخير مثال على ذلك حل الصراعات التي كانت قائمة بين فرنسا وألمانيا بعد إقامة المجموعة الأوربية للفحم والصلب عام 1951، وكذلك مساهمة "الميركوسور" في تخفيف الصراع بين الأرجنتين والبرازيل واحتواء خطر البرامج العسكرية النووية بين الطرفين.

قد تكون الوحدة السياسية هي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنظمة إلى تكتل اقتصادي، أي أن هذا الأخير يمثل تمهيدا لإقامة تكامل سياسي. إلا انه في المقابل قد يحدث من وراء التكامل اثر معاكس وبالتالي ترتفع درجة عدم الاستقرار والخلافات بين الدول الأعضاء نتيجة لمشاكل قد يخلقها التكامل الاقتصادي والتي سبق الإشارة إليها.

لهذا تشكل الدول تكتلات لأسباب غير اقتصادية، وذلك لتعزيز الأمن القومي والسلام والمساعدة في تطوير المؤسسات السياسية والاجتماعية.

ولقد بحث علماء السياسة في استخدام الدبلوماسية التجارية خلال سياق إقليمي، وتوصلوا إلى أن العلاقات التجارية قد تساعد على إنشاء علاقات سياسية بين الدول الأعضاء بتطوير وسائل

[1] محمد ابراهيم محمود الشافعي، مرجع سبق ذكره ، ص19 .

التحكم في الصراع بينهما.

3- أسباب أمنيــة:

الاستقرار الأمني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد اتفاقيات إقليمية لهذا يكون الدافع وراء ضم دول معينة للتكتل دافعا أمنيا، ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى، هكذا تم مع مجتمع الفحم والصلب الأوربي والمجتمع الأوربي، فالطريق غير المباشر لتقوية الأمن من خلال تكامل اقتصادي يعتبر خطوة أولية وأساسية، وكذلك اتجاه الاتحاد الأوربي لضم دول جنوب البحر المتوسط في اتفاقات ثنائية واتفاقات شراكة رغبة منه في تأمين الجنوب، وتجنب للمشكلات التي يمكن أن يصدرها له[1].

المبحث الثاني: تجربة الاتحاد الأوربي

يمثل الاتحاد الأوربي الذي يضم في عضويته خمسة وعشرين دولة نموذجا واقعيا لنجاح إستراتيجية التكامل الاقتصادي على صعيد القارة الأوربية، وتأكد نجاحه طيلة نصف قرن من الزمن، فيعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، فهو نتاج عملية اندماج وتكامل مازالت في أوج نشاطها وتفاعلاتها ولم تصل إلى نهاية غايتها، اندماج وتكامل بين دول تختلف شعوبها عن بعضها البعض في اللغة والثقافة والتاريخ والقومية، كانت في الماضي تحارب بعضها بعضا مثل ما حدث في الحرب العالمية الأولى 1914-1918 ، وتكرر حدوثه في الحرب العالمية الثانية 1939-1945،ولكن إلى جانب هذه الاختلافات والخلافات يجمع بين هذه الدول الجوار والقيم والمثل السياسية التي باتت تواجهها على الصعيد العالمي، وتشحذ جهودها الأهداف

[1] محمد ابراهيم محمود الشافعي ، مرجع سبق ذكره ، ص20.

الطموحة التي تسعى إلى تحقيقها في خلال هذا القرن، ويأتي على رأسها هدف استكمال مقومات الوحدة الأوربية التي تؤهل أوربا كقوة دولية عظمى بوحدتها السياسية وتقدمها الاقتصادي والتكنولوجي وقوتها العسكرية[1] .

المطلب الأول_: النشأة والتطور

وصول الاتحاد الأوربي إلى ما هو عليه الآن هو نتاج الجهود المبذولة طيلة نصف قرن من الزمن انطلاقا من أهداف متواضعة، وذلك من خلال التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب بين عدد من الدول الأوربية في باريس 1951، وكان الهدف هو تحرير تحرك رؤوس الأموال والعمالة التي تعمل في مجال الفحم والصلب وتسهيل الاستثمار، وصولا إلى اتحاد اقتصادي ونقدي يضم في عضويته 25 دولة أوربية حتى عام 2005.

الفرع الأول: الجماعة الاقتصادية الأوربية

كان من نتاج الحرب العالمية الثانية انهيار اقتصاد كثير من الدول الأوربية ، فأعلن جورج مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1947 ضرورة قيام دول أوربا الغربية بالتعاون الاقتصادي فيما بينها، لإعادة بناء اقتصادياتها، في مقابل تخصيص حجم كبير من المساعدات الأمريكية ، وهو ما يعرف بمشروع مارشال لإعادة بناء أوربا وقد أسفر ذلك عن تكوين ما يسمى بالمنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي، فمرت الدول الأوربية (أوربا الغربية) بمرحلة انتعاش وكانت مستويات الناتج في ازدياد عن مستواها المنخفض بعد الحرب مباشر، وكذلك كان

[1] بكر مصباح تنيرة، "الوطن العربي في المنظور الاستراتيجي للاتحاد الأوربي، التحديات والطموح"، مجلة شؤون عربية ، صيف 2002، ص 171.

حجم التجارة بين الدول الأوربية في تزايد مستمر، وللحفاظ على هذا النمو شعر العديد من القادة الأوربيين بضرورة التكامل الاقتصادي وبصفة خاصة، حيث واجهت الاقتصاديات الأوربية مشكلتين، يمكن حلها عن طريق التكامل الاقتصادي وهما [1]:

أ- وجود العوائق بين الدول الأوربية أدى إلى تجزئة السوق الأوربية ، وبالتالي عدم استطاعة المنشأة الأوربية الاستفادة من وفرات الحجم الكبير؛

ب- منافسة المنتجين الأمريكيين المستفيدين بوفرات الحجم للمنشأة الأوربية الصغيرة والأقل كفاءة.

فظل التضامن والانضباط يحركان التكامل الأوربي طيلة الفترة ما بعد الحرب لضمان أمن الدول الأوربية ضد أي تهديد خارجي.

من هنا أعلن وزير الخارجية الفرنسي (روبارت شومان) في 9ماي1949 عن اقتراح إنشاء الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب [2]، ثم تم التوقيع على معاهدة باريس في 18 أفريل 1951 بين ست دول أوربية (فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لكسمبورغ)، القاضية على حسم الصراعات والخلافات حول مناجم الفحم والصلب وما يرتبط بها من صناعات [3].

ولقد ارتأت هذه الدول أن التعاون بينها في هذا المجال من شأنه أن يذيب الخلافات ويخفف من حدة الصراعات الرامية إلى السيطرة على منابع وقواعد صناعة الفحم والحديد في هذه الدول،

---

[1] يمن الحماقي، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[2] Jean Boulouis , Droit Institutionnel de l'union européene, 6 éme édition Montchrestien ,Delta. Paris. P 22.

[3] أسامة المجدوب، "العولمة والإقليمية..."، مرجع سبق ذكره، ص 57.

من هنا جاءت معاهدة باريس لتقييم الجماعة الأوربية للفحم والصلب كخطوة لتسهيل وتحرير تجارة الفحم والحديد بين الدول الأعضاء مع فرض حماية ضد الدول غير الأعضاء[1]، فتجمعت هذه الدول في سوق واحد وبسلعتين (الفحم والصلب).

أما في 25مارس 1957 قامت الجماعة الاقتصادية الأوربية في مدينة روما بإيطاليا بتوقيع معاهدة إنشاء السوق الأوربية المشتركة بين دول سالفة الذكر، وبدأ في تنفيذها منذ جانفي 1958، وتنص المعاهدة

على ما يلي[2]:

– حرية انتقال السلع وذلك عن طريق إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية بين الدول الست، وإتباع تعريفة عامة اتجاه سلع الدول الأخرى؛

–حرية انتقال الأشخاص ورأس المال، كما أن القروض المصدرة في دولة أو في أحد أجزاء السوق فلا تحول إلى دول أخرى دون اتفاقية متبادلة؛

– توحيد أسس التجارة الخارجية والنظم النقدية والعمالية والاجتماعية بين الدول الأعضاء؛

– إقامة سياسة زراعية مشتركة بين الدول الأعضاء وذلك عن طريق حماية المزارعين وإعطائهم دخولا أكثر ارتفاعا من تلك التي يحصلون عليها في السوق الحرة؛

– إقامة بنك الاستثمار الأوربي لدعم النمو الاقتصادي.

وقد تقرر أن يتم تنفيذ هذه الاتفاقية في ثلاث مراحل متساوية على مدى 12سنة، تنتهي في

---

[1] سامي عفيفي حاتم، "التكتلات الاقتصادية ..."، مرجع سبق ذكره، ص 194.

[2] يسرى الجوهري،مرجع سبق ذكره، ص 33.

آخر سنة 1970 ، ويمكن أن تمتد إلى سنة 1973، وقد حددت لكل مرحلة أغراض معينة بحيث لا يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية إلا بعد تحقيق أغراض المرحلة الأولى وتنفيذها[1].

كما أن الهدف الرئيسي لنشأة السوق الأوربية المشتركة يتمثل في تطوير النشاط الاقتصادي بشكل منسق ومتوازن ومستمر، مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الدول الأعضاء. إلى جانب رفع مستوى المعيشة وتوثيق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين دول أعضاء المجموعة [2]، وكانت ترمي السوق الأوربية المشتركة من وراء سياستها المختلفة إلى تطوير نظام المنافسة وحمايته في الأسواق المحلية داخل الدول الأعضاء، لهذا يمكن القول أن الجماعة الاقتصادية الأوربية لا تعد اتفاقية خطوط عريضة ، وإنما هي أداة مرنة جدا بوجه عام .

لقد اتخذت بريطانيا موقف المتخوف من التجمع الأوربي الجديد خشية أن يفقدها انضمامها إليه جانبا من سيادتها المطلقة على سيادتها الاقتصادية، وركزت اهتمامها على إنشاء منطقة أوربية للتجارة الحرة، ونتيجة لذلك خرجت إلى النور منطقة التجارة الحرة الأوربية (EFTA) في عام 1959 بعضوية بريطانيا، النرويج، السويد، الدانمارك، والنمسا والبرتغال وإسلندا وسويسرا وانضمت فنلندا بصفة عضو منتسب، ولكن بمضي الوقت أدركت بريطانيا أن بقاءها خارج الجماعة الأوربية يعرضها لمخاطر العزلة الاقتصادية، فتقدمت بطلب انضمامها إلى معاهدة روما في عام 1961 ومعها كل من الدانمارك، إيرلندا ثم النرويج عام[3] 1962.

---

[1] يمن الحماقي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

[2] صالح الأمين الأرياح، سعيد محمد خليفة الأطرش، "السوق الأوربية الموحدة 1992 وانعكاساتها على العلاقات الاقتصادية العربية الأوربية"، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، أفريل 1992، ص 13.

[3] أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية...، مرجع سبق ذكره، ص 58.

كما اعتمدت الجماعة الاقتصادية على بناء اتحاد جمركي الذي يعتبر من أهم الآليات الهامة في إنشاء الخطوات التمهيدية لإقامة سوق مشتركة من خلاله يتم إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة البينية بين الدول الأعضاء، مع إقامة تعريفة جمركية موحدة لمواجهة وارداتها من الدول غير الأعضاء، ولقد حددت معاهدة روما لإقامة الاتحاد الجمركي فترة انتقالية تمتد من أول جانفي 1957 حتى جانفي 1970، غير أن التطبيق العملي قد أظهر جدية الدول الأعضاء في تنفيذ المعاهدة، مما دفعهم إلى الإسراع في تنفيذ خطوات هذه المرحلة عن طريق بلوغ نسبة التخفيضات الجمركية 80 % في أول جانفي 1966، أي بنسبة أكبر مما كان مقدرا في المعاهدة، فلقد كان التخفيض الواجب بلوغه في هذا التاريخ طبقا لأحكام هذه المعاهدة هو 60% فقط، ثم خفضت الرسوم الجمركية بعد ذلك في أول جويلية 1976 بمقدار 5 %، ثم أعقبها تخفيض آخر بمقدار 15% في أول جانفي 1967، وبذلك يكون قد تم إلغاء الرسوم على الواردات بين دول الجماعة قبل الموعد بسنة ونصف[1].

الفرع الثاني: توسيع عضوية الجماعة الاقتصادية الأوربية

بدأت الجماعة الاقتصادية الأوربية بناء تكاملها الاقتصادي بست دول، فأنجزت اتحادها الجمركي تم بموجبه إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، كما نجحت في إتباع سياسة زراعية مشتركة من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية، والعمل على استقرار الأسواق الزراعية وضمان مستوى عادل لمعيشة السكان الزراعيين بزيادة دخولهم الفردية ووضع أسعار معقولة بالنسبة للمستهلكين.

[1] سامي عفيفي حاتم، "التكتلات الاقتصادية..."، مرجع سبق ذكره، ص220.

الجدير بالذكر أن التكامل الاقتصادي الأوربي إلى جانب اتخاذه شكل التكامل الرأسي، فإنه انتهج التكامل الأفقي وذلك بقبول أعضاء جدد داخل الجماعة الأوربية والذي تم على النحو التالي[1]:

– **المرحلة الأولى:** طلبت كل من بريطانيا والدانمارك وإيرلندا سنة 1961 ثم النرويج سنة1962، وقد رفض طلبهم بعد مفاوضات دامت سنتين، وكررت الدول الأربعة التقدم بطلب الانضمام في عام 1967 ورفض هذا الطلب للمرة الثانية، واستمر الوضع دون تغيير إلى أن تم التوصل لإنهاء ناجح لمفاوضات الانضمام بموجب اتفاقية بروكسل في 22 جانفي 1973[2] ، حيث وقعت كل من بريطانيا وإيرلندا والنرويج والدانمارك معاهدة الانضمام إلى الجماعة ، ولكن النرويج لم تمضي قدما في الانضمام إلى الجماعة، وهذا يعنى أن السوق الأوربية المشتركة ذات الدول الأعضاء التسع أصبحت تستحوذ على 40 % من التجارة العالمية، كما زاد عدد السكان في الجماعة من 186 مليون نسمة سنة 1957 إلى 253 مليون نسمة سنة1972.

– **المرحلة الثانية:** شهدت الجماعة الأوربية المرحلة الثانية للتوسع في عقد الثمانينات عندما انضمت اليونان في سنة 1981 والتي كانت منتسبة إلى الجماعة منذ أكثر من 20عاما، وفي سنة 1986توسعت عضوية الجماعة بانضمام كل من إسبانيا والبرتغال لتصبح 12 دولة.

– **المرحلة الثالثة:** كانت في عقد التسعينات من القرن الماضي انضمت ثلاث دول وهي النمسا

---

[1] سامي عفيفي حاتم، "أوربا الموحدة 1992 وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي الغربي"، شركة التصدير والاستيراد، القاهرة، 1990، ص 04.

[2] حسين عمر، "الجات والخصخصة، الكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية"، الكتاب الحديث، القاهرة، 1997، ص 43.

وفنلندا والسويد وذلك في أفريل 1995، ليصل عدد الأعضاء 15 دولة عضو.

وقد تم إنشاء بنك الاستثمار الأوربي استكمالا لمقومات السوق الأوربية المشتركة، والذي يهدف إلى تحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وكذلك صندوق التنمية لتشجيع الإنماء الاقتصادي داخل المقاطعات ومناطق النفوذ التابعة للدول الأعضاء طبقا لاتفاقية روما[1].

أمام زيادة الدعوة لحرية انتقال رؤوس الأموال والخدمات المالية مع بداية الثمانينات، تم تطوير السوق بإنشاء الاتحاد الأوربي 1985، وفي عام 1986 تم تطوير اتفاقية روما بإصدار الميثاق الأوربي الموحد وأصبحت التعديلات سارية المفعول ابتداء من 1987، وفي عام 1990 انتهت المرحلة الأولى للوحدة النقدية، وفي عام 1992 تم توقيع اتفاقية مايستريخت التي تم بمقتضاها تحويل الجماعة الأوربية إلى الاتحاد الأوربي[2].

المطلب الثاني: الاتحاد الأوربي

في فيفري 1986 تم الاتفاق على القانون الأوربي الموحد الذي أصبح ساري المفعول اعتبارا من أول جانفي 1987 الذي أدى إلى تأسيس الاتحاد الأوربي (السوق الأوربية الموحدة)[3] ، وقد سبقها المجلس الأوربي في جوان 1983 حين أعلن فكرة إنشاء الاتحاد الأوربي، وفي 7 فيفري 1992، وانطلاقا من معاهدة مايسريخت أعلن عن الاتحاد الأوربي والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993 .

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "النظام الاقتصادي العالمي الجديد ..."، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[2] حمدي رضوان وآخرون،"التطور الاقتصادي والموارد الاقتصادية"، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2000، ص57.

[3] Jean Marc Foret , Droit et Pratique de l'union européenne, 3 éme édition, Gualino éditeur, paris, 2001 P 24.

الفرع الأول: معاهدة ماستريخت

في مارس 1992وقع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوربية في مايستريخت على معاهدة جديدة للوحدة، حيث أدخلت تعديلات جوهرية على معاهدة روما، واستهدفت معاهدة مايستريخت ما يلي [1]:

– التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء؛

–إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوربي قبل موعد 01 جانفي 1999يتحكم في إصدار العملة الموحدة؛

–سياسة خارجية مشتركة والتحرك صوب إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوربا الغربية.

و قد حددت اتفاقية مايستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوربية وتتمثل في[2] :

المرحلة الأولى:01 جويلية – 31 ديسمبر1993، تهدف إلى تنسيق السياسات النقدية وتحرير حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وزيادة التعاون بين الهيئات العامة ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية.

المرحلة الثانية : 01 جويلية 1994 – 31 ديسمبر 1998، ويتم فيها استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على الاتحاد الأوربي من قبل جميع الدول الأعضاء، مع تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء، والتأكد من استعدادها للدخول إلى المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط .

المرحلة الثالثة: 01 جانفي1999 إلى2002، وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوربي،

---

[1] حسين عمر، الجات والخصخصة... مرجع سبق ذكره، ص 46.

[2] Didiercohen , L'euro, 1997–1999 L' euro des préparatifs, Les Editions D'organisation, paris, 1997, P28.

والذي يقوم بإصدار العملة الموحدة ورسم السياسة النقدية وتثبيت تداول اليورو في مرحلة سريعة.

الفرع الثاني: توسيع عضوية الاتحاد الأوربي

كان من المتوقع أنه في أول جانفي 1993 تدخل معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ وتزال كل الحواجز ليبدأ عصر أوربا الموحدة سياسيا واقتصاديا ، إلا أن بعض الاعتبارات والأحداث عرقلت قيام الوحدة الأوربية كرفض بعض شعوب أوربا ذوبان بلادهم في أوربا الجديدة ... فبدأت تتحقق بعض بنود معاهدة ماستريخت وهذا قبل حلول1994، كإلغاء بعض الدول الأعضاء الحواجز الجمركية وسمحت بتنقل رعاياها بدون تأشيرات فيما بينها، وبحلول عام 1994 قامت سوق أوربية موحدة ليبدأ عصر الاتحاد الأوربي الذي يضم12 دولة، فتعداد سكان هذه الدول يفوق 380 مليون نسمة، ونسبة مشاركتها في الإنتاج العالمي لا تقل عن 25% ، بالإضافة إلى أن ما يقارب 70% من مبادلاتها التجارية يتم بين أعضائها، مما يجعل عملية التكامل بين دولها أكبر من أي تكتل مماثل، وهي مع ذلك منفتحة أكثر على غيرها من الدول الصناعية الأخرى بحكم موقعها الجغرافي[1]. ففي عام 1998 قدرت درجة انفتاحها بنسبة 9%، وقدرت حصة الاتحاد الأوربي في التجارة العالمية تصديرا واستيرادا بنسبة 21,5 %، بينما أمريكا واليابان حققتا نسبة 18 % و % 10,3على التوالي.

من هنا نستنتج أن دول الاتحاد الأوربي أول مصدر ومستورد للسلع والخدمات على المستوى العالمي، ويعد الشريك التجاري الأكبر في العالم، حيث بلغ مجموع صادراته ما يعادل خمس

[1] سمير محمد عبد العزيز،"التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة"، ط1، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص 177.

مجموع الصادرات العالمية في عام 1999، ويمثل برنامج أوربا الموحدة 1992 استجابة من الاتحاد لتحسين الاتجاه المتدهور في القدرة التنافسية الصناعية الأوربية بهدف زيادة الكفاءة، وبخاصة في مواجهة اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وزيادة معدلات النمو وتحقيق زيادة دائمة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي مجال البنية الأساسية فقد تبنى مشروع شبكات الطرق العابرة منذ عام 1990 لتشجيع الدول على استكمال وصلات الربط في بعض المناطق، بتكاليف قدرت بحوالي 400 بليون يورو على مدار 15 سنة مع تشجيع القطاع الخاص للدخول في هذه المشروعات[1].

و في مارس 1998، بدأت المفاوضات مع ست دول قدمت طلباتها للانضمام وهي بولندا، هنغاريا، جمهورية التشيك، سلوفينيا، أستونيا، قبرص.

و بعد تلقي الموافقة من زعماء الاتحاد الأوربي في اجتماع مجلسهم في ديسمبر سنة 1999 فقد شرع بمحادثات رسمية جديدة وذلك في منتصف شهر فيفري 2000، وذلك مع ست دول أخرى مرشحة للانضمام، وكل دولة متقدمة بالطلب للانضمام تعامل على أساس ظروفها الخاصة، وبالتالي وضع الاتحاد الأوربي أطرا عملية وسريعة لتقييم قدرة كل دولة على الانضمام متى كانت قادرة على تنفيذ كامل التزاماته العضوية، كما تعهد الاتحاد الأوربي منذ بداياته والتزم بإزالة الحواجز والموانع أمام التبادل التجاري بين أعضائه [2]، وقبل أن يأمل أي بلد إمكانية الانضمام إلى الاتحاد الأوربي فإنه عليه أن يبين موافقته على معايير العضوية الأساسية الثلاثة التي تم

---

[1] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 178.

[2] عبد القادر فتحي لاشين، "النقل البري بالشاحنات من منظور التكامل الإقليمي"، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الأردنية 20-22 سبتمبر 2004،ص45.

إقرارها في قمه "كوبنهاجن" في جويلية 1993، والتي جاءت على النحو التالي [1]:

– وجود مؤسسات مدنية مستقرة قادرة على ضمان الديمقراطية وسيادة حكم القانون واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات؛

–القدرة على تحمل التزامات العضوية بما يتضمن أهداف الاتحاد النقدية والاقتصادية والسياسية؛

– وجود اقتصاد سوق فعال وقادر على تحمل عبء المنافسة مع قوى السوق ضمن إطار الاتحاد؛

كما لاحظنا سابقا أن الجماعة الاقتصادية توسعت عبر ثلاث مراحل منفصلة عن بعضها البعض في أعوام 1973 ، 1981 ، 1986، فبدأ عصر الاتحاد الأوربي في التوسع والذي كان على النحو التالي [2]:

– أخر مراحل التوسع الكمي في نهاية القرن العشرين وبالضبط في أول جانفي من عام 1995 بانضمام كل من النمسا وفنلندا والسويد إلى الاتحاد الأوربي الذي أصبح يضم في عضويته 15دولة، ليتطور النظام الأوربي من الجماعة إلى الاتحاد، وذلك بتطبيق هذه الدول التعريفة الجمركية الموحدة المطبقة على صعيد الاتحاد؛

– في أول ماي 2004 انظمت عشر دول إلى الاتحاد الأوربي في أكبر عملية توسع للجماعة منذ نشأتها من حيث عدد الدول المنظمة أو من حيث أثر هذا التوسع. فانضمت إليه ثماني دول من شرق ووسط أوربا إضافة إلى قبرص ومالطا، مما أدى إلى توسيع عضوية الاتحاد بمقدار الثلثين،

---

[1] عبد القادر فتحي لاشين، نفس المرجع السابق،ص 48.

[2] أسامة المجدوب، "العولمة والإقليمية...."، مرجع سبق ذكره، ص 59.

وزيادة مساحة أراضيه بمقدار الربع وعدد سكانه إلى ما يزيد على 450 مليون نسمة[1]، وهو ما يعكس قدرة الاتحاد الأوربي على السير بخطى ثابتة ومستقرة وفقا لمنهج عقلاني يتجاوز الحساسيات العرقية والدينية منذ معاهدة باريس 1951، وصولا إلى تحقيق الاندماج الاقتصادي المتمثل في سوق واحدة ضخمة، وعملة واحدة قوية، وحرية انتقال الأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال، بل وقدرة أكبر للتعامل مع التحديات والاختلاف والتنوع بين دول الأعضاء ، ويأتي هذا الإنجاز التاريخي تتويجا لعملية طويلة بدأت عام 1989، وقد بدأت المفاوضات للانضمام إلى عضوية الاتحاد عام 1998 وقد انتهت بالنسبة للأعضاء العشر الجدد في قمة " كوبنهاجن" في ديسمبر 2002، وقد تم التوقيع على اتفاقية الانضمام في أفريل 2003 وتم التصديق عليها، ثم انظم الأعضاء الجدد إلى الاتحاد وفق شروط تلك الاتفاقيات[2].

أما بالنسبة لرومانيا وبلغاريا الآن هي بصدد التفاوض حول الانضمام إلى الاتحاد الأوربي ويحدوها الأمل للانضمام إليه عام 2007 ، كما تم الاعتراف بتركيا كدولة مرشحة للانضمام للاتحاد عام 1993.

وتجدر الإشارة إلى أن مسيرة الدول العشر المتقدمة حديثا للاتحاد الأوربي لم تكن سهلة، حيث كانت هناك شروط ومعايير يجب توافرها في تلك الدول للانضمام إلى الاتحاد الأوربي، كما يجب عليها احترام بعض المبادئ الواردة في المادة (06) من اتفاقية الاتحاد الأوربي، وهي الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

---

[1] هايكل دبيلر، "ما بعد التكامل، تدعيم خيارات أوربا الاجتماعية....، مجلة التمويل والتنمية، العدد 2، جويلية 2004، ص8.

[2] ناصر حامد، "عمليات الاندماج الاقتصادي في أوربا، فرص وتحديات التوسع الراهن"، مجلة السياسة الدولية، جويلية 2004، ص58.

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ مختلف الأوضاع الاقتصادية لتلك الدول العشر وذلك حسب إحصاءات مكتب الإحصاء الأوربي كما يلي:

الجدول رقم (02): المؤشرات الاقتصادية للدول العشر المنظمة جديدا للاتحاد الأوربي سنة2004

الدولة	عدد السكان(مليون)	معدل نمو الناتج المحلي	معدل التضخم	معدل البطالة	عجز الموازنة العامة
بولندا	39	%4,6	%0,7	% 19,8	%4,1
المجر	10	%3,2	%4,7	%5,8	%5,9
التشيك	10	%2,9	%0,1	%7,8	%12,9
سلوفاكيا	5,4	%4	%8,5	%17,1	%3,6
ليتوانيا	3,4	%6,9	%8,1	%12,7	%1,7
لاتيفا	2,3	% 6,2	%2,9	%10,5	%1,8
سلوفينيا	2	% 3,2	%5,7	%6,5	%1,8
إستونيا	1,3	% 5,4	%1,4	%10	%2,6
قبرص	7	%3,4	%4	%4,4	%6,3
مالطا	4	% 1,4	%2	%8,2	%9,7

المصدر: ناصر حامد، مرجع سابق

كما نلاحظ أن التوسع الجديد للاتحاد الأوربي يؤدي إلى زيادة بنسبة 20% في عدد السكان كما سيزداد الناتج الداخلي الخام بنسبة[1] 5%، كما أن الدول التي كانت مرشحة للانضمام سجلت معدلات نمو إيجابية ومتزايدة وذلك خلال سنة2000، أما في سنة 2001 تراجعت معدلات النمو في أغلب الدول وخاصة " مالطا" التي عرفت تراجعا كبيرا بنسبة 0,8- %، وهذا يدل على تراجع حجم السلع والخدمات المنتجة في منطقة الدول المنضمة للاتحاد الأوربي، إلا أنه هناك بعض الدول سجلت نموا سريعا كليتوانيا ولاتيفا.

أما معدل البطالة في المتوسط في الدول المرشحة للانضمام تقدر ب 16% في سنة 2001 علما أن هذا المعدل هو بنسبة 7,4 % في دول الاتحاد الأوربي.

هكذا أصبح عدد أعضاء الاتحاد الأوربي 25 دولة مع حجم سكاني يقارب عددها 450 مليون نسمة، وناتج داخلي خام يعادل 9,20 مليار أورو، كما أنها تمثل 18% من التجارة الدولية و % 46 من الاتثمارات الأجنبية المباشرة في العالم.

لذا تميزت التجربة الأوربية بالحيوية والتجديد منذ انطلاق مشروع الوحدة الأوربية عام 1957 الذي بدأ بمشاركة ست دول فقط ليصل عدد الدول 25 دولة سنة 2004، إلا أنه اختلفت في حقيقة الأمر مجموعة المعايير التي وضعها الاتحاد الأوربي لقبول الأعضاء الجدد، ففي الوقت الذي وضع فيه الاتحاد مجموعة من المعايير المؤسسية والتقنية لقبول دول الشمال الأوربي، وضع مجموعة من المعايير الاقتصادية والثقافية لقبول دول الشرق الأوربي ومعايير أخرى أكثر تعقيدا

[1] ناصر حامد، مرجع سبق ذكره، ص60 .

لاستيعاب تركيا.

كما اختلفت كذلك الآليات التي تم وضعها في التعامل مع كل مجموعة من هذه الدول (الشمال ودول الجنوب)، فالأولى تركزت معها المحدثات على مسائل تقنية فقط، أما بالنسبة للثانية فقد وضع الاتحاد معايير ذات طابع اقتصادي من خلال ما عرف ببرنامج المشاركة مع بلدان أوربا الوسطى والشرقية، وتمثلت أهم هذه الشروط والمعايير في ضرورة تحديث المؤسسات والهياكل الاقتصادية لهذه الدول، كما تطلب الأمر إحداث إصلاحات سياسية عميقة في نظامها السياسي في مقابل تقديم مساعدات اقتصادية مشروطة بإتمام هذه الإجراءات، وقد قام الاتحاد الأوربي بتقديم تلك المساعدات إلى هذه الدول ضمن برنامج "Phare " للمساعدات، والتي بلغت ميزانية المساعدات خلال عام 2004 نحو 1,7 مليار أورو تم توزيعها على النحو التالي[1]:

30 % من ميزانية البرنامج لمسألة بناء نظام مؤسسي لملائمة التشريعات الوطنية لكل دولة من تلك الدول مع النظام العام للاتحاد، 70 % يتم توجيهها لمشروعات استثمارية لتطوير البنية الأساسية. وفي الفترة 2003/2000، خصصت اللجنة الأوربية 13,2 مليار أورو نفقات الانضمام، وفي الفترة 2006/2004 خصصت أكثر من 41 مليار أورو موزعة كما يلي:

40,8%على الدول الأعضاء (كإعانات فلاحية ومساعدات إقليمية وهيكلية، الأمن النووي، الإدارة العامة وحماية الحدود) ، 540 مليون أورو لجميع الدول مخصصة للبحث والثقافة والتربية.

الفرع الثالث: بعض آثار التوسع للاتحاد الأوربي

في ضوء التوسع الجديد للاتحاد الأوربي، يلاحظ أن أسعار الإنتاج الصناعي في منطقة

[1] ناصر حامد، مرجع سبق ذكره ،ص 61.

الأورو سجلت ارتفاعا بنسبة 6% لشهر أكتوبر 2005 مقارنة بسابقه، والرقم نفسه سجل بالنسبة للدول 25 للفترة نفسها، وعلى الصعيد السنوي ابتداء من أكتوبر 2004 إلى أكتوبر 2005 فكانت الزيادة في سعر الإنتاج الصناعي لمنطقة اليورو (+4,1%) وفي مجمل الاتحاد الأوربي 4,17%، ومن بين الدول التي سجلت أعلى النسب نجد بريطانيا (+8,1 %)، هولندا %) (+7,9، ليتوانيا (+7,3 %) أما النسب الأقل فسجلت في التشيك(+1,7 %) في حين ظلت النسب مستقرة في بعض الدول كبلجيكا[1].

أما بالنسبة لمعدل البطالة على مستوى الاتحاد الأوربي خلال سنة 2004 سجل 2,4% في الجنوب الغربي و 14,9 % في الجنوب الشرقي .

وفيما يخص المبادلات التجارية لدول الاتحاد الأوربي وكما يوضحه الجدولان رقم (03، 04) نلاحظ أن حجم الصادرات والواردات قد ارتفع من 2.415.009 لسنة 2000 إلى 2.979.550 مليون دولار سنة 2003، فكانت هذه القيم موزعة كما يلي: بالنسبة للعشر الدول الجديدة ارتفعت من 158.402 مليون دولار إلى 238.684 مليون دولار لنفس الفترة، أي بمعدل متوسط النمو السنوي من (1999-2000) 10,3% إلى 27,2% (2002-2003)، أما بالنسبة للأعضاء القدامى (15 دولة) فارتفع معدل المتوسط السنوي للصادرات والواردات من 5,5 % إلى20,1 % لنفس الفترة هذا ما يدل على زيادة حجم التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوربي.

الجدول رقم (03): حجم الصادرات والواردات لدول الاتحاد الأوربي 2003/2002 مليون دولار

[1] ناصر حامد، مرجع سبق ذكره،ص63.

الاتحاد الأوربي	2000	2001	2002	2003
25 دولة	2.415.009	2.382.738	2.481.787	2.979.550
15 دولة	2.256.607	2.213.973	2.294.095	2.740.866
10أعضاء الجدد	158.402	168.766	18.792	238.684

المصدر: انطلاقا من احصاءات منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية 2004

الجدول رقم (04): متوسط معدل النمو السنوي للصادرات والواردات للاتحاد الأوربي %

الاتحاد الأوربي	2000-1999	2001-2000	2002-2001	2003-2002
25 دولة	5,5	-1,3	4,2	20,1
15 دولة	5,2	-1,9	3,1	19,5
10 دول الجدد	10,3	6,5	11,2	27,2

المصدر: انطلاقا من إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2004

أما فيما يخص التجارة البينية لدول الاتحاد الأوربي فقد وصلت نسبة 66,1% لسنة 2003، وتعتبر من أعلى النسب المسجلة مقارنة بالتكتلات الاقتصادية الأخرى.

كما أن هذا التوسع يبرز مجموعة من الفرص والتحديات نذكر منها [1]:

1- **تحويل وخلق التجارة:** بالرغم من غياب التعريفات الجمركية الداخلية إلا أن حكومات الاتحاد الأوربي قد حافظت على مستوى الرقابة على التجارة البينية وهذا لحماية المنتجين المحليين، ومن

[1] سمير محمد عبد العزيز، "التكتلات الإقتصادية ..."، مرجع سبق ذكره ، ص ص 168-170.

المنتظر أن يؤثر توسع الاتحاد الأوربي على حركة التبادل التجاري بين الدول المنظمة جديدا من ناحية، وبينها وبين الدول خارج الاتحاد الأوربي من ناحية أخرى، فقد تتحول بعض الدول الأعضاء في الاتحاد لاستيفاء احتياجاتها من الدول المنظمة حديثا، وهو ما يؤثر على بعض الدول خارج الاتحاد كما يؤثر التوسع في السوق الأوربي في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الجديدة وارتفاع مستويات الدخل مما يساعد على خلق احتياجات جديدة وزيادة الطلب على السلع والخدمات. ومن أهم القطاعات الواعدة التي ستتأثر إيجابيا وتشهد فرصا جديدة للتصدير للدول المنظمة حديثا، هي القطاعات ذات التكنولوجيا المتطورة التي تملك فيها دول الاتحاد ميزة تنافسية[1].

2-أثر التوسع على المساعدات المالية:

يعد الاتحاد الأوربي في الوقت الراهن خامس أكبر متبرع للمساعدات الإنسانية، حيث يقدم مع بعض دول أعضائه ما معدله 55% من أموال المساعدات للتطوير، وقد ارتفعت حصة المساعدات الأوربية التي تمت إدارتها المفوضية الأوربية من 7% قبل 30 عاما إلى 17% في الوقت الراهن، وفي المجموع العام تبلغ حوالي 9,6 بليون أورو سنويا. ومن هنا فإن أثر توسع الاتحاد الأوربي يثير مخاوف بعض الدول المتلقية للمساعدات سواء الأعضاء داخل الاتحاد مثل إسبانيا والبرتغال واليونان، أو خارج الاتحاد التي تتلقى مساعداتها في إطار برامج الميدا (MEDA) حيث تتخوف هذه الدول من فقدان حصتها من المساعدات الأوربية.

3-أثر التوسع على تدفقات الاستثمار:

[1] ناصر حامد، مرجع سبق ذكره،ص64.

نظرا لرخص الأيدي العاملة وانخفاض معدلات الضرائب على الشركات في دول المنظمة العشر، هذا ما يؤدي ويساعد على جذب مزيدا من الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال إيجاد فرص تسويقية جديدة للشركات العابرة للقارات في هذه الدول لزيادة ربحيتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتخوف الدول الغنية في الاتحاد الأوربي من هروب رؤوس الأموال إلى الأعضاء الجدد[1].

4- أثر التوسع على قضايا الهجرة والعمالة :

نصت قواعد الانضمام على وجود فترة انتقالية بين سنتين وسبع سنوات لتحرير انتقال العمالة بين الدول الجديدة ودول الاتحاد، إلا أن هذا التحرير يؤثر على معدلات الهجرة القادمة من دول الشمال الإفريقي وتركيا، في المقابل فتح المنافذ أمام العمالة القادمة من شرق ووسط أوربا نظرا للتقارب في النمط الثقافي.

من خلال عرضنا لعملية وأثر التوسع للاتحاد الأوربي، يلاحظ أن هناك فجوة كبيرة في التنمية الاقتصادية ومستويات الإنتاجية ومستويات المعيشة ببلدان وسط وشرق أوربا وأوربا الغربية، فدول وسط وشرق أوربا نجد هيكلها الاقتصادي أقل حداثة ومؤسساتها أقل كفاءة وتكنولوجياتها أقل تقدما ومهارات السكان أقل لذلك تحتاج هذه الدول لسياسات تعجيل بالتغيير الهيكلي ونمو الناتج المحلي الإجمالي حتى تستطيع التفاعل مع هذا الاندماج والتقليل من آثاره السلبية والانتفاع من مزاياه [2].

---

[1] سمير محمد عبد العزيز، "التكتلات الإقتصادية ..."، مرجع سبق ذكره ، ص ص 171-180.

[2] ويتولد أم – أورالوسكي، "التعجيل بالتغير، زيادة الادخار هي المفتاح..."، مجلة التمويل والتنمية، العدد 2، جويلية 2004، ص 34.

المطلب الثالث: النظام النقدي الأوربي

تميزت تجربة الاتحاد الأوربي بالحيوية والتجديد منذ انطلاق إنشاء السوق الأوربية المشتركة سنة 1957، ففكرة التكامل الاقتصادي والنقدي لم تكن وليدة الصدفة وإنما سبقتها تمهيدات وجهود طويلة للمجموعة الأوربية نحو بناء تكتل اقتصادي نقدي موحد.

الفرع الأول: نشأة وتطور النظام النقدي الأوربي

يعتبر النظام النقدي الأوربي إحدى حلقات التكامل الاقتصادي الأوربي الذي بدأ في عام 1957 عند تكوين الجماعة الاقتصادية الأوربية وذلك بموجب معاهدة روما، فمنذ ذلك التاريخ بدأ التفكير في إنشاء نظام نقدي خاص بأوربا يضمن استقرار أسعار صرف العملات الأوربية [1].

بعد ما شهد العالم انهيار النظام النقدي الدولي وإيقاف تحول الدولار إلى ذهب سنة 1971 أصرت الدول الأوربية على إنشاء نظام نقدي موحد، وإصدار وحدة نقدية أوربية مستقلة، فبدأت الترتيبات باستحداث ما يسمى بنظام الثعبان في النفق، ثم النظام النقدي الأوربي الذي أصبح ساري المفعول سنة 1979 معتمدا على عدة عناصر من بينها، وضع آلية سعر صرف العملات الأوربية ساهم في إقامة منطقة الاستقرار النقدي في أوربا واستحداث وحدة النقد الأوربية "الإيكو" (ECU) على أساس سلة من العملات الأوربية لدول المنطقة.

وفي سنة 1988 تشكلت لجنة تتكون من محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء وذلك لوضع خطة جديدة لإقامة اتحاد نقدي يتم تطبيقها في ثلاث مراحل متميزة :

كانت **المرحلة الأولى** هي إلغاء جميع القيود على تحركات رؤوس الأموال ما بين الدول الأعضاء

[1] مغاوري شلبي علي، "اليورو، الآثار على اقتصاد البلدان العربية"، مكتبة زهراء الشرق، ط 1، 2001، ص 7.

في جويلية 1990.

أما **المرحلة الثانية** و**الثالثة** فتضمنت وضع ميثاق مقدس يتضمن اتفاقية الاتحاد الأوربي (اتفاقية مايستريخت) مما أرسى الأسس لليورو، وحددت اتفاقية مايستريخت معايير رسمية محددة للتقارب الملائم لاقتصاديات المشاركين مستقبلا في اليورو وذلك في أربع مجالات، التضخم، أسعار الفائدة، أسعار الصرف والتمويل الحكومي، وتعتبر اتفاقية مايستريخت أهم المنعطفات التي سمحت بوضع خطة لتحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوربي [1].

الفرع الثاني: تأسيس الوحدة النقدية

بموجب اتفاقية مايستريخت عام 1992 تم تأسيس الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوربي، وقد وقعت هذه المعاهدة شروط التحول للعملة النقدية الأوربية، كما حددت الإطار المؤسسي للاتحاد النقدي الأوربي والذي سوف يتولى الإشراف على إنجاز الوحدة النقدية الأوربية، وفي مقدمة هذه المؤسسات هيئة النقد الأوربية في فرانكفورت بألمانيا والتي تعتبر بمثابة تمهيد لإنشاء النظام الأوربي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوربي[2].

أما في اجتماع القمة الذي عقد في مدريد في ديسمبر 1995، تمت الموافقة على الاقتراح الألماني بتعديل اسم العملة الأوربية من الإيكو (ECU) إلى اليورو (EURO) وأن يحل اليورو محل الإيكو مع بداية 1999، وأن تنتقل جميع الحقوق والالتزامات المقومة بالإيكو إلى اليورو على أساس 1 إيكو = 1 يورو وقد شاركت اثني عشر دولة من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوربي

---

[1] عبيرات مقدم – رمضاني لعلا، شنوف شعيب، آثار استخدام اليورو على الاقتصاد العالمي، الملتقى الدولي الأول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، فرص وتحديات، جامعة عمار ثلجي الاغواط، الجزائر، 20/18 أفريل 2005، ص33.

[2] حامد فاروقي، "اليورو يبلغ الخامسة من العمر، التجربة الأوربية الكبرى"، مجلة التمويل والتنمية، جويلية 2004، ص 2.

البالغ عددهما خمسة عشر وقتئذ في العملة الموحدة[1].

فمراحل تحول الاتحاد الأوربي إلى التعامل باليورو، كان من المفترض أن يبدأ العمل بنظام العملة الموحدة سنة 1996 وقد تأجل التطبيق إلى عام 1999[2].

فاتفقت الدول الأعضاء على تبني ثلاث مراحل حتى يتم استخدام اليورو في الحياة اليومية هذه المراحل الثلاث هي[3]:

-**المرحلة الأولى:** ماي 1998 ، ديسمبر 1998: يتم في هذه المرحلة تحديد الدول الأعضاء التي ستشارك في اليورو منذ بداية عام 1999، وقد تم إنهاء هذه المرحلة في ديسمبر 1998، ويتم في هذه المرحلة إنشاء البنك المركزي الأوربي، والتصديق على التشريعات الخاصة بالدخول إلى اليورو.

-**المرحلة الثانية** :1 جانفي 1999،1 جانفي 2002: في نهاية هذه المرحلة يتم الإعلان عن ميلاد اليورو وإحلاله محل الإيكو، وتحديد سعر التبادل بين اليورو والعملات المشاركة ويتم استخدام اليورو في هذه المرحلة في البورصات وفي الأسواق المالية وبين المصارف[4].

-**المرحلة الثالثة:**1 جانفي 2002، جويلية 2002: يتم في أول يوم من هذه المرحلة طرح الأوراق النقدية والقطع المعدنية لليورو والتداول في الحياة اليومية للدول المشاركة، ويتم سحب القطع المعدنية والأوراق النقدية الوطنية لهذه الدول، ومن المقرر أن يصبح اليورو هو العملة

---

[1] مغاوري شلبي علي، اليورو ... ، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2] أحمد الشمري، اليورو ودوره في تطبيق إستراتيجية التغيير للاقتصاديات العالمية، قراءات إستراتيجية، الملتقى الدولي الأول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الأغواط، الجزائر، 18-20 أفريل 2005، ص 2.

[3] أوتمار ايسينج، "السياسة النقدية لنظام اليورو"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 32 ، العدد 1 مارس 1999،ص9.

[4] مغاوري شلبي علي، اليورو ... ، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الوحيدة المعمول بها في التداول والتي لها صفة قانونية في 30 جويلية 2002 كحد أقصى. وانطلاقا من هذه المراحل استطاعت دول الاتحاد الأوربي الالتزام بتلك المراحل وطرحت عملة نقدية رائدة مكنتها من دخول القرن الواحد والعشرين بقوة كمتغير رئيسي في الساحة الاقتصادية العالمية، فلعب اليورو على المسرح العالمي دورا ثانويا بعد الدولار الأمريكي، ومن حيث الاستخدام الرسمي لليورو تتجه وظيفة العملة كمرجع وأداة للتدخل يجب الترابط فيما بينها بصورة وثيقة، وفي عام 2003 اعتمد 51 بلدا وإقليميا خارج منطقة اليورو على اليورو بصفته عملة مرجعية وأداة تثبيت أو كجزء من الربط سلة من العملات [1] .

و تتجه أنظار الموجة الأولى من الدول التي مرت بمرحلة انتقال والتي انضمت إلى الاتحاد الأوربي إلى الخطوة التالية في تكاملها مع أوربا ، ألا وهي إحلال اليورو محل عملاتها الوطنية، إذ أن هذه الدول بانضمامها إلى الاتحاد الأوربي أصبحت أيضا أعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي وسلمت ضمنيا بالأخذ بعملة اليورو[2].

الفرع الثالث: آثار اليورو

من المتوقع أن يكون لليورو آثار قد تكون إيجابية وتعود بالمزايا على الدول الأعضاء في العديد من المجالات الاقتصادية نذكر منها [3]:

– الدفع بالمزيد من الإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة في هذه الدول التي بدورها تؤدي إلى خلق ظروف مواتية لنمو العديد من القطاعات الاقتصادية ؛

---

[1] حامد فاروقي ، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] سوزان سادلر، "رسم طريق للنجاح في استخدام عملة اليورو"، مجلة التمويل والتنمية، جويلية، 2004، ص 29.

[2] سوزان سادلر، نفس المرجع السابق، ص 30.

– سوف يؤدي اليورو إلى انخفاض معدلات التضخم وتدني عجز الميزانية؛

– يشكل خطوة أساسية نحو توحيد أسواق العمل بين دول الاتحاد الأوربي وهذا سوف يخلق المزيد من فرص العمل الجديدة في الأجل الطويل؛

– سوف يؤدي اعتماد اليورو وفتح الحدود بين الدول الأوربية إلى زيادة حدة المنافسة بين هذه الدول؛

– سوف يؤدي اليورو إلى المزيد من التحويل في التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوربي؛

– سوف يؤدي اليورو إلى إزالة الفوارق بين الدول الأعضاء بالنسبة للمراكز المالية وذلك من خلال توحيد السياسة النقدية.

تشير البحوث الحديثة التي أجريت عن فوائد العملة الموحدة للتجارة والدخل إلى أن المكاسب المتحققة خلال فترة زمنية تتراوح بين 20–30 سنة يمكن أن تكون كبيرة، فعلى سبيل المثال

خلصت دراسة أجراها في عام 2003 " أندرو دوز" جامعة كليفورنيا، إلى أن اتحاد العملة يمكن أن يزيد التجارة بين الأعضاء بنسب تتراوح بين10 و100% ويكاد يكون ذلك من خلال خلق التجارة لا من تحويلها. كما يمكن الأخذ باليورو أن يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10% في مدى عشرين عاما في بولندا، وبنسبة تصل إلى ما بين 20–25 % في معظم دول وسط أوربا.

و من بين الآثار السلبية نذكر مايلي [1]:

– الاهتمام باستكمال شروط الانضمام إلى الوحدة النقدية فإن هناك بعض القطاعات التي لن

[1] سوزان شادلر، مرجع سبق ذكره، ص 33.

تستطيع الصمود أمام المنافسة التي سوف يخلقها اليورو في بعض الدول؛

– استخدام اليورو يمكن أن يؤدي إلى توحيد سوق العمل في دول الاتحاد إلا أن هذا التوحيد سوف يكون له آثاره السلبية على بعض الدول الأعضاء، وخاصة الدول ذات الأجور العالية مما يؤدي إلى نقل الأيدي الرخيصة لتنافس القوة العاملة المحلية، مما يؤدي إلى فقدان بعض العمال المحليين لوظائفهم؛

– استخدام اليورو تؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال والشركات من الدول الأعضاء العالية التكاليف (بها مثلا ضرائب مرتفعة) إلى الدول الأخرى الأقل من حيث التكاليف، ومع وجود السياسات الداعمة السليمة يرجح أن يحقق الأخذ باليورو مكاسب صافية كبيرة للدول الأعضاء الجدد في الأجل الطويل، ويجعلها أكثر قوة وأكثر اعتمادا على النفس كأعضاء في الاتحاد الأوربي.

ولعب اليورو على المسرح العالمي دورا ثانويا بعد الدولار الأمريكي، وكأصول احتياطية يظل الدولار الأمريكي في الصدارة كعملة أساسية في الحيازات الرسمية من الاحتياطات الأجنبية رغم ارتفاع حصة اليورو بانتظام من 12,7 % في أواخر 1999 إلى 18,7 % في أواخر عام 2002، وفي الوقت الذي تستمر فيه إعادة رسم خريطة منطقة اليورو، فإن نطاق استخدام اليورو من المرجح أن يستمر في التوسع في مجال التجارة العالمية والتمويل العالمي[1].

فحرية تنقل الأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال تجعل العملة الموحدة هي التي تنمي التكامل الاقتصادي الأوربي، وتعطي دفع جديد للسوق الموحدة، لهذا يمكن القول أن اليورو سوف يؤدي إلى تدفقات رؤوس الأموال، والتوفير والسيولة، وتوسيع حجم التجارة وزيادة المنافسة، فتجربة

(1) Hervé Juvin, stratégees pour l'euro, Edition les djinns, paris, 1998 P 11.

اليورو بعد أن كانت حلما ثم أصبحت واقعا معاشا، يتطلب أن يحتذى بها والتفاعل معها خاصة بالنسبة للدول النامية.

انطلاقا من عرضنا لتجربة الاتحاد الأوربي، يتضح أن نجاح هذه التجربة إلى حد بعيد كان بفضل الدور الذي لعبته مؤسساته التشريعية والقضائية والتنفيذية، إضافة إلى تنازل الدول والحكومات عن جزء من سيادتها. هكذا فقد أكدت التجربة الأوربية أن الوصول إلى الأهداف الكبرى لن يتم إلا بإنجاز الأهداف الصغرى ومن خلال التفاعلات بين الشعوب والتي تحقق لهم جانب من مصالحهم الاقتصادية وطموحاتهم المادية. كما أن إستراتيجية الاتحاد الأوربي لم تقتصر داخل حدود القارة الأوربية حيث يدرك مدى توسعه وتعميق الروابط مع الدول والتكتلات الاقتصادية الإقليمية خارج حدود القارة .

لذا أدركت أوربا أهمية التكامل الاقتصادي كأداة لتحقيق الأهداف التنموية وتوسيع سوقها، ومقاومة الهيمنة الاقتصادية التي تفرضها العولمة الاقتصادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسعى بجدية لإقامة وتفعيل الترتيبات الإقليمية كمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "النافتا"[1].

المبحث الثالث: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) NAFTA

تعتبر هذه التجربة شكل من أشكال التكامل الاقتصادي المقيم حديثا مقارنة بتجربة الاتحاد الأوربي، كما لا تقتصر هذه التجربة على دول ذات اقتصاديات متجانسة ومتقدمة، وإنما تجاوزت السعي لربط شبكات من التعاون أو الشراكة مع أطراف أقل نموا، ونجد قيام هذه المنطقة أملته

[1] سمير محمد عبد العزيز، "التجارة العالمية و" الجات " 94"، ط 2، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، مصر، 1997، ص 29.

مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت ترفض الترتيبات الإقليمية، وتحاول الحد منها بدعوى أنها تعوق تحرير التبادلات الدولية وذلك طيلة معظم القرن العشرين، أما خلال العقدين الأخيرين من هذا الأخير تحولت الولايات المتحدة نحو الإشادة بمنافع الترتيبات الإقليمية بالتفاوض حول إقامة اتفاقات تجارة حرة مع مجموعة من الدول، ومن بينها اتفاقية " النافتا ".

المطلب الأول: نشأة النافتا، مبادئها وأهدافها.

الفرع الاول: نشاة النافتا

دفعت التطورات الدولية الولايات المتحدة الأمريكية لبلورة اتفاقية تجارة حرة مع المكسيك وكندا، حيث أنها منذ الثمانينات من القرن الماضي بدأت تفكر في انتهاج سبل مختلفة لربط علاقات مع دول القارة الأمريكية[1]، أي أنها تحاول انتهاج نهج جديد يعوض النمط التقليدي أو القديم أي من نمط منح القروض إلى نمط فتح الأسواق، وفي بداية أوت من عام 1992 أبرمت كل من أمريكا وكندا والمكسيك اتفاقية تقضي بإقامة وإنشاء منطقة تجارة حرة، وسبقتها مفاوضات لمدة 14 شهرا، بين الدول الثلاث، كما سبقها التمهيد بإنشاء منطقة تجارة حرة بين أمريكا وكندا عام1989، وقد صاحب ميلاد هذه الاتفاقية قدر ملموس من الجدل الشعبي إضافة إلى الانفعال السياسي كنتيجة طبيعية للظروف التي تعرضت إليها هذه الاتفاقية، والتي بدأت جهود إبرامها في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون[2]، وامتدت معركة إقرار النافتا من 14 سبتمبر1993 حتى

(1) Philipe Etienne , le projet de la zone de libre échange des Amériques et les réponses stratégiques de l' Europe, de l'Asie, Thèse doctorat, Paris 1998, P 47

[2]عمر الشربيني، "التجمعات الاقتصادية ومبدأ حرية التجارة في أمريكا اللاتينية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 125، جويلية 1996، ص 210.

17 نوفمبر 1993 حتى وقع على الاتفاقية في 17 ديسمبر 1993، وضمت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك بتعداد سكان قدره 378 مليون نسمة ودخلت حيز التنفيذ في أول جانفي 1994 بعد توقيعها من طرف برلمانات تلك الدول. وجاءت هذه الاتفاقية في الوقت الذي كان مشروع أوربا الموحدة يناقش سنة 1992، كما كانت تخشى أمريكا من اتجاه أوربا إلى المذهب الحمائي هذا ما أدى بها الى الإسراع في عقد اتفاقية النافتا[1].

مما يؤكد أهمية هذا التكتل هو سعي الولايات المتحدة الأمريكية في حجم قارة ودولة عظمى إلى الارتفاع بمستواها إلى مستوى التكتل الاقتصادي، كما تحاول أن تستخدم القرب الجغرافي والإطار التنظيمي للأمريكيتين لفتح منطقة تجارة حرة مع أمريكا الوسطى وأجزاء من أمريكا الجنوبية، بما في ذلك البرازيل والأرجنتين إذا استوفت معايير واشتراطات اقتصادية ومالية معينة،

ثم صدر الإعلان الختامي لقمة ميامي لبلدان الأمريكيتين عام 1994 متضمنا اتفاق دول النطاق على السعي لإقامة منطقة تجارة حرة ليشمل النطاق الغربي كله بحلول عام 2008 وكان آخر اجتماع عقد لهذا الغرض في مدينة كبيك الكندية في "نسيان" 2001، وقد دعى بيان هذه القمة إلى الترحيب بأية دولة أمريكية تنتهج الحرية والديمقراطية وتؤمن بحقوق الإنسان[2]، للانضمام إلى تجمع الأمريكيتين لهذا يرى البعض أن أمريكا هي التي دعت إلى هذا التكتل

---

[1] عبد الناصر طلب نزال، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[2] حربي موسى عريقات– التحديات التي تواجه تجارب التكامل الاقتصادي العربي، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي ، الجامعة الأردنية، عمان، 20–22 سبتمبر ، ص 317.

ورعت إنشاءه للدواعي التالية[1]:

1- المخاوف الأمريكية من القوة الاقتصادية لأوربا الموحدة؛

2- القلق الأمريكي من القوة الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية لليابان؛

3- القلق الأمريكي من استغلال أوربا الموحدة لانتزاع تنازلات تجارية من أمريكا إذا ما بقيت منفردة.

الفرع الثاني: مبادئ النافتا

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك مجموعة من التدابير لتنشيط التجارة الإقليمية بينهما، فوضعوا الخطوط العريضة للاتفاقية وكانت ما يلي[2]:

- تحسين سياسات الاستثمار في السلع والخدمات؛

- تخفيض الرسوم الجمركية على مدى خمسة عشر عاما تدريجيا حتى تلغى تماما بين الدول الثلاث؛

- تحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل؛

- تحرير انتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمارات في القطاعات المختلفة، باستثناء قطاع البترول في المكسيك والصناعة الثقافية في كندا، والخطوط الجوية والاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة الأمريكية؛

- العمل على وجوب احترام اتفاقيات الملكية؛

---

[1] يمن الحماقي، مرجع سبق ذكره، ص ص 130-131.

[2] على العنان،" منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، مجلة الرباط، الجمعية المصرية للبحوث الاقتصادية، العدد 09، ديسمبر 1999، ص 05.

– يمكن لأية دولة الانسحاب من الاتفاق شريطة أن تعلن رغبتها في الانسحاب من الاتفاقية قبل التاريخ المعلن لذلك بستة أشهر؛

– السماح بانضمام أعضاء آخرين؛

– العودة إلى قيد من القيود الجمركية في حالة تعرض الصناعة المحلية لدول معينة لبعض الصعوبات نتيجة فتح السوق؛

– اللجوء إلى التحكيم المستقل لحل الخلافات التي تنجم عن التطبيق في فترة من 30 إلى 45 يوم؛

– استفادة الهجرة أو حرية الحركة للأفراد باستثناء بعض النوعيات من العمال؛

– تحديد إجراءات ووضع آلية عادلة وشفافة لتسوية النزاعات خاصة وبالذات في مجالات المنشأ والإغراق والنواحي البينية؛

– إلغاء القيود الإدارية مثل رخص الواردات التي تعمل كسقف على الواردات مع اتخاذ المواصفات الفنية كعقبة للتجارة بين هذه الدول، وترجيح عمل اللجان للوصول إلى مواصفات محددة.

القطاعات التي تسري عليها الاتفاقية

1– قطاع الزراعة: يتم إزالة جل الحواجز والرسوم الجمركية المفروضة على المعاملات الزراعية وبصورة فورية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، مع فرض رسوم جمركية بنسبة 6 % على السكر والذرة وبعض الفواكه والخضروات[1]، على أن تزول هذه الرسوم بصفة تدريجية وتامة

[1] محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص340 .

بعد مرور خمسة عشر عام، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وكندا فإن العمل يستمر بالاتفاقية السارية التي سبقت اتفاقية النافتا وذلك سنة 1989.

2- قطاع السيارات: يتم إزالة الحواجز الجمركية في هذا القطاع خلال مدة عشرة سنوات، كما تنطلق في ذات الوقت حصة المكسيك في الواردات من السيارات على مدى نفس الفترة، على أن تراعى ضرورة التصنيع المحلي بنسبة 62,2 % من مكونات السيارات حتى يتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية[1].

3- قطاع الطاقة: تقرر أن يستمر الحضر المكسيكي المفروض على قيام القطاع الخاص بعمليات البحث والتنقيب على النفط الخام، إلا أنه تم السماح للشركة البترولية المملوكة للدولة بفتح المجال أمام الشركات الأمريكية والكندية للدخول في العقود الحكومية.

4- قطاع الخدمات المصرفية: يجب على المكسيك فتح قطاع مصرفي وبصورة تدريجية أمام الاستثمارات الأمريكية والكندية حتى تزال كافة القيود والحواجز بحلول عام 2007.

كما نصت الاتفاقية على إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على قطاع المنسوجات على مدى عشرة أعوام من جانب الدول الثلاث وفي وقت واحد.

5 قطاع النقل: كان لزاما على قطاع النقل أن يتطور بالقدر الكافي لمواجهة متطلبات إقامة منطقة تجارة حرة بهذا المعنى بين الثلاث دول، وتسعى الاتفاقية إلى الارتقاء بالأوضاع الخاصة بالعبور البري عبر الحدود المكسيكية الأمريكية إلى المستوى القائم على الحدود الكندية الأمريكية، ويقوم هذا الأمر على مرحلتين الأولى طبقت في عام 1996، في السماح للشاحنات بالعمل الحر

[1] محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص341 .

في خمسة ولايات حدودية، وفي عام 2000 كمرحلة ثانية يتم بالسماح لحركة الشاحنات المتبادلة بين جميع أنحاء كندا، ولكن تشير النتائج الفعلية إلى أن حرية الحركة بهذه الصورة لم تتحقق بعد حتى حين.

شملت أيضا اتفاقية النافتا بعض الاتفاقيات الجانبية، منها اتفاقية خاصة بحماية البيئة، حيث نصت على أن تفرض غرامات مالية إضافة إلى العقوبات الأمريكية والمكسيكية في حالة ثبوت وجود مخالفات متكررة لقوانين حماية البيئة، وتعتبر اتفاقية البيئة من الاتفاقيات الأكثر صعوبة بالنسبة لتنفيذ " النافتا "، والسبب في ذلك هو التخوف من أن بعض المنشآة من خارج دول النافتا سوف تشجع الاستثمار في المكسيك للاستفادة من معاييرها البيئية المنخفضة للاستثمار وعدم التزامها بتطبيق كل المعايير، لهذا وقعت المكسيك والولايات المتحدة اتفاقية لإنشاء بنك أمريكا الشمالية للتنمية من أجل تحويل عمليات تحسين البيئة، ورفع مستوى المناطق الواقعة على الحدود بينهما وقيام الولايات المتحدة بإنفاق حوالي 90 مليون دولار على مدى 18 شهرا الأولى من أجل إعادة ترتيب العمالة في الدول المشاركة في اتفاقية النافتا[1].

الفرع الثالث: أهداف النافتا

تهدف منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها[2]:

– تنشيط التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء وإحلال المنتجات الإقليمية محل المنتجات المستوردة مثل قيام الولايات المتحدة باستيراد عصير البرتقال المركز من المكسيك بدلا من أمريكا

[1] محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص341 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد، "النظام الاقتصادي العالمي الجديد...."، مرجع سبق ذكره، ص ص 130-131.

اللاتينية، وخاصة البرازيل.

– زيادة معدل نمو الناتج المحلي والدخول للدول الأعضاء حيث تشير الدراسات أنه من المنتظر زيادة حقيقية في دخل المكسيك بنحو 05 % من ناتجها المحلي الإجمالي، ونحو 0,3 % في الولايات المتحدة و0,87 % في كندا وفيما يخص المستوى القطاعي وافقت المكسيك على تحرير قطاع الذرة، بينما وافقت الولايات المتحدة على تخفيض الحواجز التي تفرضها على التجارة في الفاكهة الطازجة والخضروات.

– إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي، وفي نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء[1].

– قيام كل من الولايات المتحدة وكندا بزيادة الاستثمارات في المكسيك وهذا ما يؤدي إلى زيادة العمالة في هذه الأخيرة، وفي نفس الوقت فتح السوق المكسيكية التي كانت مغلقة أمام السلع الأمريكية.

– رفع القدرة التنافسية لمنشآتها في الأسواق العالمية مع مراعاة حماية البيئة.

– تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء القائم على المزايا النسبية والمزايا التنافسية كل دولة.

– محاولة تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي وتنشيط التجارة العالمية ومحاربة انتشار الفساد الاقتصادي ومواجهة سياسات الحماية التجارية في أوربا

[1] أحمد سيد مصطفى، "تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي"، كلية التجارة جامعة الزقازيق، القاهرة، ط 2 ، 1999، ص 54.

وآسيا وبالتحديد في اليابان.

– زيادة قوة التفاوض لدول التكتل وزيادة قدرة التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة خاصة الاتحاد الأوربي، مع تحقيق ميزة تنافسية في مواجهة الصادرات من دول تلك التكتلات وزيادة القدرة التنافسية على الدخول إلى منطقة جنوب شرق آسيا بصفة خاصة التي تشهد أعلى معدلات نمو في العالم.

– علاج مشكلات البطالة في الدول الأطراف بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل أمام الراغبين.

– اتباع أساليب فعالة لتنفيذ الاتفاقية وحل المنازعات.

– تقليص الأعباء الإدارية على المصدرين والمستوردين والمنتجين الذين يقومون بالتبادل في الإقليم.

وتتمثل توجهات النافتا في تحرير التجارة المتبادلة لحوالي 900 سلعة من التعريفة الجمركية بشكل متدرج، فالفئة(أ) من هذه السلع تتمتع بتحرير فور، والفئة (ب) بتحرير بعد خمسة سنوات، والفئة (ج) بعد عشر سنوات والفئة (د) بعد خمسة عشر سنة هذا مع السماح بحرية تداول السلع بين الدول الأعضاء[1].

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية لدول النافتا

يرجع تكتل دول **النافتا** إلى ما تتمتع به من كثافة سكانية وقوة شرائية واستهلاكية وحجم ناتج محلي معتبر، فكما يوضحه الجدول رقم (05) والخاص ببعض المؤشرات الاقتصادية لدول

[1] أحمد سيد مصطفى، مرجع سبق ذكره ، ص 55.

النافتا، يتضح أن هناك تباين كبير في قدرات هذه الدول من حيث حجم السكان والناتج المحلي ودخل الفرد ... فنلاحظ أن حجم السكان يصل إلى حوالي 420 مليون نسمة لسنة 2002 تتصدرهم الولايات المتحدة بـ 288,4 مليون نسمة ثم المكسيك بـ 100,9 مليون وكندا بـ 31,4 مليون.

أما بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي فنلاحظ كذلك بأن هناك تباين كبير بين الدول، حيث يقدر في المكسيك بـ637,2 مليار دولار، أما في الولايات المتحدة يصل إلى 10400 مليار دولار، في حين نجد التباين كذلك في نصيب الفرد من الناتج الوطني حيث يصل إلى 35060 دولار في الولايات المتحدة لسنة 2002، و23300 دولار في كندا و5910 دولار في المكسيك، حيث الأجر الساعي للعامل المكسيكي أقل ب 4 أو 5 مرات منه بالنسبة للأجر الساعي في كندا والولايات المتحدة.

أما بالنسبة إلى متوسط التعريفة المطبقة في الدول الثلاث وقت تنفيذ الاتفاقية كانت على النحو التالي11% في المكسيك، 5 % في كندا، 4 % في الولايات المتحدة والتكامل بينهما سوف يكون له نتائج إيجابية إذا ما زاد الأثر الإنشائي للتجارة عن الأثر التحويلي، وقد يساعد على زيادة الأثر الإنشائي ما يلي[1]:

- كبر حجم دول التكتل والذي يضم عدد سكانه حوالي 380 مليون نسمة وقت تنفيذ الاتفاقية.
- ارتفاع معدل التعاريف المفروضة من قبل المكسيك قبل الاتفاقية.
- زيادة الاختلافات بين تكلفة الإنتاج في الدول الثلاث.

[1] يمن الحماقي، مرجع سبق ذكره، ص ص 133، 134.

– تنوع إنتاج الدول الثلاث بما يزيد من منافع التخصيص حيث تتميز الولايات المتحدة في مجال إنتاج الحبوب والسلع الصناعية عالية التكنولوجيا بينما تتمتع كندا بميزة نسبية في الموارد الطبيعية وخاصة النيكل والزنك والذهب والنحاس واليورانيوم وتميزها أيضا في مجال السلع الصناعية عالية المهارة، وأخيرا المكسيك التي تتميز في مجال التعدين، البترول، الغاز الطبيعي، الصناعات الغذائية، المشروبات، جميع الزراعات[1].

الجدول رقم (05): بعض المؤشرات الاقتصادية لدول النافتا في الفترة (1996– 2002)

البيان	1996	1998	1999	2000	2001	2002
حجم السكان(مليون نسمة):	390,5	400,6	405,3	410,4	415,8	420,7
الولايات المتحدة الأمريكية	268,2	275,2	278	281,6	275,3	288,4
كندا	29 ,7	30,2	30,5	30,8	31,1	31,1
المكسيك	92,6	95,2	96,6	98,0	99,4	100,9
متوسط معدل النمو السنوي	3,5	%1,2	%3,5	%3,5	%1,2	%1,1

[1] يمن الحماقي، مرجع سبق ذكره، ص 136.

الناتج المحلي الإجمالي(مليار دولار)	8733,9	9727,9	1011 4,3	1106 2,4	1142 7,4	1175 2,19
الولايات المتحدة الأمريكية	7800	8700	9000	9800	1010 0	1040 0
كندا	601,6	606,9	624,9	687,9	694,5	715,7
المكسيك	333,3	421,0	489,4	574,5	632,9	637,2
نسبته من الناتج المحلي الإجمالي العالمي	%29,2	%32,8	%33	%35,2	%36,8	%36,4
حصة الفرد من الناتج الوطني (دولار):						
الولايات المتحدة الأمريكية	29210	20700	32370	34100	34400	35060
كندا	19800	20000	20140	21130	21930	22300
المكسيك	3660	4020	4440	5020	5560	5910

الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار):	–	–	321	392	197	64,2
الولايات المتحدة الأمريكية	–	–	283	314	144	30
كندا	–	–	25	67	29	20,6
المكسيك	–	–	13	15	25	13,6
نسبته من الاستثمار العالمي	–	–	%29,8	%28,5	%24,1	%9,9

المصدر: عماد الليثي ،التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة،2003، ص73.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية للدول الأعضاء ومن خلال الجدول رقم (06) يوضع لنا حصة الصادرات بين الدول وحصة الصادرات الإجمالية نحو النافتا خلال الفترة "1993 ، 1995" فصادرات الولايات المتحدة تجاه النافتا تقدر ب 30% سنة 1993 و29,4 % سنة 1995 وهي أقل من حصة صادرات المكسيك وكندا تجاه النافتا حيث كانت حصتها متقاربة فتراوحت بين 80 إلى 86 % لسنوات 93-95 حيث وصلت صادراتها كندا والمكسيك تجاه الولايات المتحدة إلى 80 حتى 83 % لكليهما، أما العلاقات التجارية بين كندا والمكسيك كانت ضعيفة جدا، حيث بلغت صادرات كندا نحو المكسيك 0,4 % في سنتي 93 و95 وبلغت صادرات المكسيك نحو كندا ب 3 % إلى 2,5% لسنة 93، 95 على التوالي[1].

الجدول رقم (06): العلاقات التجارية بين دول النافتا اثناء عقد الاتفاقية 1993-1995(%)

[1] يمن الحماقي، مرجع سبق ذكره، ص 137.

حصة الصادرات نحو	الولايات المتحدة		كندا		المكسيك		الصادرات الإجمالية نحو النافتا	
الفترة	1993	1995	1993	1995	1993	1995	1993	1995
الولايات المتحدة	–	–	21,5	21,6	9,0	7,8	30,5	29,4
كندا	81,3	80,6	–	–	0,4	0,4	81 ,7	80,4
المكسيك	82,3	83,6	3,0	2,5	–	–	85,9	86,1

المصدر: Philippe. Etienne,Op. Cit, P 67

نستنتج من الجدول أن مساهمة كل من كندا والمكسيك في النافتا هي أكبر من مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الولايات المتحدة تربطها روابط تجارية معتبرة مع كلا البلدين، إلا أن الروابط التجارية بين كندا والمكسيك هي ضئيلة جدا. ففي عام 1996 قدرت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية 20% إلى المكسيك وبنسبة 7,5% إلى كندا بينما زادت صادرات تلك الدول إلى الولايات المتحدة بنسب أكبر[1].

ومن خلال الجدول رقم (07) و(08) نلاحظ بأن هناك تطورا في حجم التجارة الخارجية البينية لدول النافتا من 1.686.788 دولار لسنة 2000 ليصل إلى 1.728.934 سنة 2003، وكان حجم نمو التجارة الخارجية واضحا في الولايات المتحدة حيث تطور من 1.259.300 إلى 1.305.410 مليون دولار وهذا ما يدل على ضخامة حجم الاقتصاد الأمريكي مقارنة بالاقتصاد

[1] يمن الحماقي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

المكسيكي الذي تراجع فيه حجم التجارة الخارجية من 18.702 إلى 178.503 مليون دولار لنفس الفترة (2000–2003) فكان متوسط معدل التطور لصادرات ووارادات النافتا لنفس الفترة يتراوح بين 6,2– % إلى 7,6 % [1].

الجدول رقم (07): حجم الصادرات والواردات لدول النافتا (2000-2003) مليون دولار.

البيان	2000	2001	2002	2003
الولايات المتحدة	1259300	1179180	1202430	1305410
كندا	244786	227291	227499	245021
المكسيك	18702	176185	176607	178503
النافتا	1686788	1582656	1606536	1728934

المصدر: انطلاقا من إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2004.

الجدول رقم (08): متوسط معدل التطور لصادرات ووارادات النافتا (%)

البيان	2000-1999	2001-2000	2002-2001	2003-2002
الولايات المتحدة	18,9	-6,4	2	8,6
كندا	11,2	-7,2	0,1	7,7
المكسيك	1,1	0,2	-3,6	22,9
النافتا	18,1	-6,2	1,5	7,6

المصدر: انطلاقا من إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2004.

[1] يمن الحماقي مرجع سبق ذكره، ص 138.

أما فيما يخص التجارة البينية بين الدول الأعضاء تشير إلى أن كندا لم تتأثر كثيرا باتفاقيتي التجارة مع الولايات المتحدة أو من النافتا، وإن ارتفع نصيب الواردات منها إلى جملة واردات الولايات المتحدة بعض الشيء وبقيت علاقتهما متواضعة مع المكسيك وتضاعف نصيب المكسيك من صادرات وواردات الولايات المتحدة، وشهدت تجارتها مع الولايات المتحدة طفرة قبل أن تعقد اتفاقية النافتا واستمر تصاعد أهميتهما بدرجة أقل وكان التطور في مجمل التجارة البينية [1] . على النحو الذي يبينه الجدول رقم (09)

الجدول رقم (09): تطور التجارة البينية لتجمع النافتا1986-2001(%)

التجارة	87-86	89-88	91-90	93-92	95-94	96	97	98	99	2000	2001
الصادرات	42,5	40,7	41,8	44,7	47,1	47,6	49,1	51,7	54,6	55,7	55,5
الواردات	30,9	32,6	34,4	35,9	37,5	39,2	39,8	40,2	40,3	39,8	39,5

المصدر: محمد محمود الامام، مرجع سبق ذكره ص 351.

فنلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع درجة الاعتماد المتبادل بين دول المجموعة حيث نمو نسب الواردات بمعدلات متزايدة خاصة في فترة التسعينات فكانت بنسبة 34,4% لفترة "91-90 " من التجارة العالمية، لتصل وتستقر عند 40% خلال السنوات الأخيرة من التسعينات، أما

[1] محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومعزاها لتكامل العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004 ، ص ص350، 351.

بالنسبة للصادرات فازدادت أيضا بمعدلات أسرع من الواردات، فارتفعت من 41,8% للفترة " 90-91 " لتصل إلى 55,5% سنة 2001 ويعود هذا إلى ثقل وزن تجارة الولايات المتحدة التي فاق نمو صادراتها نمو وارداتها بحجم 40%، أما بالنسبة لكندا والمكسيك كان النمو أقل بالرغم من أن المكسيك شهدت نمو حجم صادراتها إلا أن وارداتها نمت بسرعة أكبر وخلال أربع سنوات الأولى تضاعفت التجارة بين الولايات المتحدة والمكسيك إلى 170 بليون دولار، وارتفع نصيبها إلى80% من تجارة المكسيك بينما أصبحت المكسيك أكبر سوق للصادرات الأمريكية[1].

رغم هذا التباين الكبير والملاحظ من خلال هذه المؤشرات الإحصائية للدول الثلاث إلا أنها تكتلت فما هو سر هذا التكتل؟ الحقيقة تعود إلى المصالح الاقتصادية، فالولايات المتحدة وكندا تعملان على تأمين وارداتها من خام النفط بالتحالف مع المكسيك التي تتمتع باحتياطي بترولي يصل إلى 48 عاما واحتياطي غاز طبيعي يصل إلى 72 عاما مما يفي تراجع اعتماد دول النافتا على واردات البترول من دول الشرق الأوسط.

بوجه عام فإن الدول الثلاث زاد اعتمادها على التجارة الخارجية مع ارتفاع درجة الاعتماد المتبادل بينهما، هذا ما يؤدي إلى حدوث آثار قد تكون إيجابية أو قد تكون سلبية على الأطراف الثلاث[2].

المطلب الثالث: أثر اتفاقية النافتا على الدول الأعضاء

إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بصحبها آثار على الدول الأعضاء سواء تعلق

---

[1] محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 351 .

[2] سمير محمد عبد العزيز، "التجارة العالمية ... "، مرجع سبق ذكره، ص 29.

الأمر بالناتج المحلي أو سوق العمل والتوظيف أو البيئة فضلا عن الاعتبارات الأخرى التي تؤثر على الأوضاع الاقتصادية والسياسية وتختلف هذه الآثار من دولة إلى أخرى[1].

الفرع الأول: بالنسبة للمكسيك

من المتوقع أن المكسيك تتحصل على بعض المزايا ويرجع ذلك إلى الأحجام النسبية للاقتصاديات الثلاثة، فمع مرور الوقت أصبحت رؤوس الأموال المكسيكية داخلة في مشاريع مشتركة مع الشركات الأمريكية واليابانية مما يقلل بشكل كبير من تسرب رؤوس الأموال المكسيكية إلى الخارج.

إضافة إلى ذلك نذكر أهم المزايا على النحو التالي:

– انتقال الإنتاج إلى المكسيك انتقلت معه التكنولوجيا المتقدمة في الإنتاج مما طور القاعدة التكنولوجية وتحسين البيئة التقنية والمحافظة على حقوق الملكية الفكرية.

– منذ بدء العمل باتفاقية النافتا لوحظ أن الاقتصاد المكسيكي تطور بشكل كبير ليصبح تاسع أكبر اقتصاد على المستوى العالمي بقيمة تصل إلى 600 مليار دولار وزاد حجم التجارة المكسيكية ثلاث أضعاف إلى ما يقدر ب 257 مليار دولار عام 2002.

– زادت التدفقات الاستثمارية للمكسيك بشكل ملموس من سنة 1991إلى 1993 ثم تضاعف خلال عام 1994 إلى 8 مليار دولار، خاصة الاستثمارات الأمريكية في مجال البترول المكسيكي وغيره من المجالات، هذا ما يزيد من معدلات النمو الاقتصادي ويعمل على امتصاص البطالة المكسيكية وزيادة فرص التوظيف في القطاع الصناعي بمقدار 20000 وظيفة.

[1] محمد محمود الامام، مرجع سبق ذكره، ص ص 346–349.

– ساعدت اتفاقية النافتا المكسيك في تنفيذ سياساتها الاقتصادية وتدعيم الإصلاحات الاقتصادية خاصة في سياسات السوق وفي قطاعات معينة كالاتصالات والنقل البري والمنسوجات وغيرها.

– الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية خاصة لأراضي الولايات المتحدة نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك، لأن الهجرة أصبحت حلما لدى الكثير من المكسيكيين.

– في دراسة أجرتها اللجنة الأمريكية للتجارة الدولية تراوحت تقديرات الزيادة في الناتج المحلي للمكسيك ما بين 0,1 % و11,4 بالمائة.

أما فيما يخص الآثار السلبية للنافتا على المكسيك فيمكن إدراجها في النقاط التالية:

– عند التوقيع على اتفاقية النافتا أعلنت العديد من المزارع المكسيكية إفلاسها، بعد أن وجدت نفسها عاجزة عن منافسة المنتجات الزراعية الأمريكية العالية الجودة ورخيصة الثمن. وفي الوقت نفسه وجدت منتجاتها التي نجحت في تطبيق شروط الجودة الأمريكية أمام حائط الرسوم الحمائية التي تفرضها أمريكا، وبالتالي عجز الفلاحون المكسيكيون عن منافسة المنتجين الرأسماليين الأمريكيين الشماليين الذين تدعمهم حكومة الولايات المتحدة، واجتاحت الواردات المتدفقة من الولايات المتحدة التي تتمتع بهذا الدعم الحكومي القوي أسواق المكسيك وكانت النتيجة هي ترك 800 ألف مزارع مكسيكي لأراضيهم بعد تدني دخولهم من المحاصيل الزراعية، وخاصة الذرة الصفراء والفاصولياء بسبب انهيار الأسعار بنسبة 70% منذ عام 1994، الأمر الذي أجبرهم على بيع كل أراضيهم الزراعية ماعدا جزء قليل خصص للاستهلاك العائلي. وأصبح هؤلاء المزارعين يعيشون تحت خط الفقر[1]، وتشير الإحصاءات في السنوات الأخيرة أنه لوحظ ارتفاع

[1] يمن الحماقي، مرجع سبق ذكره، ص ص 135-136.

في معدلات البطالة وصلت في جويلية 2003 إلى 3,17 % في حين يدخل نحو 45 مليون شخص من أصل 100 مليون تحت فئة الفقر المدقع خاصة في المناطق الريفية التي ترتكز فيها غالبية هذه الأعداد.

– هذه الأوضاع أدت إلى نزوح الآلاف من سكان المزارع المكسيكية قدرتهم أحدث الإحصاءات الحكومية بما بين 400 إلى 600 شخص يوميا قاصدين الولايات المتحدة أو المدن المكسيكية بحثا عن فرص عمل، وهناك 100 مهاجر يوميا يمكن أن يدخلوا سرا إلى كليفورنيا ثم إلى مدن أخرى، ويحاول المكسيكيون تحذير مواطنيهم من مغبة مغادرة وطنهم إلى الولايات المتحدة بصورة غير قانونية، وقد ارتفع عدد المكسيكيين والمواطنين الأمريكيين من أصل مكسيكي ممن يعيشون في الولايات المتحدة في التسعينات من القرن الماضي أكثر من 50%، حيث وصل عددهم في منتصف 2001 إلى 20,6 مليون مهاجر. ويحول هؤلاء نحو 06 مليارات دولار سنويا إلى ذويهم في المكسيك حيث يشكل هذا المبلغ أحد أهم مصادر دخل البلاد من العملة الصعبة .

– اثر الانخفاض الحاد الذي تعرضت له العملة المكسيكية في عام 1994 والانخفاض الذي شهده مؤشر الأسهم في سوق المكسيك المالي، هذه النكسة جعلت الأمور تظهر على حقيقتها في إطار الشراكة بين الدول الثلاث وهي أن أكبر مستفيد من النافتا هو الولايات المتحدة، كما أظهرت الإحصاءات أن الحساب الجاري للمكسيك لعام 1994 أظهر عجزا مقداره 30 مليار دولار، وأنه بعد رفع الدعم لم تعد السلع المكسيكية قادرة على مواجهة المنافسة الحادة من السلع الأمريكية وحتى تستطيع دخول السوق الأمريكية. فكان عليها أن تكون أثمان سلعها زهيدة وهذا ما يتطلب تخفيض قيمة العملة بنسبة 67 % بينما كان المؤمل أن يبلغ الانخفاض مستوى أقصاه 25 %

هذا ما أدى بالولايات المتحدة إلى تعهدها بتقديم يد المساعدة للمكسيك خوفا من أن تنهار اتفاقية النافتا[1].

– وفي قطاع النقل ظل سائقوا الشاحنات المكسيكية يواجهون صعوبات عند محاولة دخول السوق الأمريكية التي يفترض أن تكون مفتوحة بموجب اتفاقية النافتا، وقد حلت هذه المعضلة جزئيا بعد أن قرر الرئيس " بوش " السماح للحافلات وسيارات الشحن المكسيكية السير على الطرق السريعة للولايات المتحدة فأجاز بذلك تنفيذ اتفاق تم تقليل العمل به طويلا بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001.

– أما بالنسبة للولايات الشمالية للمكسيك قد تبدو أقل جذبا للاستثمار الخارجي، حيث أجور العمال أعلى بثلاث مرات والازدحام والتلوث الخانق والمزمن... إلا أن الطرق المتجهة إلى الجنوب في حالة مزرية والبنى التحتية هي الأخرى في حالة أكثر سوءا. ويقدر البنك الدولي أن المكسيك تحتاج إلى إنفاق 20 مليار دولار سنويا على مدى العقد المقبل للتغلب على مشكلة عجز البنية التحتية. لهذا أدركت الحكومة المكسيكية أن العائد من اتفاقية النافتا القصير المدى قد يكون في صالح الولايات المتحدة وكندا لزيادة صادراتها نحو المكسيك، أما العائد المكسيكي سيكون على المدى المتوسط والطويل متمثلا في التدفق المتوقع للاستثمار الأجنبي المباشر.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن المكسيك وعلى الرغم من استفادتها عموما من اتفاقية النافتا والاستثمار الخارجي، فهي بحاجة إلى إستراتيجية تنموية جديدة لتقليص الفجوة بينها وبين كل من الولايات المتحدة وكندا على مدى العقد المقبل، وذلك لتحقيق التنمية وتخفيف أزمة اللامساواة

[1] يمن الحماقي، مرجع سبق ذكره، ص137.

داخل البلاد. كما أن هدفها من الشراكة مع دول شمالية قوية هو رغبتها في تحقيق أهداف داخلية على الصعيد الاقتصادي والسياسي، والوصول إلى أسواق الدول الأعضاء وجلب الاستثمار والتكنولوجيا المتطورة وبالتالي تحسين معدل النمو الاقتصادي[1].

الفرع الثاني: بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

تسعى الولايات المتحدة من خلال اتفاقية النافتا إلى مواصلة سياساتها التجارية الدولية ومحاولة إقامة تكتل مواز للقوة الصاعدة الأوربية، كما كان الهدف الرئيسي للرئيس الأمريكي " بوش " هو فتح القطاع النفطي المكسيكي أمام الشركات الأمريكية. ومن بين الآثار التي تعود على الولايات المتحدة من خلال عقد اتفاقية النافتا نذكر ما يلي[2]:

– فتح الأسواق المكسيكية والكندية أمام الصادرات الأمريكية حيث تعتبر السوق الكندية من أكبر الأسواق للصادرات الأمريكية، كما أن ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد المكسيكي يسهم في زيادة الصادرات الأمريكية إلى المكسيك وخاصة من السيارات، حيث يشهد السوق المكسيكي للسيارات أعلى معدلات نمو في العالم بالإضافة إلى زيادة الصادرات من الملابس والمنسوجات والمنتجات الزراعية.

– خلق المزيد من فرص العمل الناتجة عن انتعاش الطلب المكسيكي على الصادرات الأمريكية، وبالتالي زيادة متوسط الأجر في الولايات المتحدة نظرا لارتفاع الأجور في القطاعات التصديرية بالمقارنة بالقطاعات التي تنتج سلعا للسوق المحلي.

---

[1] يمن الحماقي، مرجع سبق ذكره، ص138.

[2] مريس شيف ول، آلن وينترز، مرجع سبق ذكره، ص143 .

– اكتساب المزيد من القدرات التنافسية للمنتجات الأمريكية نظرا للاستفادة من انخفاض متوسط الأجور بالمكسيك بالمقارنة بالولايات المتحدة، وارتفاع إنتاجية العامل المكسيكي التي تنمو بمعدل 6% سنويا إلى حوالي ضعف نمو الإنتاجية للعامل في الولايات المتحدة، مما يكسب الصادرات الأمريكية المصنعة في المكسيك ميزة تنافسية في مواجهة صادرات التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل الاتحاد الأوربي أو التكتل الآسيوي.

– زيادة الطلب على المنتجات الأمريكية في كندا والمكسيك التي ستتمتع بإعفاءات تعريفية وغير تعريفية لا نظير لها، بشكل يزيد من نسبة الصادرات الأمريكية لهذه الدول بمقدار 1 تريليون في السنوات التالية لعام 2010.

– نمو التصدير في المدن على حدود المكسيك مع الولايات المتحدة جعلت من المدن الأمريكية القريبة من الحدود مواقع طبيعية لأنشطة تكميلية للصناعات، وبالتالي حدث تغير في مواقع الصناعات في الولايات المتحدة، فتخصصت مدن هذه الأخيرة القريبة من الحدود في تصنيع الأجزاء والمكونات الخاصة بصناعات التجمعات المكسيكية ووجد أن نمو العمالة في مدن الولايات المتحدة الحدودية يتناسب طرديا مع نمو صناعات التجميع المكسيكية.

– تعد المكسيك وسيلة هامة تستطيع الولايات المتحدة من خلالها كسب الأسواق المجاورة في دول أمريكا اللاتينية.

– زيادة رؤوس الأموال الأمريكية حيث من المقرر أن تبلغ التدفقات السنوية من الاستثمارات الأمريكية حوالي 2,5 مليار دولار سنويا[1].

[1] مريس شيف ول، آلن وينترز، مرجع سبق ذكره، ص143 .

– أوضحت الكثير من الدراسات أن تحرير التجارة البينية لهذه الدول يمكن أن يضيف فرص عمل جديدة في الولايات المتحدة، كما أن هناك معارضة داخلية لهذه الاتفاقية على اعتبار أنها تسمح بدخول السلع المكسيكية الرخيصة مما قد يؤدي إلى مزيد من البطالة في الولايات المتحدة.

– لا يتوقع حدوث تحويل للتجارة بالنسبة إلى الولايات المتحدة في الأجل القصير لأن عوائق التجارة فيها منخفضة أصلا لمعظم السلع، ولصغر حجم الاقتصاد المكسيكي بالنسبة للاقتصاد الأمريكي.

– انتقال الوظائف العمالية من العمالة الأمريكية إلى العمالة المكسيكية وذلك لرخص العمالة المكسيكية. وهذا الأمر سوف يمثل تهديدا لمئات الآلاف من العاملين الأمريكيين الذين يعانون أصلا من البطالة حيث تصل نسبتها إلى 6,8% وذلك في إحصاءات عام 1993، لذلك نجد في الولايات المتحدة أن المعارضة ضد النافتا جاءت من النقابات العمالية التي رأت فرص العمل تصدر إلى المكسيك.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن الولايات المتحدة تلعب دورا أساسيا في اتفاقية النافتا، وذلك حتى يتسنى لها إحداث واجهة مقابلة لتكتل الدول الأوربية. كما تسعى جاهدة إلى تكوين رابطة بين دولها بما يحقق لها أكبر المنافع الاقتصادية.

الفرع الثالث: بالنسبة لكندا

أما بالنسبة لكندا فإن التكتل سيتم بطبيعة دفاعية إلى حد كبير، فالنمو الاقتصادي في كندا ظل يعتمد منذ الحرب العالمية الثانية على قطاع الموارد الطبيعية. غير أنه مع بداية الثمانينات أخذت قوة الدفع التوسعية المشتقة من قطاع الموارد الطبيعية في النفاذ، وأصبح من المهم

تعويضها من خلال التطور في الصناعة وبالتالي من خلال إمكانيات التصدير للسوق الأمريكي العملاق الذي يزيد عشرة أمثال حجم الاقتصاد الكندي، كما تشكل الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الرئيسي لكندا حيث تستقبل نحو 80 % من الصادرات الكندية وتصدر نحو 24 % من صادراتها إلى السوق الكندي عام1986.

وسعت كندا أن لا تبقى معزولة في محيطها القريب (أمريكا الشمالية) والاستفادة من ميزتها النسبية في بعض المجالات (الاتصالات ، النقل، التكنولوجيا الحديثة). فمن بين الآثار الناتجة عن اتفاقية النافتا على كندا نذكر ما يلي[1]:

– فتح أسواق جديدة أمام الشركات الكندية وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات البحرية بين دول التكتل.

– الاستفادة من الأيدي العاملة في المكسيك.

– مشاركة شركات النفط الكندية مع الشركات المكسيكية في عملية التنقيب والإنتاج.

– فتح السوق المكسيكية أمام المؤسسات المالية الكندية وكذا الشركات العاملة في مجال الطاقة.

– احتفظت كندا من خلال الاتفاقية بمواصفاتها القياسية العالمية خاصة قواعد السلامة والمحافظة على البيئة.

– تستفيد كندا من تسهيل النقل البري و الجوي وكذا تحرير سوق الخدمات بالمكسيك عن طريق توفير الفرص أمام نشاط الشركات الكندية.

– بلغ حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وكندا 45 مليون دولار في الساعة الواحدة ويعني

[1] عبد الناصر طلب نزال، مرجع سبق ذكره، ص 80.

ذلك أن حجم التجارة الأمريكية الكندية في العام هو 450 مليارات دولار. وتعد كندا مصدرا رئيسيا للنفط والغاز الطبيعي للولايات المتحدة، وفي جويلية 2002 ومن خلال تقرير كندي اتضح أن المديرين التنفيذيين الكبار في الولايات المتحدة يعتبرون الأوضاع غير مشجعة للقيام بإنشاء مصانع أو فروع شركاتهم في كندا حيث أن شركات كبرى أوقفت إنجاز مشاريع في كندا مما تسبب في هبوط حصة البلاد من الاستثمار الأجنبي المباشر في العقد الأخير، وأرجع التقرير أسباب عزوف المستثمرين الأمريكيين عن دخول مجال الاستثمار في كندا إلى قلة عدد السكان والنظام الضريبي العالي.

بالعودة لاتفاقية النافتا يمكن القول أنه على الرغم من أنها قد نجحت في زيادة التجارة والاستثمار بين أعضائها فإنها فشلت في مواجهة بعض أهم التحديات التي تعوق التكامل بينها نذكر منها[1]:

– بقيت النافتا صامتة بشأن الهوة التنموية بين المكسيك والدولتين الأخرويتين واستمرت هذه الهوة بالتوسع.

– لم تصنع النافتا خططا من أجل النجاح فالطرقات والبنى التحتية بين أعضائها لا تستطيع تلبية حركة المرور المتزايدة بينهما، وهذا التأخر زاد من تكاليف التجارة بين الدول الثلاث بأكثر مما نجح في إلغاء الجمارك بتخفيضها.

[1] عبد الناصر طلب نزال، مرجع سبق ذكره، ص 81.

– لم تتعامل النافتا بوضوح مع قضية الهجرة، وهكذا تضاعف في التسعينيات عدد العمال الذين يزاولون نشاطاتهم من دون تراخيص في الولايات المتحدة من 3 ملايين إلى 9 ملايين عامل، 55% منهم مكسيكيون.

– لم تعالج النافتا قضايا الطاقة.

– لم تبذل النافتا أية محاولة لتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، مما ترك حكومات أمريكا الشمالية عاجزة عن منع أزمات السوق، مثل أزمة البيرو المكسيكي.

انطلاقا مما سبق يتضح أن اتفاقية النافتا تهتم بالجانب التجاري فقط حيث لا يفترض وجود تنسيق للسياسات الأخرى (المالية والنقدية) بين الدول الأعضاء، عكس الاتحاد الأوربي حيث التكامل على جميع الأصعدة، كما أن هذه الاتفاقية لا تمنع شركائها من عقد اتفاقيات تجارية مع دول أخرى، وإذا قورنت " النافتا " بالاتحاد الأوربي فإنه من الناحية النظرية فإن عملية التجارة تختلف بينهما. ففي الاتحاد الأوربي ناتج من طبيعة الصناعات ووفرات الحجم، بينما في النافتا يمكن تفسيرها من خلال عناصر الإنتاج وخلق الإنتاج في الدول، وأسعار عناصر الإنتاج، كما أن تجارة الاتحاد الأوربي تقوم على أساس تقارب في المستوى الاقتصادي، بينما في النافتا والتي يوجد فيها اختلافات في المستوى الاقتصادي. لهذا يمكن اعتبار المكسيك نموذجا في الانفتاح الخارجي للدول النامية[1].

[1] عبد الناصر طلب نزال، مرجع سبق ذكره، ص90.

المبحث الرابع: منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الباسيفيكي(APEC)

يعتبر هذا التكتل من بين التكتلات الاقتصادية القارية، حيث أن معظم التكتلات التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذت بعدا إقليميا (داخل إقليم قاري واحد أو منطقة جغرافية واحدة) مثل الاتحاد الأوربي أو منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ونظرا للتقدم التكنولوجي وما أفرزته العولمة الاقتصادية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين انتقلت حركة التكامل الاقتصادي من إطارها الإقليمي إلى نطاقها القاري، بمعنى أن قارة بأكملها تقيم مجموعة من الترتيبات الاقتصادية مع قارة أخرى بهدف تحرير التجارة الخارجية بين القارتين. فاتسع نطاق التكامل الاقتصادي القاري بين الدول المتقدمة في قاراتي أمريكا الشمالية وأوربا من ناحية، وقاراتي أمريكا الجنوبية وآسيا من ناحية أخرى، ومن الأمثلة البارزة على التكامل الاقتصادي القاري (تكتل الأمريكيتين)، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (APEC) الذي يضم في عضويته عددا من الدول المتقدمة والنامية والواقعة في قارات أمريكا الشمالية والجنوبية وآسيا، إفريقيا، أستراليا.

المطلب الأول: نشأة الأبيك واهدافه

الفرع الاول: نشاة الابيك

ظهرت أبيك للوجود في عام 1989 بناء على دعوة أستراليا، التي قامت باستضافة الاجتماع الأول لزعماء دول المنتدى الذي يضم في عضويته 21 دولة تنتمي جغرافيا إلى منطقة المحيط الهادي وآسيا، إضافة إلى هذا فإن المنتدى يدمج في عضويته بين تكتلين اقتصاديين هما " النافتا " لأمريكا الشمالية و" أسيان " لدول شرق آسيا. ويمثل المنتدى أكثر من ثلث سكان العالم بتعداد حوالي 2,6 مليار نسمة لها حوالي 60 % من الناتج المحلي العالمي، أ ي حوالي 19 تريليون

دولار أمريكي وحوالي 47% من تجارة العالم، كما يمثل المنتدى أكثر مناطق العالم ديناميكية اقتصادية حيث تمثل حوالي 70 % من النمو الاقتصادي خلال السنوات العشر الماضية[1] وتستحوذ اقتصاديات دول تجمع – أبيك القائمة على التجارة – على أكبر تجمع للادخار وأكثر التكنولوجيا تقدما وأسرع الأسواق نموا[2].

ولقد عقدت قمة منتدى الأبيك حتى الآن ثمانية مؤتمرات شارك فيها رؤساء الدول الأعضاء، وكان من أهمها القمة السنوية السابعة التي عقدت في شهر سبتمبر 1999 في مدينة أوكلاند عاصمة نيوزيلاند، والقمة السنوية الثامنة التي عقدت في سلطنة بروناي في أعقاب أحداث 11 سبتمبر [3]2001.

الفرع الثاني: أهداف الأبيك

أصدر الاجتماع الوزاري الثالث سنة 1991 إعلان سيول أسس وأهداف الأبيك التي حددها كما يلي[4]:

1- تحقيق استدامة النمو والتنمية في الإقليم لصالح شعوبه والمساهمة بذلك في النمو والتنمية للاقتصاد العالمي؛

2- تعظيم مكاسب كل من الإقليم والاقتصاد العالمي من تزايد الاعتماد المتبادل، بما في ذلك تشجيع تدفقات السلع والخدمات والاستثمار والتكنولوجيا؛

---

[1] جمال الزغبي، "التكتلات الاقتصادية في العالم (أبيك نموذجا)" ، مجلة السياسية الدولية، العدد 64، ربيع 2000، ص 57.

[2] أسامة المجدوب، "العولمة والإقليمية...."، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[3] سامي عفيفي حاتم،" التكتلات الاقتصادية ..."، مرجع سبق ذكره، ص 456.

[4] محمد محمود الامام، مرجع سبق ذكره ، ص 249.

3-تطوير النظام التجاري المتعدد الأطراف المنفتح وتقويته لصالح دول آسيا والباسيفيك وجميع الاقتصاديات الأخرى؛

4- تقليص عوائق تجارة السلع والخدمات والاستثمار بين الدول الأعضاء وفقا لقواعد " الجات " وبدون إلحاق أضرار بالاقتصاديات الأخرى كما أكد الإعلان العمل على تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في أنشطة الأبيك سعيا إلى تعظيم المنافع من التعاون الإقليمي.

كما تضمن الإعلان أيضا التزام وزراء المنتدى بالالتقاء سنويا وإجراء مناقشات غير رسمية لتقوية وتأكيد الالتزامات المتفق عليها، وتحقيق أهداف التجارة الحرة المفتوحة.

وتحاول كل من أمريكا وأستراليا دفع الدول المشاركة في هذا المنتدى إلى السعي لإتمام متطلبات إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2020، وهذا ما تضمنه إعلان "يوجو" في المؤتمر الذي عقد في أندنوسيا. ويلاحظ أيضا أن تطور الأبيك واتجاه الدول الأعضاء فيه إلى إقامة تكتل اقتصادي يأتي من رغبة مشتركة بين اليابان والولايات المتحدة، والاتفاق فيما بينهما على أنه من المهم الإشارة إلى أن استيعاب دول النمور الصاعدة في جنوب شرق آسيا وحوض الباسيفيك، واحتوائها في منتدى اقتصادي يتطور إلى تجمع اقتصادي قد يحقق مكاسب للجميع[1].

المطلب الثاني: مضمون بعض قمم الأبيك

جاء في إعلان سياتل (1993) أن منتدى الأبيك يشجع على المشاركة وانضمام أعضاء جدد، بالإضافة إلى الهدف الأساسي هو إزالة العوائق التي تقف أمام التجارة والاستثمار حتى يمكن ممارسة المزيد من التجارة في المنطقة ومع بقية دول العالم. وأقر هذا الإعلان إطارا لتوسيع

[1] عبد الحميد عبد المطلب، "النظام الاقتصادي العالمي ..."، مرجع سبق ذكره، ص 136.

وتسهيل تدفق السلع والخدمات بين اقتصاديات الدول الأعضاء، ووضعت مجموعة كبار الشخصيات في عام 1994 جدولا زمنيا للتحرير الكامل للتجارة في الإقليم يبدأ بالتفاوض في عام 2000 حول إزالة جميع العوائق التجارية، بحيث تتم في 10 سنوات بالنسبة للدول المتقدمة و15 سنة للدول حديثة التصنيع وبحلول عام 2020 بالنسبة للدول النامية. ويجري الاتفاق على تخفيضات تجارية مع الدول غير الأعضاء على أساس المعاملة بالمثل بغرض تحرير التجارة على المستوى العالمي بدلا من تحويل الأبيك إلى كتلة منعزلة[1].

رغم هذه التصورات المتفائلة لمستقبل هذا التجمع إلا أن الدولتين الآسيويتين (اليابان والصين) كلتاهما ترغبان في قيام تكتل آسيوي بعيد عن الإشراف الأمريكي.

وجاء في إعلان "بوجو" (أندونيسيا) وخطة عمل "أوساكا ومانيلا" الإعلان عن إقامة نظام تجاري متفتح يستهدف الوصول إلى تحرير وانفتاح التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي في مجالات الطاقة والنقل، والبنية الأساسية، وإعطاء أهمية لعدد من الموضوعات تتضمن تنمية رأس المال البشري، وضمان أسواق مال آمنة وذات كفاءة، وتشجيع نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز تقوية المشاركة بين القطاع الخاص والقطاع العام، مع تعزيز النمو ذي الاستدامة البيئية، وتبنى القادة في سنة 1998 اقتراح مجلس (الأبيك) بإنشاء لجنة مشاركة لتحقيق التكافؤ في الإقليم، وتقوم على زيادة قطاع الأعمال في زيادة جهود التعاون الاقتصادي والفني والعلم والتكنولوجيا. وفي سنة 1999 اتفق القادة على تقوية الأسواق وتحسين الإطار

[1] محمد محمود الامام، مرجع سابق، ص 253.

الدولي الذي يحكم تدفقات التجارة والاستثمار وتخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول على تدفقات السلع والخدمات، وإزالة عوائق الاستثمارات المباشرة المالية، ومنح الدول المتقدمة الأعضاء في التكتل مهلة للتحول إلى نظام التجارة الإلكترونية في سنة 2010 وسنة 2020 للدول النامية، ثم اتفق قادة الدول الأعضاء في سنة 2000 على طرق المحافظة على انفتاح الأسواق وتقويتها وتوسيع نطاقها ومواصلة الانتعاش الاقتصادي في الإقليم وقرروا التعامل مع تحديات الاقتصاد الجديد (العولمة) في مجالات[1]:

– السيطرة على العولمة وذلك عن طريق تفعيل برامج التعاون الاقتصادي والتكنولوجي.

– التعامل مع جدول أعمال الاقتصاد الجديد الذي سعت إليه الأبيك والمتمثل في تقييم الاستعداد للتجارة الإلكترونية، وتطوير البيئة المناسبة لتقوية هياكل السوق، وبناء الطاقات البشرية.

– خلق فرص جديدة بالعمل على أن تضمن لأهالي المجتمعات الحضرية والإقليمية والريفية نفاذ على أساس فردي أو مجتمعي إلى المعلومات والخدمات التي تنتجها الإنترنت بحلول عام 2010.

– تقوية وتطوير نظام التجارة المتعدد الأطراف وهو النظام الذي تشرف عليه منظمة التجارة العالمية.

وقد انعكست على مسيرة هذا المنتدى عدة أزمات كتلك التي حدثت للنمور الآسيوية، وفي ظل هذه الأزمة المالية الآسيوية اعتمدت قمة مانيلا (1997) لتصعيد التعاون الإقليمي من أجل تحقيق الاستقرار المالي. وحث قادة الدول التي تتلقى المساعدات من صندوق النقد الدولي على

[1] مجداب بدر عناد، المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1998، ص 166.

تنفيذ إصلاحات اقتصادية ومالية وتطوير الأسواق المالية، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال في الإقليم وتدعيم البنية الأساسية للرقابة على الأسواق المالية، وتعزيز التعاون بين أجهزة ائتمان الصادرات ومؤسسات التمويل. ومع استمرار الأزمة المالية الآسيوية أعطى وزراء مالية (الأبيك) في سنة 1998 أولوية للعمل في ثلاث مجالات هي أسواق المال، تحرير حسابات رأس المال، وتدعيم النظم المالية، وأصدروا في 2001 إعلانا خاصا حول مواجهة تحديات جديدة في قرن جديد، وشددوا على أهمية تعزيز الكفاءة المالية والإشراف على الأسواق المالية وإدارة الشركات[1].

أما جولة "بانكوك" 2003 للمنتدى تعتبر من أنجح الجولات الاقتصادية خاصة في ضوء القصور الذي أحاط بالأجندة الاقتصادية للمنتدى عبر جولتي " شنغهاي " بالصين سنة 2001 وجولة " لوس كابوس" بالمكسيك سنة 2002 فقد نجحت القمة في مناقشة الأجندة الاقتصادية للدول الواحد والعشرين وحجم الإنجازات التي تم تحقيقها بشأن توصيات " لوس كابوس " السنة 2002 خاصة فيما يتعلق بمجال تحرير التجارة.

ويوضح التقرير أهم ما توصلت إليه القمة في قطاعات دعم نظام التجارة المتعددة الأطراف، ودعم عمل المنظمة العالمية للتجارة من خلال تحليل التقارير الاقتصادية الصادرة عن أعمال الاجتماعات التحضيرية للقمة حول خطط ترويج التجارة وتحرير الاستثمار، ترتيبات التجارة الإقليمية، اتفاقيات التجارة الحرة.

وانتهى التقرير بخاتمة توضح آفاق التعاون بين دول الأبيك خاصة بعد الخلافات التجارية التي طفت على سطح العلاقات الاقتصادية التجارية خلال الفترة الماضية بين الولايات المتحدة

[1] مجداب بدر عناد ، ومحيي الدين حسين، مرجع سبق ذكره، ص 167.

والصين، حول مطالب واشنطن لبكين بتحرير سعر صرف عملتها " اليوان" لتمكين الشركات الأمريكية من دخول السوق الصينية الضخمة، وكذلك الخلافات التي كانت بين الولايات المتحدة واليابان حول إجراءات التعريفة الجمركية على منتجات الصلب[1]، تكمن أهم عناصر قوة "أبيك" في اعترافه بأن قطاع الأعمال الخاص وليس الحكومة هو الذي يخلق الشراء وبالتالي لا بد أن تستمر مشاركة القطاع الخاص في خلق حالة التجانس والانسجام بين صانعي السياسة وقطاع رجال الأعمال.

المطلب الثالث: أهم المؤشرات الاقتصادية لتكتل الابيك

من خلال الجدول أدناه والخاص ببعض المؤشرات الاقتصادية لتكتل الابيك نلاحظ مايلي:

- بلغ عدد السكان في سنة2002 مايقارب 2230 مليون نسمة.

- بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي 18,7 تريليون دولار، أي بنسبة 57% وهذا خلال سنة2002

- أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فقد بلغ 171 بليون دولار في سنة 2002 بنسبة 26,2% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

إلا انه انخفض مقارنة بسنة2000 و2001 من 554 بليون دولار إلى 303 إلى 171 على التوالي.

الجدول رقم (10) : أهم المؤشرات الاقتصادية لتكتل الابيك.

البيان	2000	2002

[1] صفيناز محمد أحمد، "جولة بانكوك لمنتدى الأبيك بين الإنجازات الاقتصادية والتحديات السياسية"، مجلة السياسة الدولية جانفي 2004.

حجم السكان (مليون نسمة)	2309	2330
متوسط معدل النمو السنوي الديمغرافي	%1,8	%1,2
الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار)	18,7	18,7
(%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي	%59,4	58(%)
الاستثمار الأجنبي المباشر (بليون دولار)	554	171
(%) من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم	%39,8	%26,2

المصدر: عماد الليثي، مرجع سبق ذكره، ص78.

أما من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن حجم التجارة الخارجية لدول الأبيك قد تطور من 3329565 مليون دولار لسنة 2000 ليصل إلى 3670027 مليون دولار سنة 2003 وهذا ما يدل على زيادة حجم المبادلات التجارية، داخل الأبيك وخارجه وزيادة التعاون الاقتصادي بين دوله.

الجدول رقم (11):تطور **التجارة الخارجية لدول الأبيك (2000-2003) مليون دولار**

البيان	2000	2001	2002	2003
الأبيك	3.329.565	3.118.812	3.231.392	3.670.027

المصدر: انطلاقا من إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة 2004.

كما أن تكثيف جهود الاتحاد الأوربي باتجاه أوربا الشرقية واقتراح إقامة منطقة تجارة حرة مع دول " الأبيك " يمثل توسيعا لقاعدة الانطلاق الاقتصادية للأوربيين وتقوية مكانتهم الاقتصادية على المستوى العالمي. كما أن الولايات المتحدة واتجاهها لمختلف قارات العالم محاولة إيجاد ترتيبات اقتصادية قارية تنفذ من خلالها إلى قارات العالم المختلفة محاولة في ذلك تنميط نموذجها ومفاهيمها الخاصة بظاهرة العولمة (الهيمنة) الأمريكية في بقاع الكرة الأرضية[1].

انطلاقا مما سبق يتضح لنا أن تكتل (الأبيك) يعد من أكبر التكتلات والتجمعات الإقليمية ديناميكية ومرونة بوضع أهداف محددة زمنيا لإزالة مختلف العوائق التجارية وغير التجارية بين الدول أعضاء التكتل، والوصول إلى تعريفة جمركية موحدة، ودعم عمليات التنمية وتطوير المنطقة، وذلك عن طريق زيادة التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في ظل التوجه الاقتصادي العالمي الجديد الذي يرسخ عولمة الاقتصاد. إلا أنه قد يواجه تحديات في المستقبل خاصة في إطار المنافسة وتحرير التجارة في الخدمات نظرا لاحتوائه على دول متقدمة تريد الهيمنة على الاقتصاد العالمي ودول نامية تحاول أن تصل بالركب في ظل البيئة الاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار.

ونستخلص من خلال عرضنا لأهم التجارب الرائدة في العالم مايلي:

- هذه التكتلات تتعدى النطاق التقليدي للاتفاقيات الإقليمية؛
- تعتمد على الأسلوب المرن في تنفيذ الاتفاقية وعلى مفهوم الإقليمية المفتوحة؛
- تسير فعاليات التبادل الاقتصادي العالمي؛

[1] سامي عفيفي حاتم، "التكتلات الاقتصادية..."، مرجع سبق ذكره، ص 455.

- تؤثر على الاقتصاديات التي تعمل بمفردها لأنها تهيمن على التجارة العالمية؛
- هناك رغبة كبيرة بين معظم الدول في مثل هذه التكتلات أملا في السعي وراء تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية و...من هذه الاتفاقيات؛
- تحقيق استدامة النمو والتنمية في الإقليم لصالح الدول المتكتلة وتدعم مركزها التفاوضي؛
- تدفع إلى الأمام معدلات التقدم الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي والتطور الاجتماعي مما يسمح لها أن تلعب دورا أكثر فعالية في كافة المجالات الاقتصادية وحتى السياسية؛
- زيادة التبادل التجاري والخدماتي والاستثمار بين الدول الأعضاء؛
- تأخذ بعناية مجموعة من السياسات الإصلاحية في مجال السياسة المالية والتجارية.

فهل تعتبر هذه التكتلات(خاصة الاتحاد الأوربي) نموذجا يمكن أن تحتذى به الدول النامية في تفعيل او بلورة وصياغة الاتفاقيات الإقليمية؟

خلاصة:

انتشرت ظاهرة التكتلات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق العديد من الأهداف بعد الحرب العالمية الثانية وتوالت في الظهور على الساحة الاقتصادية الدولية، إلا أن تنامي هذه الظاهرة والاتجاه نحوها كان في العقد الأخير من القرن الماضي بشكل ملفت للانتباه وبصورة ملموسة ، جعل منها سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث اتجهت معظم دول العالم نحو إنشاء ترتيبات إقليمية وتعزيز القائم منها، ففي أوربا تسارعت التطورات لتعزيز وتفعيل تكتلها بداية من برنامج السوق المشتركة وصولا إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوربي إلى جانب توسيع عضويته ليضم 2 دولة أوربية، و قد تزامن الاتجاه نحو التكتلات الإقليمية في النصف الكرة الغربي مع إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(النافتا) التي تعتبر من أشكال التكامل الاقتصادي القائم حديثا مقارنة بتجربة الاتحاد الأوربي، كما تم تفعيل أيضا منتدى التعاون الاقتصادي لأسيا والمحيط الهادي، فتعتبر هذه التكتلات الأجدر والأقوى على الساحة الاقتصادية الدولية، لذا أصبحت ظاهرة التكتلات محل اهتمام دول العالم في الوقت الراهن وهذا ما يعكس أهميتها في ظل تحديات القرن الواحد والعشرين.

مقدمة

إن التكهن بالمستقبل وكيف ستتغير الأمور، وما سينتهي إليه وضع ما، أمر لا يزال بعيدا عن مدارك الإنسان، لأنه يفتقر إلى اليقين، لكن من خلال ما يسمى بالاستشراف، أصبح بإمكاننا التوصل إلى بعض النتائج من خلال تحليل الظاهرة محل الدراسة، واحتواء كافة جوانبها، وذلك بدراسة الماضي والحاضر بصفة عملية، والقدرة على تحليل الأوضاع والتحديات المحيطة بهذه الظاهرة. ومن التحديات التي تواجه عالم اليوم بكل تناقضاته، سرعة انتشار التكتلات الإقليمية عبر العالم، بالموازاة مع تنامي تيار العولمة وتشابه أهداف هذين التيارين في بعض الأوجه واختلافها في البعض الأخر. ولذلك نأتي في هذا الفصل إلى تسليط الضوء على العلاقة بينهما لنتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة حول مدى التفاعل والتعايش أو التضاد بين هذين المتغيرين، فتأثير التكتلات الإقليمية على العلاقات متعددة الأطراف كأحد صور العولمة يخضع للعديد من الآراء، ولكن بصفة عامة هناك رأيان مختلفان :الرأي الأول وهو الرأي المعارض للتكتلات الإقليمية، حيث يرى أنصاره بأن التكتلات الإقليمية من خلال المزايا والأفضليات التي تقدمها للدول الأعضاء تتعارض مع ما تهدف إليه منظمة التجارة العالمية، ومن ثم فإن التكتلات الإقليمية ستؤدي إلى تفتيت النظام التجاري العالمي، أما الرأي الثاني فهو الرأي المؤيد لقيام التكتلات الإقليمية، ويرى أنصاره بأنه هذه التكتلات ستساهم في تعزيز حركة التجارة العالمية من خلال تعميم مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

وسنتناول هذه الفكرة من خلال ثلاثة مباحث :الأول سندرس فيه مفهوم العولمة الاقتصادية، خصائصها، أنواعها وأثارها، وفي الثاني سنتطرق إلى دراسة العلاقة بين الإقليمية والإطار المتعدد الأطراف مع استعراض أهم الشروط والالزامات التي تقع على التكتلات الإقليمية، أما في المبحث الأخير فسنعالج فكرة التفاعل بين الإقليمية والعالمية من خلال المزايا التي تتيحها التكتلات الإقليمية والتحديات والمشاكل التي تطرحها، بالموازاة مع إنجازات منظمة التجارة العالمية.

المبحث الاول : التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية

شهد عقد التسعينات من القرن العشرين العديد من المتغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية، فالاقتصاد العالمي تحول بالفعل إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية، والمعلوماتية، وأصبح الفاعلون في السوق العالمي من تكتلات اقتصادية عملاقة ومنظمات عالمية وشركات متعددة الجنسيات كل يحاول توحيد سلوك اللعبة والتعامل ويسعى بكل قوة إلى اقتناص الفرصة ومواجهة التهديدات في إطار إزالة القيود بكل أشكالها وتحرير المعاملات في ظل التحول نحو آليات السوق. وكل هذه التغيرات التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر ترجع إلى سرعة انتشار ما يسمى بظاهرة العولمة على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، وهي الظاهرة التي تتجسد أساسا في جانبها الاقتصادي بدرجة أكثر من الجوانب الأخرى. ولذلك سيكون تركيزنا في هذا المبحث منصبا على العولمة الاقتصادية بخصائصها المختلفة،أنواعها وأثارها، ثم تأثير التكتلات الإقليمية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد[1] .

المطلب الأول : مفهوم العولمة الاقتصادية وخصائصها

تعتبر العولمة ظاهرة مركبة متعددة الأوجه ومتنوعة الجوانب يصعب حصرها في تعريف محدد، كما أنها تتسم بعدد من الخصائص الهامة التي تميزها عن غيرها من المفاهيم.

[1] عبد المطلب عبد الحميد،" العولمة الاقتصادية، منظماتها – شركاتها –تداعياتها " ، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006، ص 16.

أولا : مفهوم العولمة الاقتصادية

إن العولمة أصبحت كلمة يرددها الأكاديميون ورجال السياسة والفكر ورجال الأعمال والإعلام ومختلف طبقات المجتمع، ولكن كل فئة تنظر إليها بنظرة مختلفة، حتى يجد المرء نفسه أمام سيل هائل من المفاهيم التي كثرت ولم تتفق على مفهوم واحد شامل وجامع لهذا المصطلح، نظرا لتشعب المحتوى الفكري له، والذي تداخلت فيه الجوانب الاقتصادية مع جوانب أخرى سياسية وثقافية واجتماعية وتكنولوجية ومعلوماتية. وإذا أردنا أن نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة، لابد من طرح أهم التعريفات الواردة لها.إلى " :عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل .

1- يشير مصطلح العولمة **Globalization** في الاقتصاد العالمي بحيث تزداد نسبة المشاركة في **Actors**بين الفاعلين**Interdependence** التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن في مجالات متعددة وأهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، بحيث تنمو وعملية التبادل التجاري الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي وتكون أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية يتعاظم دورتها وبالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي [1]." ويركز هذا التعريف على أن العولمة عملية قائمة على تعميق الاعتماد المتبادل وتحول الاقتصاد العالمي إلى سوق واحدة تزداد فيه المشاركة في التجارة العالمية للوصول إلى نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل الدولي، والفاعلون هنا ليسوا فقط الدول و

[1] عبد المطلب عبد الحميد،" العولمة الاقتصادية، منظماتها – شركاتها –تداعياتها"، مرجع سبق ذكره، ص17 .

التكتلات الاقتصادية بل أيضا الشركات المتعددة الجنسيات حيث تتم حوالي 40%من التجارة الدولية عبر تلك الكيانات العملاقة المتعدية القوميات.

2- يرى صندوق النقد الدولي أن العولمة الاقتصادية تتمثل في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول مع تنوع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تؤدي القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أرجاء العالم إلى نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية العالم. ومن الواضح أن صندوق النقد الدولي يركز أيضا في تعريفه على مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول الذي يعتبر الأساس والمحرك للنشاط الاقتصادي نحو بلورة العولمة على كافة المستويات والعمليات.

3- وترى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن العولمة هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل حيث تتمثل أولى هذه المراحل في التجارة الدولية، أما المرحلة الثانية والتي بدأت في السبعينات فقد تمثلت في الاندماج المالي الدولي، وفي بداية الثمانينات بدأت المرحلة الثالثة وهي العولمة والتي سادت في التسعينات ومع بداية الألفية الثالثة ولمدة أربعة عقود تلت الحرب العالمية الثانية تم التوسع بشكل رئيسي وفي النشاط الاقتصادي على مستوى الاقتصاد العالمي[1]، من خلال اتفاق الدول على النظام الاقتصادي الدولي للتجارة والمدفوعات ونجاح الجولات متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية، حيث أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات وليس الدول هي القوة الدافعة

[1] عبد المطلب عبد الحميد،" العولمة الاقتصادية، منظماتها – شركاتها –تداعياتها"، مرجع سبق ذكره، ص18 .

للاعتماد الاقتصادي المتبادل.

وبالتالي يتمثل المؤشر الرئيسي للعولمة في رأي هذه المنظمة في التوسيع السريع والنمو المتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر والذي حقق معدلات نمو أسرع بكثير من معدلات النمو في التجارة الدولية والناتج المحلي الإجمالي العالمي وهكذا يلاحظ تعدد التعريفات المطروحة للعولمة، ولكنها تكاد تكون المكونات الأساسية لتعريف واحد جامع للعولمة. وفي ضوء هذه التعريفات نخلص إلى أن العولمة لا تخرج عن كونها السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين، والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمة والتحول لآليات السوق وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية عالمية متنافسة الأطراف يتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون من دول وتكتلات اقتصادية ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات على قواعد للسلوك لخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وتكوين أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية بين الأطراف الرئيسية المكونة له والذي يعتبر في هذه الحالة الوحدة الاقتصادية الأساسية بكل ما فيها من متناقضات.[1]

[1] إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي،" العولمة والاقتصاد غير الرسمي" دار الهدى للطباعة والنشر ، قسنطينة، 2004ص15.

ثانيا :خصائص العولمة الاقتصادية

إن المحتوى الفكري والتاريخي للعولمة يكشف النقاب عن عدد من الخصائص الرئيسية التي تميز العولمة، والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

1-**سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية**:

فأهم ما يميز العولمة هو سيادة آليات السوق واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية والأمثلية والجودة الشاملة واكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات وتعميق تلك القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة ممكنة وبأعلى إنتاجية، والبيع بسعر تنافسي، على أن يتم كل ذلك في أقل وقت ممكن فالوقت أصبح أحد القدرات التنافسية الهامة التي يجب اكتسابها عند التعامل في ظل العولمة، لأن العالم تحول إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف تغير فيه نمط تقسيم العمل الدولي ليتفق مع عالمية الإنتاج وعالمية الأسواق، أين أصبح كل جزء من السلع المختلفة ينتج في أماكن مختلفة من العالم وأصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد [1].

2- **ديناميكية مفهوم العولمة**: لعل كثرة التعريفات الواردة لمفهوم العولمة تشير إلى خاصية أساسية وهي ديناميكية العولمة التي تتأكد يوما بعد يوم بدليل احتمالات تبدل موازين القوى

[1] إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، مرجع سبق ذكره، ص17.

الاقتصادية القائمة حاليا وفي المستقبل وأن التنافسية تواجه جميع الدول حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تسعى بكل قوة إلى امتلاك القدرات التنافسية لكي تستطيع المنافسة مع باقي الأخرى الناهضة والتي تخطو ثابتة نحو المستقبل مثل الصين على سبيل المثال، حيث يشير البعض إلى أن الاشتراكية القائمة على اقتصاد ستمكن الصين أن تحتل في عام 2010 المرتبة الثانية (Deng Xiao Peng) السوق التي طبقها دنغ اكساو بنغ في قائمة القوى الاقتصادية الكبرى في العالم .

وتتعمق ديناميكية العولمة في سعيها لإلغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادية بل أن ديناميكية العولمة تتجسد أيضا في نتائج قضايا التراع وردود الأفعال المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع الاقتصادية الحالية حفاظا على مكاسبهم، واتجاه ردود الأفعال الصادرة من الخاسرين من تلك الأوضاع وخاصة الدول النامية في حالة تكتلها للدفاع عن مصالحها، وقد كشف عن ذلك الاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكن بالمكسيك عام2003 [1] .

3-تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل:

ويعمق هذا الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل ما أسفرت عنه تحولات عقد التسعينات من اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية

[1] أحمد عبد الرحمن،" العولمة :مظاهرها ومسبباتها"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 26 ، الكويت، 1998 ، ص23 .

والمعلوماتية، حيث تسقط العولمة حاجز المسافات بين الدول والقارات مع ما يعينه ذلك من تزايد احتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادلين وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي، الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة وبذلك يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان.

وتشير هذه الاتجاهات إلى تغير موازين القوى الاقتصادية وتطرح معايير جديدة لهذه القوة تتلخص في السعي لاكتساب الميزة التنافسية بدلا من الميزة النسبية، وبذلك لم تعد الموارد الطبيعية هي الركيزة الأساسية للقوة الاقتصادية، بل أصبحت الركيزة في ذلك امتلاك الميزة التنافسية في مجال التبادل التجاري الدولي والتي تتمحور حول التكلفة والجودة والإنتاجية والسعر وهو ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد والمتبادل. وقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل كأحد الخصائص المميزة للعولمة ظهور آثار عديدة من أهمها:[1]

- زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية إيجابية كانت أم سلبية من بلد إلى أخرى في الاقتصاد العالمي، فإذا حدثت موجة انتعاشية أو إنكماشية مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تنتقل بسرعة إلى البلدان الصناعية الأخرى والبلدان النامية، وكل هذا يسبب الارتفاع الكبير في نسبة النشاط الاقتصادي المعتمد في رخائه أو كساده على ما يحدث في العالم الخارجي .ويكفي أن نشير إلى الأزمة الأخيرة في المكسيك حين اتخذت الحكومة قرارا بتخفيض قيمة العملة لعلاج

[1] أحمد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره ، ص24 .

عجز شديد في ميزان المدفوعات وأدى ذلك إلى هروب كميات ضخمة من رؤوس الأموال وكان لذلك صدؤه في أسواق المال العالمية وكاد أن يفضي إلى أزمة ذات أبعاد عالمية لولا التدخل السريع لصندوق النقد الدولي.

وينطبق الأمر أيضا على الأزمة الآسيوية عندما انتقلت من تايلاند إلى باقي النمور الآسيوية في ماليزيا وأندونيسيا وكوريا الجنوبية وغيرها، وسرعان ما انتقلت إلى اليابان بل وأثرت في النهاية على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها؛

- تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو في البلدان المختلفة حيث أصبحت الصادرات محرك النمو بعد زيادة درجة الاعتماد المتبادل؛

- زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي زيادة كبيرة وينتج ذلك عن إزالة أو تخفيض العوائق أمام التدفقات السلعية والمالية وقيام أسواق عالمية في السلع والخدمات المختلفة تتنافس فيها البلدان المختلفة.[1]

4-ظهور أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي:

ويرجع ذلك إلى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة بالإضافة إلى حدوث الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات، ومن هنا ظهرت أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة، ومن أهمها ظهور تقسيم العمل بين البلدان المختلفة في نفس السلعة، وأصبح من المألوف

[1] أحمد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره ، ص25 .

بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة والآلات والمعدات أن تظهر نفس السلعة في الصادرات والواردات لنفس البلد، وهو ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الوحدة، كما أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من الدول بحيث تتخصص كل دولة في جزء أو أكثر منها وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة.

وبالتالي أصبح للكثير من الدول النامية فرصة لاختراق السوق العالمية في العديد من المنتجات، حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لهذه الدول اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع في الصناعات الكهربائية والإلكترونية والهندسية والكيميائية، ولعل تجربة النمور الأسيوية في جنوب شرق آسيا شاهدة على ذلك.[1]

5-**تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات**:

– إن الشركات المتعددة الجنسيات في كل معانيها هي أحد السمات الأساسية للعولمة، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا، والخبرات التسويقية والإدارية وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، فهذه الشركات ذات الإمكانيات التمويلية الهائلة تلعب دور رائدا في الثورة التكنولوجية التي جعلت الفن الإنتاجي فنا إنتاجيا كثيف المعرفة، ويرجع ذلك إلى جهود البحث والتطوير التي قامت بها هذه الشركات وبذلك فإن هذه المؤشرات وغيرها توضح

[1] سامي عفيفي حاتم،" الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية " الدار المصرية، اللبنانية، القاهرة 2005 ، ص47 .

الدور المتعاظم لهذه الشركات في ترسيخ مفهوم العولمة.

6-تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة :

من الخصائص الهامة للعولمة تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة وتعميق العولمة، وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي بتفكك الاتحاد السوفياتي سابقا وبالتالي تلاشي المنظمات الاقتصادية لهذا المعسكر، وإنشاء منظمة التجارة العالمية في 1995 ، وانضمام معظم دول العالم إليها، ومن ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي التي تمثل العولمة أهم سماته بل هي الوليد الشرعي له، لتعمل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إدارة السياسات النقدية والمالية والتجارية في العالم.

7- تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة :

وهو أهم مظهر من مظاهر الاقتصاد العالمي، حيث يشهد العالم لجوء العديد من الدول النامية والمتقدمة للدخول في التكتلات الإقليمية والاتفاقات التجارية، لبناء أنظمة تجارية إقليمية من خلال عقد سلسلة من اتفاقيات التجارة التفضيلية مع دول الجوار الجغرافي لتتطور فيما بعد حتى تكتمل ويتحقق التكامل والاندماج الاقتصادي بينها وهذا لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والسياسية.[1]

ويخلق هذا التحول العالمي وفق المنهج الإقليمي تخوفا لدى الكثير من الدول، كما يثير نقاط تساؤل

[1] سامي عفيفي حاتم،" الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "مرجع سبق ذكره ، ص48 .

حول مدى تعارض هذه الموجات من التحرير التجاري العالمي وفق هذا المنهج الإقليمي، مع ما تدعو إليه منظمة التجارة العالمية كإطار متعدد الأطراف لتحرير التجارة العالمية، وهذا ما سنتعرض إليه لاحقا.

المطلب الثاني :أنواع العولمة الاقتصادية وأثارها

تكشف التطورات المتلاحقة للعولمة والتغيرات العالمية المصاحبة لها عن وجود نوعين رئيسين من العولمة هما عولمة الإنتاج والعولمة المالية وتختلف الآراء بين إيجابية وسلبية آثارها.

أولا :أنواع العولمة الاقتصادية

عند البحث بعمق في العولمة الاقتصادية نجدها تحدث على نطاقين رئيسيين فهي تتجسد بقوة في مجال الإنتاج في اتجاهين، يعبر الأول عن عولمة التجارة الدولية واتفاقيات تحرير التجارة الدولية ويعكس ذلك معدلات نمو التجارة الدولية المتسارعة، ويعبر الاتجاه الآخر عن تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدلات متسارعة أكثر من نمو التجارة العالمية. أما النطاق الثاني للعولمة الاقتصادية فهو العولمة المالية والتي يعبر عنها النمو السريع للمعاملات المالية الدولية.[1]

1-عولمة الإنتاج:

إن عولمة الإنتاج قررت أنماطا جديدة من تقسيم العمل الدولي ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التأمل في طبيعة المنتج الصناعي حيث أصبحت أي دولة مهما كانت قدراتها وإمكانياتها لا

[1] سامي عفيفي حاتم،" الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "مرجع سبق ذكره ، ص49 .

تستطيع أن تتخصص في منتج معين بالكامل، والأمثلة على ذلك كثيرة، فالسيارة يتم تجميعها في أكثر من دولة والأجهزة الكهربائية يحدث لها نفس الشيء وكذلك الحاسبات الآلية.

ومن هنا ظهر التخصص وتقسيم العمل الدولي بين الدول المختلفة في نفس السلعة وكذلك داخل الصناعة الواحدة. وبذلك أصبحت قرارات الإنتاج ومن ثم قرارات الاستثمار تتخذ من منظور عالمي ووفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد، وأصبح بإمكان الكثير من الدول النامية اختراق السوق العالمي في الكثير من المنتجات في ظل ما يسمى بعولمة الإنتاج، حيث أصبح على كل منها أن تحدد بشكل دقيق أجزاء المنتجات القابلة للتجارة الدولية التي يمكن أن يكون لها ميزة حالية أو مكتسبة مستقبلا لكي تنتجها بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية ومن ثم تبيعها بسعر تنافسي في أقل وقت ممكن.[1]

أ -الاتجاه الخاص بعولمة التجارة الدولية:

ويمكن إدراكه من المؤشرات الخاصة بالتجارة الدولية حيث يلاحظ في عام 2003 أن قيمة، التجارة الدولية وصلت إلى 6681 مليار دولار بمعدل نمو بلغ % 8.6 بالمقارنة لعام2002 وبلغت التجارة الدولية في الخدمات في 2003 حوالي 1704 مليار دولار وبمعدل نمو بلغ 8%مقارنة بعام2002. وبالتالي فإن متوسط معدل نمو التجارة الدولية في السلع والخدمات بلغ % 8.6عام 2003 بقيمة بلغت 8385 مليار دولار مقارنة مع 2002 ، بينما وصل معدل الناتج

[1] عبد المطلب عبد الحميد،" العولمة الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص45 .

المحلي الإجمالي العالمي إلى3.7 % عام 2000 مقارنة بعام 2002 .

ومعنى ذلك أن التجارة السلعية تزايدت بمعدل أكبر من ضعفي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي أي بحوالي 2.4 مرة بينما زادت التجارة الدولية في الخدمات بنفس المعدل تقريبا أي بحوالي أكثر من ضعفي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي أيضا وهو ما يؤكد بوضوح الاتجاه نحو عولمة الإنتاج.

وإلى جانب هذه المؤشرات يزداد تحرير التجارة العالمية بشكل متزايد وتكتمل تلك العمليات الخاصة بالتحرير من سنة لأخرى، وتلعب الشركات المتعددة الجنسيات ومنظمة التجارة العالمية دورا رئيسيا في تعميق هذا الاتجاه.

ب -**الاتجاه الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر:**

في ظل النمط الجديد لتقسيم العمل الدولي الذي تتوزع بمقتضاه عملية إنتاج السلعة الواحدة على دول مختلفة، فإن الشركات المتعددة الجنسيات تضع استراتيجيتها الإنتاجية والتسويقية على اعتبار العالم كله سوقا واحدة، حيث يتحدد دور كل جزء منه في العملية الإنتاجية وفقا لخطط هذه الشركات وما تجده متوافرا في كل دولة من مزايا ومقومات مستخدمة في ذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[1] .

وقد لوحظ أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر زاد بمعدل أسرع وأكبر من معدل نمو التجارة

[1] عبد المطلب عبد الحميد،" العولمة الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 46 .

الدولية حيث كان معدل نموه يصل في المتوسط إلى 12%حتى منتصف التسعينات من القرن العشرين، لكن بعد ذلك وبداية من عام 1996 فقد بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر 386 مليار دولار على مستوى العالم، بعد أن كان في المتوسط خلال الفترة1990–1995 يصل إلى226 مليار دولار، ثم وصل عام 1997 إلى 478 مليار دولار بنسبة زيادة بلغت24 % عن عام1996 ثم بلغ عام 1998 حوالي 695 مليار دولار أي بنسبة زيادة وصلت إلى45 % بينما وصل في عام1999إلى 1088 مليار دولار وبنسبة زيادة بلغت 57% ثم وصل إلى 1495 مليار دولار عام2000 بنسبة زيادة بلغت37 % .

وبمقارنة المستوى الذي وصل إليه الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2000 بالمستوى الذي كان عليه في منتصف التسعينات، نجده يتضاعف بحوالي 6.6 مرة، وهذا تطور هائل يشير إلى تزايد أهمية هذا الاتجاه في تعميق عولمة الإنتاج بكل أبعادها وجوانبها وأثارها.[1]

2-العولمة المالية:

وتعتبر الناتج الأساسي لعملىات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال فأخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية، ويمكن الاستدلال على العولمة المالية بمؤشرين هما:

[1] عبد المطلب عبد الحميد،" العولمة الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص47 .

المؤشر الأول والخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980 بينما وصلت إلى ما يزيد عن100%في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996 وإلى ما يزيد عن 200% في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام.

أما المؤشر الثاني والخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، فإن الإحصائيات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من200مليار دولار منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار في عام 1995 وهو ما يزيد عن 84 % من الاحتياطيات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام. وعلى الرغم من تزايد درجة تكامل الأسواق المالية فإنهالم تصل بعد إلى درجة التكامل في الأسواق السلعية أي أن العولمة المالية لا زالت في درجة أقل من عولمة الإنتاج[1] .

ومن جهة أخرى يعتبر تحرير حساب رأس المال جوهر عولمة الأسواق المالية حيث يتم إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزات المدفوعات والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون وأسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية وتحرير حساب رأس المال، مرتبطة بإلغاء القيود على

[1] عبد المطلب عبد الحميد،" العولمة الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص48 .

معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات.

ثانيا :آثار العولمة

إن مفهوم العولمة ليس مفهوما محايدا، بل هو مفهوم مفعم بالإيديولوجية حيث يرى البعض أن العولمة كعملية هدفها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وزيادة الرفاهية لدول العالم من خلال زيادة وتنويع التجارة والاستثمارات والتكنولوجيا، بالإضافة إلى انتشار المعلومات والحرية الثقافية، فيما ينظر إليها كظاهرة سوف تدمر الثقافات والعادات الوطنية، كما ترسخ تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، مما قد يؤدي إلى تدمير البيئة نتيجة الاستغلال السيئ للموارد المتاحة وعليه سوف نتعرض بإيجاز للآراء المؤيدة والمعارضة للعولمة[1] .

الرأي الأول: والذي يرى أن العولمة سوف تؤدي إلى زيادة الرفاهية وإعطاء التنمية دفعة قوية وخاصة في الدول النامية من خلال:

- زيادة الاعتماد المتبادل؛

- التبادل والمنافسة العالمية بين الدول مما يؤدي إلى تشابه السياسات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية على حد سواء؛

- إن التقدم التكنولوجي المتلازم مع العولمة يؤدي إلى تخفيض تكلفة النقل والصفقات المالية،

كما أن إزالة القيود على التجارة سوف تؤدي إلى زيادة ومنه زيادة معدلات الإنتاج والتصدير

[1] عبد المطلب عبد الحميد،" العولمة الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص49 .

ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي؛

- إن تدويل الخدمات والزيادة المطردة في التقدم التكنولوجي يساعدان الدول النامية على خلق فرص جديدة للتصدير وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، كما أن التقدم التكنولوجي سيساعدها على تحقيق معدلات عالية من التنمية وخاصة في مجالات البنية الأساسية؛

- تساعد العولمة الدول النامية على تبني العديد من السياسات الإصلاحية المتعلقة بتحرير الاقتصاد الوطني، حيث وجد أن هناك علاقة ترابطية قوية بين تحرير التجارة ومعدلات النمو الاقتصادي، فالسياسات التجارية المتمثلة في إزالة القيود والتعريفة الجمركية تؤدي إلى تمكين الصناعات من المنافسة، كما تساهم في جذب الاستثمارات المحلية والعالمية، والاستفادة من الوفورات النسبية، بالإضافة إلى سهولة انتقال التكنولوجيا، وعلى العكس فإن الدول التي تفرض القيود على التجارة تتدهور موازين مدفوعاتها وتتدنى معدلات النمو الاقتصادي لديها، كما أن سياسات الحماية فشلت في تخفيض البطالة في الدول المتقدمة والنامية.

الرأي الثاني :يرى أن للعولمة تأثيراها السلبية على التنمية في الدول النامية والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:[1]

- تؤدي العولمة إلى تقليص دور الدولة مما قد يؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي، فمثلا الولايات

---

[1] Dot Keet, " Globalization and Regionalization, contradictory tendencies ? counteractive tactics ? Or strategic possibilities ? " In: http://www.idg.org.Za/ldgdoes/globfinal.doc.

المتحدة الأمريكية، انجلترا، اليابان، حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وذلك نظرا للدور الهام والفاعل الذي تلعبه الدولة والتدخل في الشؤون الاقتصادية وإعداد القوانين المنظمة للتجارة الخارجية، وكذا التحكم في الاستيراد والاستثمارات الأجنبية؛

-إن تسارع فكرة العولمة يؤدي إلى تجاهل العديد من المصطلحات الهامة التي شغلت الكثير من المفكرين الاقتصاديين ومتخذي القرار مثل :العالم الثالث، التقدم، حوار الشمال والجنوب، التنمية الاقتصادية، عليه فإن العالم المتقدم أصبح يتجاهل مشاكل دول العالم الثالث، كما أن عملية الانفتاح الاقتصادي والدعوة إلى استخدام السياسات التي تؤيد تحرير الأسواق المالية والنقدية والتي يدعو إليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تؤدي إلى خروج ودخول الأموال على نطاق واسع وبالمليارات وفي لحظات سريعة جدا، ومن ثم فإن السلطات النقدية تقف عاجزة عن الدفاع عن أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية في البورصات وعليه فإن العالم يتحول إلى رهينة في قبضة حفنة من المضاربين[1]؛

– من بين الأهداف التي تسعى العولمة إلى تحقيقها زيادة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وحسب إحصائيات البنك الدولي فإن إجمالي رؤوس الأموال للدول النامية بلغ عام1997 حوالي 243.8مليار دولار مقارنة ب 44.4 مليار دولار في عام 1990 ، أي أن هناك حوالي 549 % زيادة في رؤوس الأموال المتجهة إلى الدول النامية، مع العلم أن79 %من هذه الأموال في عام

[1] Dot Keet, op.cit.

1997ذهبت إلى الصين والمكسيك وأندونسيا والأرجنتين والهند وتركيا، بينما حصلت دول شبه الصحراء الإفريقية ودول الشرق الأوسط على نسبة متدنية للغاية.

ونستخلص من هذا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه العولمة كظاهرة كالقضاء على الفقر والتوسع العادل للمنافع على الدول، وبالمقابل هناك العديد من التحديات التي تواجه الدول النامية كالمحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي وإحداث الإصلاحات الهيكلية أما بالنسبة للدول العربية فهناك إجماع بين المفكرين الاقتصاديين، بأن تحقيق التكامل الاقتصادي والإسراع في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية على مستوى الاقتصاديات الوطنية سيمكنها من أخذ الوضع اللائق بها في الاقتصاد العالمي، في وقت اكتسبت فيه التكتلات الإقليمية فرصة أكبر للسيطرة على العالم، بسبب توسعها العالمي في ظل العولمة الاقتصادية، وأصبح الاقتصاد هو الوسيلة الأمثل لإثبات البقاء، أين أصبحت الثورة التكنولوجية في ميدان المعلوماتية، الاتصال والنقل أهم معين لهذه التكتلات . وقد أعلن ريناتو ريجوريو(المدير العام لمنظمة التجارة العالمية منذ)1994 إن أي فرد يؤمن بإمكانية توقف مسار العولمة، يجب أن يفسر كيفية وإمكانية توقيف التطور الاقتصادي والتكنولوجي، وهذا ما يعادل بالضبط توقيف دوران الأرض.[1]

وباعتبار كل ما سبق وللتخفيف من عمق الهوة بين الدول النامية والمتقدمة يجب أن تكون كل

---

[1] Dot Keet, op.cit.

خطوة مرهونة بإنجاز إصلاحات سياسية تسمح بمشاركة القوى الفاعلة والكفاءات في رسم القرارات الاقتصادية والسياسية المصيرية لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية، خاصة بعد تزايد عدد المنخرطين في منظمةالتجارة العالمية وزيادة الترابط بين اقتصاديات الدول من خلال التكتلات الإقليمية التي اتخذت محاور مختلفة منها ما هو(شمال – شمال) المجموعة الاقتصادية الأوروبية أو (شمال–جنوب) منطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية، واتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية أو (جنوب – جنوب) رابطة دول جنوب شرق آسيا، والمجموعات الاقتصادية الإفريقية.

المطلب الثالث :تأثير التكتلات الإقليمية على النظام الاقتصادي العالمي الجديد

إن للتكتلات الاقتصادية التي تكونت والتي في طورها للاكتمال والتكوين آثاره متعددة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتوجهاته، يمكن تحديد أهمها فيما يلي:[1]

- إن التكتلات الاقتصادية العملاقة ذات الوزن الكبير، تقودها الدول المتقدمة كما هو ملاحظ في أوروبا وأمريكا الشمالية، وآسيا، ولذلك سيزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي مع مرور الزمن، وقد تنحصر المنافسة في إطار هذه التكتلات الاقتصادية والتي ستؤثر بقوة على النظام الاقتصادي العالمي الجديد من حيث العلاقات ومراكز القوى الاقتصادية والمكاسب وشكل التكوين؛

[1] عبد المطلب عبد الحميد،" النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر"،مرجع سبق ذكره ، ص142.

-أما التكتلات الاقتصادية التي تكونت في الدول النامية، فلازالت أوزانها ضعيفة، وتحتاج إلى المزيد من العمل والتنسيق في مجال التكامل الاقتصادي، حتى تزداد درجة تأثيرها، وخاصة إذا لوحظ من ناحية أخرى أن هناك تكتلات اقتصادية أخرى حلت وانسحب منها أعضاؤها وتحتاج إلى إعادة تكوين على أسس أفضل كما حدث في قارة إفريقيا، وبعضها تجمد العمل فيما مثل السوق العربية المشتركة؛

-يرتبط بذلك أن الدول النامية تحتاج إلى تكتلاتها الإقليمية المختلفة إلى تكوين تكتلات اقتصادية قوية قائمة على أسس اقتصادية سليمة، وهو ما تسمح به منظمة التجارة العالمية، مع ملاحظة أن تلك التكتلات الاقتصادية إذا تكونت في الدول النامية، فسيكون لها آثارها الإيجابية على كل دول التكتل الاقتصادي فيما يتعلق بالمكاسب الاقتصادية فيما بينها، وكذلك عند التفاوض مع التكتلات الاقتصادية الأخرى فإنها ستحصل على مميزات ومكاسب في المعاملات الاقتصادية الدولية أفضل من دخولها فرادى.[1]

ومن هنا فإن الدعوة قائمة لقيام تكتل اقتصادي عربي، وتكتل اقتصادي إسلامي، وتكتل اقتصادي في إفريقيا، وفي أمريكا اللاتينية مع التوسع في التكتلات الموجودة، ويفضل أن يضم هذه التكتلات الاقتصادية تكتل اقتصادي يخص الدول النامية في مجموعها ليدعم القوة الاقتصادية للدول النامية

[1]عبد المطلب عبد الحميد،" النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر"، مرجع سبق ذكره، ص 143 .

عموما، ويتطلب ذلك وجود برنامج يمهد لإقامة هذا التكتل الاقتصادي يتضمن إطار مؤسسي في شكل منظمة اقتصادية وظيفتها دراسة أوضاع ومشاكل تلك الدول، وأوضاع كل دولة على حدى، وتعمل على التنسيق بين السياسات الاقتصادية لتلك الدول وتقوية البنية الأساسية للتكتل الاقتصادي، وتضع استراتيجية للتعامل مع العالم الخارجي والتكتلات الاقتصادية الأخرى، بل تنهض بالمشروعات المشتركة والمتعددة الجنسيات داخل دائرة التكامل الاقتصادي لتلك الدول.

- لعل تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة أو السعي إلى تكوينها واكتمال بعضها، يعني وجود اتجاه قوي نحو الاندماج الاقتصادي الإقليمي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ليكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد المغلق عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي، بل يحل محلها في هذالمجال الإقليم الاقتصادي في مجموعه للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية، وفي الوقت نفسه يضمن انتعاش التجارة البينية وازدهار عملية التنمية وزيادة معدلات النمو لدول الإقليم.

- إن التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وأمريكا الشمالية وأسيا، رغم ما سيكون بينها من درجة معينة من الصراع والمنافسة، إلا أن اغلب التوقعات تشير إلى أن هذا الاتجاه سيكون عند حد معين،وبالتالي فقد يحدث نوع من التنسيق والتعاون الاقتصادي بين التكتلات الثلاثة القوية على اقتسام أسواق العالم.[1]

[1] سمير محمد عبد العزيز،" التجارة العالمية وجات94"، مرجع سبق ذكره ، ص95 .

كما أن حاجتها لبعضها البعض ستتزايد، لتمثل عاملا ودافعا ملحا لاستمرار وزيادة الاعتماد المتبادل فيما بينها وهو ما سيؤثر سلبا على باقي أطراف النظام الاقتصادي العالمي.

-سيؤدي نمو التكتلات الاقتصادية العملاقة وتزايد تنسيق دولها وازدياد فعالية تأثيرها إلى تبدل أدوار وأوضاع دول معينة في الشكل الهرمي للاقتصاد العالمي الجديد وكل التوقعات تشير إلى تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن وضعها العالمي في النظام الاقتصادي العالمي .

-يلاحظ أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي تمثل أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ستزيد من حجم التجارة الدولية، وستعمق أكثر مبدأ الاعتماد المتبادل وسيؤدي ذلك لمزيد من الرفاهية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة على مستوى العالم، خاصة وأن الآثار المصاحبة لهذه التكتلات الاقتصادية هي زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مناطق العالم المختلفة.

وبالتالي فإن الاتجاه المتزايد نحو تكوين الإقليمية، ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية، ولو في نطاق التكتل، بل إن تحرير التجارة داخل الإقليم قد يؤدي إلى آثار مولدة للتجارة خارج التكتل، وذلك بزيادة الدخل، ومنه زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة العالمية.[1]

المبحث الثاني : الإقليمية في إطار منظمة التجارة العالمية

من المصادفات المثيرة أن يتزامن الاتجاه نحو الإقليمية كمخرج من حالة الركود و ازدياد الحمائية

[1] سمير محمد عبد العزيز،" التجارة العالمية وجات94"، مرجع سبق ذكره ، ص96 .

مع انتهاء مفاوضات جولة الأوروجواي ودخول اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ وإخضاع النظام الاقتصادي لقواعد سلوك متفق عليها من كل الأطراف المكونة لهذا النظام.

فقد مثلت الترتيبات التجارية الإقليمية شقا خلافيا في أعمال مؤتمر هافانا لعام،1947 واستمرت محل خلاف طيلة تاريخ اتفاقية الجات، السابق على إنشاء منظمة التجارة العالمية عام1995، وازدادت المخاوف مؤخرا بعد إنشائها، من الأثر السلبي المحتمل للترتيبات الإقليمية على الإطار المتعدد الأطراف الذي تم التوصل إليه بعد مفاوضات طويلة ومضنية، بسبب تزايد عدد الترتيبات الإقليمية واتساع نطاقها، فقد بلغ عددها أكثر من 200 اتفاقية أبلغت إلى منظمة التجارة العالمية، ويتوقع أن يصل عددها إلى 400 اتفاقية في2010. وتكمن القضية الأساسية المتعلقة بالتكتلات الإقليمية في إطار منظمة التجارة العالمية في مدى ملائمة القواعد القائمة ضمن أحكام و اتفاقيات المنظمة بحيث تكفل ضمان تحقيق التوافق والتكاملبين الإطارين، وسنتطرق في هذا المبحث إلى آثار جولة الأوروجواي على التكامل الإقليمي و العلاقة بين الإطارين ثم القواعد والشروط التي تحكم هذه التكتلات في إطار منظمة التجارة العالمية[1] .

المطلب الأول : آثار جولة أوروجواي على التكامل الإقليمي

لقد تضمنت اتفاقيات الجات أحكاما تلزم الأطراف المتعاقدة بالإخطار بكافة الاتفاقيات التجارية التي تنضم إليها بموجب أحكام المادة 24 من الجات التي تحدد الشروط التي يمكن بموجبها

[1] سمير محمد عبد العزيز،" التجارة العالمية وجات94"، مرجع سبق ذكره ، ص97 .

للأطراف المتعاقدة الانضمام إلى اتحادات جمركية أو اتفاقيات للتجارة الحرة ,أضيفت إليها أحكام مكملة أطلق عليها شرط التمكين الذي نص عليه القرار الصادر في جولة طوكيو، 1979 لتسهيل إبرام اتفاقيات التجارة الحرة فيما بين الدول النامية. ولقد أضيفت مؤخرا لهاتين المادتين مادة جديدة هي المادة الخامسة لاتفاقية التجارة في الخدمات الخاصة بالتكامل الاقتصادي، والتي تضمنت تكرار متطلبات المادة 24 ولكن بالنسبة لتجارة الخدمات. ولكي تتضح الصورة ,نجد لزاما علينا أن نستعرض بإيجاز الأحكام التي تضمنتها هذه النصوص القانونية الثلاثة : [1]

- تقر المادة 24 من الجات أن الغرض من الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة هو تسهيل التجارة بين الأعضاء وليس وضع القيود أمام أعضاء المنظمة خارج التكتل وتمنع أحكام المادة أن تصبح الرسوم واللوائح التجارية أكثر تقييدا لغير الأعضاء عما كانت عليه قبل الدخول في التكتل الإقليمي، بينما يكون من الضروري إزالة مثل هذه الرسوم والقيود على كل التجارة فيما بين أعضاء التكتل؛

- بالنسبة لحكم التمكين ,فلقد كان أقل صرامة فيما يتعلق بمدى التحرير ،حيث يقضي بأن تكون الاتفاقية بين الدول النامية فحسب لتسهيل وتعزيز التجارة المشتركة، ولا تضع قيودا أو صعوبات أمام تجارة الآخرين، ولابد من الإخطار عند تقديمها وتعديلها أو سحبها، ولكن في هذه الحالة تكون لجنة التجارة والتنمية هي المسؤولة عن متابعة هذه الاتفاقيات؛

[1] سمير محمد عبد العزيز،" التجارة العالمية وجات94"، مرجع سبق ذكره ، ص98 .

-وبالنسبة لاتفاقية التجارة في الخدمات تقضي المادة الخامسة أن تتضمن اتفاقيات التكامل الاقتصادي تغطية قطاعية ملموسة، وتؤدي إلى إلغاء الإجراءات التمييزية القائمة. أما نتائج جولة أوروجواي لمفاوضات تحرير التجارة في إطار الجات، فقد تضمنت ضمن وثائقها القانونية الواردة بالوثيقة الختامية للجولة، مذكرة تفاهم حول تفسير أحكام المادة 24 توضح التزامات الأعضاء بالنسبة للأخطار والشفافية والأحكام المتعلقة بتوفير المعلومات، دون أن تغير في الخصائص الأساسية لقواعد ومعايير الجات، بل تضع تعريفا أكثر دقة للمتعلق منها بالترتيبات الإقليمية؛

-ولقد نصت المذكرة على ألا تستمر الترتيبات الانتقائية لأكثر من عشر سنوات، وعلى العضو أن يقدم شرحا كاملا للمجلس في حالة تجاوز السنوات العشر قبل التطبيق الكامل للترتيبات التفضيلية الإقليمية، والبدء في تعميمها على سائر أعضاء منظمة التجارة العالمية من غير أعضاء التكتل، عملا بمبدأ الدولة الأول بالرعاية وأحكام عدم التمييز؛

-تضع مذكرة التفاهم الخاصة بالترتيبات الإقليمية أحكاما خاصة بمناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، كما تثير التساؤلات حول التكتلات التي تتم بين دول نامية وأخرى متقدمة، ومدى التزام الدول النامية بتقديم معاملة بالمثل كاملة في مدة عشر سنوات حتى في حالات الفروق الكبيرة في مستويات التنمية؛

---

(1) سمير محمد عبد العزيز،" التجارة العالمية وجات94 "، مرجع سبق ذكره ، ص99 .

-وتشير المذكرة ضمنا إلى أن التغطية الكاملة والفترة الزمنية القصيرة لجداول التنازلات الجمركية للدول الأعضاء في التكتل ستخلق منافسة في إطار التجمع مما يساهم في تقليص الآثار السلبية التي قد يخلفها التكتل، وتوضح الديباجة أنه في إطار تشكيل أو توسيع مثل هذه التكتلات، يصبح لزاما على الأطراف تجنب خلق آثار سلبية على تجارة الآخرين، بينما يستمر شرط التمكين في توفير معاملة تفضيلية في حالة التكامل بين الدول النامية .وهناك معايير مقابلة تم تضمينها في اتفاقية الخدمات وفقا لأحكام المادة الخامسة، فلابد أن تتضمن الاتفاقيات المحررة للتجارة في الخدمات تغطية قطاعية ملموسة تشمل كل أنماط الاستيراد، وتزيل كافة أوجه التمييز بين الشركاء، وضرورة أن تؤدي الاتفاقيات الإقليمية إلى تسهيل التجارة في الخدمات بين الشركاء، وألا ترفع مستوى القيود أمام غير الأعضاء في القطاعات المعنية مقارنة بالمستوى السائد قبل الاتفاقية وتبيح للأعضاء إجراء تكامل تام لأسواق العمالة ,بشرط أن تعفي هذه الاتفاقيات مواطني أعضائها من متطلبات الإقامة وتصاريح العمل [1]؛

-ومن جهة أخرى، عززت جولة الأوروجواي من إجراءات زيادة الشفافية لهذه الاتفاقيات مثل الأخطارات والتقارير المنتظمة والمراجعات الدورية، وكذلك تحسين إجراءات التشاور والتفاوض حول التعويضات والتعامل مع الترتيبات التي لم تتناولها المادة 24 بشكل كامل، خاصة تطبيق أحكام المنظمة الخاصة بتسوية المنازعات في أي خلافات تنتج عن تطبيق أحكام المادة 24 فيما

[1] أسامة المجذوب،"العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، مرجع سبق ذكره ، ص180 .

يتعلق بالاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة ,بحيث تخضع كافة التكتلات للمراجعة الدورية وفقا لأحكام مذكرة التفاهم. وقد أدى تزايد عدد التكتلات الإقليمية، وتشعب العلاقات بين الإطارين الإقليمي والمتعدد الأطراف، وتضخم العبء الملقى على كاهل المنظمة للتعامل معها ,إلى إصدار مجلس المنظمة كما أشرنا سابقا قرارا في 6 فيفري 1996 بإنشاء لجنة اتفاقيات التجارة الإقليمية، التي تتضمن دراسة التكتلات الإقليمية في ضوء قواعد المنظمة، والنظر في الآثار المتكررة لكل من التكتلات الإقليمية والمبادرات التي تهدف إلى مزيد من تحرير التجارة في الإطار المتعدد والعلاقة بينهما، ومدى توافق أحكام هذه الاتفاقيات مع أحكام الإطار المتعد. ورغم التطور الكبير الذي أدخلته أحكام جولة أوروجواي على تناول المنظمة للتكتلات التجارية الإقليمية لا تزال هناك بعض المشكلات التي ينبغي التعامل معها لرفع كفاءة منظمة التجارة العالمية في مواجهة تزايد النشاط التكاملي الإقليمي واتساع نطاقه، سواء الجغرافي أو الموضوعي. [1]

ومن الصعب وضع تصور نهائي لشكل وطبيعة العلاقة بين منظمة التجارة العالمية والتكتلات التجارية الإقليمية، خاصة أن الأخيرة تتميز بالديناميكية المستمرة و التغير والتطور الذين لا يعرفان توقفا. الأمر الذي يعني أن تناول المنظمة للتكتلات الإقليمية سيستمر أيضا في التطور بصورة ديناميكية تتوافق مع طبيعة التكتلات محل الدراسة، و إلى أن يتم حسم التسابق القائم بين الإطارين الإقليمي والمتعدد الأطراف سواء باختفاء أحدهما واستمرار الآخر، أو باندماجهما

[1] أسامة المجذوب،"العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، مرجع سبق ذكره ، ص181 .

بشكل أو آخر، ستظل منظمة التجارة العالمية تتناول التكتلات الإقليمية من منظور قانوني إجرائي، يبحث مدى توافق أحكام هذه الترتيبات مع أحكام المنظمة، بهدف تحقيق أكبر قدر من التوافق بين الإطارين يخدم في المقام الأول تحرير التجارة العالمية.

المطلب الثاني :العلاقة بين الإطار المتعدد الأطراف والإقليمية

ما من شك أن جولة الأوروجواي بآثارها المتشبعة واتفاقياتها التي مثلت صفقة غير مسبوقة على صعيد تحرير التجارة الدولية، قد أعطت دفعا قويا للإطار المتعدد الأطراف واكسبته مزيدا من الفاعلية والمصداقية، ورغم أن هذه الجولة الأخيرة قد خففت إلى حد ما من مخاطر تحويل التجارة إلا أن ذلك لم يمنع التكتلات الاقتصادية الكبرى من الانتشار والتوسع وظهور العديد من المبادرات الإقليمية منذ 1994 وقد تزامن النشاط الدولي في الاتجاه نحو الإقليمية كمخرج من حالة الركود وازدياد الحمائية التي سادت العالم مؤخرا، مع انتهاء مفاوضات جولة أوروجواي ودخول اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ وما تشرف عليه من اتفاقيات.[1]

وتقوم منظمة التجارة العالمية على أساس القواعد، أي أنها تضع القواعد المتفق عليها في إطار متعدد الأطراف لتنظيم نشاط التجارة الدولية في مجال السلع الصناعية، والزراعية، والخدمات، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتحرير إجراءات الاستثمار، فضلا عن قواعد إجراءات مكافحة الدعم والإغراق وإجراءات الوقاية، ونظام متكامل لتسوية المنازعات التجارية بين الأعضاء.

---

[1] أسامة المجذوب،"العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص182 .

وقد أدى هذا التزامن والتداخل في طبيعة الالتزامات والمزايا بين الإطارين الإقليمي والمتعدد الأطراف، إلى إثارة التساؤلات حول مدى التوافق والتضاد بين توجهات التكتلات الإقليمية وما قد تؤدي إليه من سياسات حمائية جديدة في إطار التكتل ضد الدول خارج التكفل، وبين توجهات منظمة التجارة العالمية القائمة على إزالة العوائق أمام تدفق التجارة وتعميم وتبادل التنازلات، عملا بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، في إطار نظام قانوني ملزم لكافة أعضائه، وما قد تسفر عنه مثل هذه العلاقة من حالة تنافس قد لا تخدم في النهاية أهداف تحرير التجارة العالمية، وهو التنافس الذي مرده الضغوط المستمرة من مختلف قطاعات الأعمال، خاصة في الدول الصناعية المتقدمة، بهدف إزالة القيود المتبقية على التجارة والاستثمار وفتح أسواق جديدة من خلال تكتلات إقليمية متوافقة، خاصة وأن معظم المشاريع التكاملية الجديدة قد ركزت على مجالات جديدة مثل تحرير الاستثمار، والعلاقة بين التجارة والبيئة، وسياسات المنافسة، وأسواق العمل، وعدد من المسائل الاقتصادية والنقدية، والأهداف السياسية، وكلها موضوعات أثبتت الخبرة العملية صعوبة التفاوض بشأنها في الإطار المتعدد.[1]

وقد أدت هذه التفاعلات المستحدثة على الساحة التجارية الدولية إلى اتساع التجمعات الإقليمية بشكل كبير لتضم مناطق أخرى خارج الإقليم، وأصبح التكامل عملية متعددة الأوجه متعددة القطاعات تغطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بكونها أهدافا

[1] أسامة المجذوب،"العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص183 .

استراتيجية وليست فقط تجارية.

كما أصبحت هذه التكتلات بمثابة وسيلة للتغلب على قيود التجارة المتبقية فبعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، أصبحت بعض الترتيبات الإقليمية تهدف إلى تحقيق مزيد من التحرير للسلع الحساسة الهامة والخدمات الحيوية كالاتصالات، والنقل الجوي، والمشتريات الحكومية، وتجانس المعايير، والإغراق المتبادل وغيرها، وأغلبها مجالات حققت فيها المنظمة قدرا محدودا وجزئيا من التحرير نظرا لصعوبة التفاوض حولها في إطار متعدد الأطراف.

وقد أثارت أبعاد هذا التوسع المطرد في التكتلات الإقليمية، وتشابك علاقتها بالإطار متعدد الأطراف –متمثلا في منظمة التجارة العالمية– العديد من الآراء حول طبيعة هذه العلاقة ومستقبلهما، وانتهت إلى رأيين أساسيين.[1]

الرأي الأول: يرى أن التكتلات الإقليمية ستؤدي في النهاية إلى تفتيت النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف من خلال تبادل المزايا والافضليات في إطار التكتل، وفرض سياسات حمائية تجاه الأطراف الخارجية عن التكتل، سواء كانت دولا منفردة أو تكتلات أخرى.

الرأي الثاني: يعتقد أن مثل هذه التكتلات ستساهم في النهاية في تعزيز النظام التجاري الدولي وتحريره، من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات، وتعميم الأفضليات الممنوحة لأعضاء التكتل على سائر أعضاء منظمة التجارة العالمية. وبذلك فمن الصعب وضع

[1] أسامة المجذوب،"العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص184 .

تصور نهائي لشكل وطبيعة العلاقة بين منظمة التجارة العالمية والترتيبات الإقليمية، خاصة وأن هذه الأخيرة تتسم بالديناميكية المستمرة والتغير والتطور، لكن الدور الذي تضطلع به المنظمة، يجعل كل المحاولات التكاملية تحت مراقبتها، نظرا لما لها من سلطات اتخاذ القرار في أمور الاقتصاد الدولي، وبالأخص تحرير التجارة الذي يحتل أهمية كبرى في إرساء دعائم أي تكتل، لأنه الخطوة الأولى والأكيدة لتحقيق صفة التكامل.[1]

المطلب الثالث :القواعد والمعايير التي تحكم التكتلات الإقليمية وشروط نجاحها

لكي نتمكن من ترجيح أحد الرأيين السابقين، أو التوصل إلى رأي ثالث علينا أن نستعرض القواعد والمعايير التي تحكم الترتيبات الإقليمية وشروط نجاحها لنتمكن من الوقوف على أبعاد العلاقة بين هذين الإطارين.

أولا :قواعد ومعايير التكامل الاقتصادي

لكي تحقق التكتلات الاقتصادية الإقليمية الغرض الرئيسي منها، والذي يتلخص في تحقيق الرخاء الإقليمي ومن ثم العالمي ينبغي أن تتمتع بالخصائص التالية:[1]

-أن تكون ذات توجه عالمي، بمعنى ألا تتحول إلى قلاع تجارية حصينة تمنح المعاملة التفضيلية لأعضائها، وترفع مزيدا من الجدران والأسوار في وجه الدول الأخرى خارج الإقليم؛

-أن تساهم في تعزيز نمو الاقتصاد العالمي عن طريق وضع مصالح الدول الأخرى – خاصة

[1] أسامة المجذوب،"العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص185 .

النامية –في الاعتبار، وكذلك العمل على دعم النظام متعدد الأطراف وصيانة ما تم تحقيقه من إنجازات في إطاره؛

-نظرا للتوسع المطرد في نطاق التكتلات الإقليمية لتغطي مجالات لم يتضمنها الإطار التعاقدي لمنظمة التجارة العالمية، فلابد من وضع معايير جديدة في إطار هذه الأخيرة لتقييم الآثار الكلية لهذه التكتلات على الأطراف غير الأعضاء؛

- تصبح المعاملة التفضيلية الممنوحة في إطار التكتلات الإقليمية – خاصة في المجالات الجديدة –ذات تكلفة مرتفعة لغير الأعضاء، حتى لو لم يكن ذلك متعمدا، خاصة إذا لم يتم تخفيف القيود الخارجية، وإذا ما أدت الإجراءات الإقليمية إلى تحرير الاستثمار والخدمات وحرية انتقال العمالة بين الدول الأعضاء وبالتالي تقليص فرص الدول الأخرى في المنافسة العادلة؛

-يتوافق التوجه الخارجي للتكتلات الإقليمية من حيث المفهوم، مع التوجه الخارجي للسياسات الوطنية للدول منفردة، فالتكتلات الإقليمية تعتمد أساسا على اللوائح الداخلية أكثر منها على القواعد الدولية، ولعله من أهم ملامح التوجه الخارجي تحديد المدى الذي ستصل إليه هذه اللوائح على صعيد تخفيف القيود ضد غير الأعضاء، نتيجة إنشاء التكتل الإقليمي الذي يزيد تلقائيا من القدرة الاقتصادية لدول التجمع من خلال تزايد أثار الكفاءة المتعلقة بتكلفة الإنتاج، والآثار الديناميكية الأخرى للاستثمار في إطار إقليمي.

---

(1) أسامة المجذوب،"العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص186 .

– يجب أن تكون أحكام الاتفاقيات الإقليمية متوافقة بشكل لا يلغي الحقوق المكتسبة بموجب أحكام منظمة التجارة العالمية، كما لا يجب ألا تحد من اللجوء لآلية تسوية المنازعات التابعة للمنظمة؛

- ضرورة ضمان شفافية قواعد الترتيبات الإقليمية ولوائحها ومعاييرها بحيث تصبح أكثر وضوحا، لتفادي صعوبة فهمها من قبل الأطراف الخارجية التي لم تشارك في مفاوضاتها.

ثانيا :شروط نجاح التكتلات الإقليمية

تقوم التكتلات التي تم تشكيلها في الأطر الإقليمية المختلفة، وكذلك القواعد المنظمة لها في إطار منظمة التجارة العالمية، على فرضية أن هذه التكتلات دائمة، بمعنى استمرار نفس الظروف التي نشأ فيها التكتل، وتقدم أعضائه اقتصاديا في نفس الوقت وبنفس المعدل والأسلوب، وتتطلب نفس الفرضية على منظمة التجارة العالمية والمنظمات الأخرى، وهي فرضية غير موضوعية بالنظر للتباين الشديد بين مختلف الأعضاء، فضلا عند التغير المستمر في الظروف. وتتوقف شروط نجاح الإقليمية على مجموعة من العناصر الاقتصادية والسياسية التي تفرق بين حالات التكامل المختلفة على النحو التالي:[1]

1-الظروف الاقتصادية:

تختلف اقتصاديات الدول الصناعية عن النامية في كون الأخيرة تتغير أحوالها الاقتصادية بسرعة وبصورة جذرية، خاصة متغيرات الاقتصاد الكلي كالتجارة و دور الدول في الاقتصاد، وكذلك

[1] أسامة المجذوب،"العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 204.

على الصعيد النقدي من منظور كفاءة المؤسسات المالية ودور البورصة وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم.

وبالتالي يصبح من الضروري النظر في هيكل التجارة للإقليم لاستطلاع مزايا المنطقة ذاتها وقدراتها على خلق التجارة، والخسارة المحتملة لها ولسائر العالم من جراء تحويل التجارة، وتجرى مثل هذه الدراسة في ظل الهياكل الصناعية القائمة بعد إزالة أو تعديل القيود المفروضة على التجارة، ومن هذا المنطلق نجد أن المخاطر بالنسبة للدول التي تتغير هياكلها الصناعية والتجارة بسرعة، أو التي لديها حاجة للتغيير في إطار احتياجات سياسات التنمية، تعتبر أكبر، وهناك منظورين لهذه المسألة [1] :

-**منظور الأثر الساكن** :والذي يركز على ما إذا كان الأثر الحالي للتكامل الإقليمي على الرخاء العالمي سلبيا أن إيجابيا.

-**منظور الأثر الديناميكي** :الذي يطرح تساؤلا عما إذا كانت التكتلات القائمة ستتحد في مرحلة ما لاحقة لتشكل منطقة تجارة حرة عالمية، أم تظل متفرقة وتخضع فرص الرخاء العالمي لاحتمالات المنافسة والحمائية التكتلية ؟ وهو في الواقع ما نسعى للإجابة عليه في هذا البحث.

إن معيار خلق أو تحويل التجارة كنتيجة للتكتل يمثل إجابة جزئية على السؤال الأول، فهناك العديد من التكتلات العملاقة التي يتم إنشاؤها آنيا في مناطق مختلفة من العالم، وبالتالي فإن التحليل

[1] أسامة المجذوب،"العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 205.

السليم لابد أن يضع في اعتباره الاعتماد المتبادل بين هذه التكتلات بما في ذلك التفاعل الاستراتيجي بينها.

وبغض النظر عن صعوبة إمكانية التنبؤ بتاريخ الإقليمية على الاقتصاد العالمي وهل هي سلبية أم إيجابية، هناك حقيقة أن الإقليمية جاءت لتبقى، وبالتالي يصبح التساؤل الموضوعي حول كيفية التوصل لآليات يمكنها تحويل أحجار العثرة إلى لبنات بناء، أي تحويل المشاكل والسلبيات المحتمل أن تفرزها التكتلات الإقليمية إلى عناصر إيجابية تتكامل مع الإطار المتعدد وتعزز تحرير التجارة العالمية.

ويكمن الهدف الرئيسي للدول النامية من التوجه الجديد نحو التكامل الإقليمي، بالإضافة إلى الأهداف التقليدية المتصلة باتساع السوق وتوظيف المزايا النسبية المشتركة ورفع كفاءة الإنتاج، في عنصرين أساسيين هما :جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتعزيز عملية التنمية ككل، والحصول على التكنولوجيا المتقدمة من شركاء التكامل من الدول الصناعية أو بتسهيل عملية تطوير التكنولوجيا في إطار جماعي في حالة التكامل بين دول نامية فقط .[1]

2-الظروف السياسية :وتمثل عنصرا مهما من عناصر نجاح أو فشل التكتلات الإقليمية، حيث تفرض هذه الظروف أهمية وجود هياكل متماثلة لصناعة القرار بين أطراف التكتل للتوصل إلى قبول مشترك، كما تفرض أيضا ضرورة توفر وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسة تنظم

[1] مصطفى سلامة،"قواعد الجات" المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ، 1998 ، ص137 .

التدخلات الحكومية المحلية المؤثرة على التجارة في السلع والخدمات والمعاملات المالية الأخرى، وأشكال هذه السياسة وأطرها اللائحية. وبذلك لابد من وضع تصور عملي لكيفية الاستجابة لمصالح الجماعة المتكاملة على المستوى الإقليمي، وأهمية التوصل لأحكام مشتركة في مرحلة مبكرة حول الاستثمار وتسوية المنازعات ومعايير العمل، وإن كان هذا الأسلوب يتناقض مع أبعاد الشق الملزم في أحكام منظمة التجارة العالمية التي لم تصل وبعد إلى ضوابط قانونية لمعايير العمل، واقتصر اتفاق الاستثمار في إطارها على أحكام عامة، بينما تم التوصل لآلية متكاملة لتسوية المنازعات تعمل المنظمة على حث الأعضاء إلى اللجوء إليها حتى في حالة النزاعات على مستوى الترتيبات الإقليمية.

المطلب الرابع : أهم شروط تأسيس التكتلات الإقليمية والرقابة على مدى تحقيقها

أصبحت التكتلات الإقليمية تشكل أهم فاعليات العلاقات الدولية ومحلا لاهتمام المنظمة العالمية للتجارة، حيث تم إيراد مجموعة من التفسيرات والإيضاحات استنادا للمادة 24 من اتفاق الجات تناولت شروط مشروعية إنشاء التجمعات الإقليمية والرقابة على مدى تحقيقها[1] .

أولا :شروط تأسيس التكتلات الإقليمية

تتمحور هذه الشروط حول حقيقة واحدة وهي أن التكتلات الإقليمية بصورها المختلفة ليست إلا روابط تفضيلية يتم منحها على سبيل التبادل فيما بين الدول الأعضاء، وبما أن الأفضليات محظور

[1] مصطفى سلامة،"قواعد الجات" ، مرجع سبق ذكره ، ص138 .

إقرارها بحكم المادة الأولى من الجات التي تقر مبدأ الدولة الأكثر رعية، فإن استثناء هذه التكتلات من حكم هذا المبدأ يجب بأن يكون في إطار يحقق مصالح أساسية للدول الأعضاء مع عدم إغفال مصالح الدول الأخرى والتجارة الدولية في مجموعها، وبناء على ذلك تم وضع مجموعة من الالتزامات التي تقع على عاتق الدول أعضاء التكتل الإقليمي بعضها في إطار النظام الداخلي للتكتل والبعض الأخر في الإطار الخارجي له.[1]

1-الشروط المتعلقة بالنظام الداخلي للتجمع : وتتضمن نوعين من الالتزامات

أ-الالتزام بشمول التجمع للمبادلات التجارية الأساسية بين الدول الأعضاء :(المادة8/24)

فالتجمع الإقليمي يهدف إلى حرية التجارة فيما بين الدول الأعضاء، ويقتضي ذلك أن يكون إلغاء الرسوم الجمركية والقيود التجارية الأخرى مغطيا المبادلات الأساسية بين الدول الأعضاء، فغير ذلك معناه اكتساب التكتل الإقليمي طابع الجزئية، أي اقتصاره على بعض المنتجات أو بعض الاتحادات الاقتصادية، ومن أجل تحقيق هذا الشرط، فإن أجهزة جات 1947 كانت تعتمد في هذا الشأن معيارا نوعيا أكثر منه كميا. فالصفة التمثيلية للمبادلات المحررة كانت أمرا لابد منه باشتمالها على العديد من المنتجات، وتغطيتها للقطاعات المختلفة من النشاط الاقتصادي للدول المعينة، لذلك فإن تطلب شرط إضافي لمعرفة هذه المسائل كان مطلوبا، وهو وجود برنامج لتحقيق التكامل المطلوب.

[1] مصطفى سلامة،"قواعد الجات" ، مرجع سبق ذكره ، ص139 .

ب -الالتزام بتقديم برنامج لتأسيس التكتل :(المادة5/24)

اشترطت المادة5/24 من الجات ضرورة تقديم أعضاء التكتل الإقليمي برنامجا لمجلس التجارة في السلع يتضمن خطة تشتمل على عنصرين:

***العنصر الأول** :خطوات التأسيس المتدرج للتكتل الإقليمي في إطار محدد وكاف للتعرف على مضمون تدابير إنشاء التكتل الإقليمي.

***العنصر الثاني** : تحديد فترة معقولة للمدة التي سيتم بانتهائها إنجاز التكتل الإقليمي المعني.

وفي إطار التفسير الوارد في جات 1994 للمادة 24 ، حددت الفقرة 3 من هذا التفسير المدة، حيث نصت على أنه يجب ألا يتجاوز المدة الزمن المعقول المشار إليه في الفقرة 5 (ج)من المادة24 فترة 10 سنوات إلا في حالات استثنائية، ولم يترك الخروج عن الحكم السابق بدون مراقبة، ففي الحالات التي تعتقد فيها الأطراف في اتفاقية مؤقتة أن فترة 10 سنوات غير كافية، يكون عليها أن تقدم إلى مجلس التجارة في السلع شرحا كاملا للأسباب التي تستدعى فترة أطول من ذلك.[1]

2-الشروط المتعلقة بالنظام الخارجي للتكتل : وتتضمن ثلاثة أنواع من الالتزامات:

أ -الالتزام بعدم التأثير سلبا على مسار تدفقات المبادلات التجارية الدولية : (المادة24 /4)

-إذا كان الهدف من إنشاء التكتل الإقليمي هو تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء، فإن ذلك لابد أن يقترن بعدم المساس بتجارة الدول الأخرى، فالتكتلات الإقليمية يجب ألا تعيق التدفقات التجارية التقليدية القائمة مع الدول الأخرى، وأن تعمل على خلق التجارة لا على تحويل المبادلات التجارية

[1] مصطفى سلامة،"قواعد الجات" ، مرجع سبق ذكره، ص140 .

وتغيير مسار التجارة الدولية بدل تنميتها، لأن هذا يتنافى مع ما تدعو إليه منظمة التجارة العالمية من تحرير للتجارة وإلغاء القيود المعرقلة لهذه المبادلات.

ب -الالتزام بعدم زيادة العوائق تجاه الدول الأخرى : (المادة5/24) ويتحقق هذا الالتزام من خلال:[1]

-أن تكون الرسوم الجمركية والتنظيمات التجارية لكل دولة من الدول الأعضاء متماثلة في جوهرها (المادة 8/24أ)؛

-أن يتم وضع تعريفة مشتركة للتكتل من خلال استخلاص متوسط التعريفات القائمة ومن أجل تجنب أي اختلاف أو صعوبات في تقدير هذه الرسوم، جاءت الفقرة الثانية من تفسير المادة24 لتنص على أن تقييم التأثير العام الذي تحدثه الرسوم وغيرها من تنظيمات التجارة قبل وبعد تكوين التكتل بموجب الفقرة5 (أ)من المادة 24 ، يجب أن تستند فيما يتعلق بالرسوم والأعباء إلى تقرير شامل للمتوسط المرجح لفئات التعريفة والرسوم الجمركية المحصلة، ويستند هذا التقدير إلى إحصائيات الاستيراد في فترة نموذجية سابقة يقدمها التكتل، على أساس البند الجمركي بالقيم والكميات موزعة حسب البلدان الأعضاء في منظمة التجارية العالمية، وتقوم الأمانة بحساب أسعار المتوسط المرجح لفئات التعريفية والرسوم الجمركية المحصلة وفقا للمنهجية المتبعة في تقدير العروض التعريفية في جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وتكون

[1] مصطفى سلامة،"قواعد الجات" ، مرجع سبق ذكره، ص141 .

الرسوم والأعباء التي تؤخذ في الاعتبار، لهذا الغرض، هي أسعار الرسوم المطبقة.

ج –الالتزام بتدابير محددة عند زيادة سعر رسم مربوط: (المادة24 /6)

وهذا التزام يسرى فقط على الاتحادات الجمركية، فعند تأسيسها قد تترتب زيادة سعر رسم مربوط وبمواجهة هذا الفرض جاءت الفقرة الرابعة من تفسير المادة 24 لتبني التدابير التي يجب اتخاذها في هذا الشأن:[1]

-على الدول التي تتأثر بزيادة سعر رسم مربوط تقديم طلب كتابي بذلك إلى أمانة منظمة التجارة العالمية من أجل إجراء المفاوضات (الفقرة الثانية من تفسير المادة28)

-يجب أن يكون مبدأ حسن النية هو الموجه للدول المتفاوضة في هذا الصدد وأن تؤخذ في الحسبان تخفيضات الرسوم أيضا، أي أنه لا يعتد فقط بالزيادة، بل يجب أن تؤخذ التخفيضات أيضا في التقدير؛

-عند عدم كفاية هذه التخفيضات لإعادة الوضع إلى ما كان عليه أو ما يطلق عليه المواءمة التعويضية اللازمة، فإنه على الاتحاد الجمركي تقديم تخفيضات أخرى؛

-عند عدم قبول العرض السابق، فإنه يجب استمرار المفاوضات على أساس ما جاء في المادة 28 وخلال فترة معقولة.

وللاتحاد الجمركي حرية تعديل التنازلات أو سحبها، وبالمقابل، فإن للدول الأعضاء المتأثرين

---

[1] مصطفى سلامة،"قواعد الجات" ، مرجع سبق ذكره، ص142 .

عند ذلك حرية سحب تنازلات معادلة في جوهرها وفقا للمادة 28 ويلاحظ أنه إذ كان الاتحاد الجمركي يقدم مواءمات تعويضية للدول المتأثرة بتأسيسه، فإنه بالعكس ليس لهذه الأخيرة أن تقدم مثل تلك المواءمات التعويضية عند استفادتها من تخفيض الرسوم نتيجة لتكوين الاتحاد الجمركي، وهذه النتيجة التي تبدو غير منطقية تأتي في سياق أن إنشاء الاتحادات الجمركية مشروط بعدم زيادة العوائق أمام تجارة الآخرين، أما تخفيضها، فهو مرغوب فيه لأنه يسهل التجارة العالمية.

ثانيا :الرقابة على مدى تحقيق التكتلات الإقليمية

يرتبط إعمال نص المادة 4 من جات 1994 بوجود نظام فعال للرقابة على مدى تحقق شروط تأسيس الاتحاد الجمركي ومناطق التجارة الحرة، وهذه الرقابة في ظل المادة 24 والتفسير الذي تم إقراره عام 1994 هي الأساس الذي إن توفر يبدأ مجلس التجارة في السلع بمباشرة اختصاصاته.

1-أساس الرقابة:

يكمن أساس رقابة مجلس التجارة في السلع لمشروعية التكتلات الإقليمية في الإخطارات والتقارير التي يتلقاها من أعضاء هذه التكتلات.

أ -الإخطارات :وهي بدورها تنقسم إلى نوعين:[1]

-الاخطارات عن تكوين التجمعات الإقليمية بموجب نص المادة 7/4/ أ.

-الاخطارات بالتغيرات الهامة في اتفاقيات التكتلات الإقليمية (الفقرة التاسعة من تفسير المادة 24).

[1] مصطفى سلامة،"قواعد الجات" ، مرجع سبق ذكره، ص143 .

ب-التقارير :وتلزم التكتلات الإقليمية بتقديم تقرير دوري عن سير اتفاق الاتحاد إلى مجلس التجارة في السلع (الفقرة الحادية عشرة في تفسير المادة 24) فإذا توافرت المعلومات من خلال هذه الاخطارات وتلك التقارير، يصبح المجال مهيئا أمام مجلس التجارة في السلع لمباشرة مهامه .

2- مضمون الرقابة :لمجلس التجارة في السلع أن يباشر اختصاصات متعددة عند تأسيس التكتلات الإقليمية:[1]

- للمجلس أن يبحث بعد فحص الاخطارات المقدمة، كيفية تكوين التكتل الإقليمي والتقارير المقدمة، ويصدر ما يراه مناسبا من التوصيات إلى الأعضاء بشأن الإطار، الزمن المقترح والإجراءات المطلوبة لاستكمال إنشاء هذه التكتلات؛

- لمجلس التجارة في السلع أن يبحث طلب التعديلات الهامة في الخطة والجداول المرفقة باتفاق تأسيس التكتل الإقليمي، كما يتلازم مع اختصاصات مجلس التجارة في السلع دخول أعضاء التكتل الإقليمي في مشاورات وفقا للمادة 28 مع الدول الأخرى غير الأعضاء، ونتيجة لفحص مجموعات العمل لمدى مشروعية التكتل الإقليمي في ضوء شروط المادة 24، فإن الباب يصبح مفتوحا لإقرار تحلل من نص المادة الأولى من الجات التي تقر مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وهذا التحلل و الإعفاء من حكم هذه المادة يتم من خلال مقتضيات المادة 25 ، والتي يصدر القرار بشأنها من المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية(المادة/3/9أ من اتفاقية مراكش.)

[1] مصطفى سلامة،"قواعد الجات" ، مرجع سبق ذكره، ص144 .

هذا إلى جانب المادة 24 ذاتها، وعند توفر شروط الحكم بمشروعية تأسيس التكتل الإقليمي، فالتحلل من شرط الدولة الأكثر رعاية يتم إما بطلب الإعفاء طبقا للمادة 25 أو بتطبيق المادة 24 ونستخلص مما سبق أن أوضاع التكتلات الإقليمية طبقا لنص المادة 24 من جات 1994 تثير تساؤلا عن اتجاه التجارة العالمية في مواجهة هذه التكتلات، هل سيتم بالتشدد أم بالتساهل؟ في ضوء اتفاقيات 1947 والذي كان طابعه العام التساهل والمرونة، وهذا ما سنتناوله في المبحث الأخير حول الإقليمية في مواجهة التعددية في مجال تحرير التجارة العالمية.[1]

المبحث الثالث :التفاعل بين الإقليمية والتعددية ومستقبلهما في مجال تحرير التجارة العالمية

لقد أدت التطورات المتلاحقة في مجال التكتلات الإقليمية، وتزايد عددها واتساع نطاقها إلى ضرورة الوقوف على مدى توافق العلاقة بينها وبين منظمة التجارة العالمية كإطار متعدد الأطراف لتحرير التجارة العالمية، وهو ما يستدعي استعراض ما تم إنجازه في إطار هذه المنظمة وما قدمته للتعامل مع التكتلات الإقليمية، وكذا التطورات الطارئة على هذه الأخيرة، لنتمكن من الوقوف على طبيعة علاقة التفاعل بين هذين الإطارين، والأبعاد التي تحكم كل منهما، والجوانب المتعددة لهذه العلاقة لاستطلاع ما قد ينتج عنها من تجانس وتوافر، ومن توافق وتضاد، وما إذا كانت ستسفر عن قضاء أحدهما على الأخر، أو تكاملهما ليصل العالم في ختام هذا التفاعل إلى تحقيق منطقة عالمية للتجارة الحرة تضم كافة الدول.

[1] مصطفى سلامة،"قواعد الجات" ، مرجع سبق ذكره، ص145 .

المطلب الأول : إنجازات منظمة التجارة العالمية

لقد نجحت منظمة التجارة العالمية في عاميها الأول والثاني في استكمال إنشاء هيكلها التنظيمي وبدأت بالفعل في ممارسة مهامها وحققت إنجازات مهمة نذكر منها: [1]

- شروع الأعضاء في تنفيذ التزاماتهم بالإخطارات، وإزالة كافة العوائق غير الجمركية وتخفيض الرسوم الجمركية وفقا لأحكام الاتفاقيات وجداول التنازلات فضلا عن تحرير العديد من قطاعات الخدمات، وتطبيق أحكام الشفافية والمعاملة الوطنية في هذا القطاع؛

- التزام الدول الأعضاء بأحكام اتفاقيات مكافحة الدعم والإغراق، وإجراءات الوقاية والاتفاقيات المنظمة للإجراءات المصاحبة للتجارة؛

- رغم كون التحرير المحقق في قطاع الزراعة تحريرا جزئيا، إلا أنه فاق في مداه أي تحرير أسفرت عنه التكتلات الإقليمية، وينطبق ذلك على قطاعي الملابس والمنسوجات، وكليهما يعتبر من القطاعات الحساسة للدول المتقدمة وذات الأهمية التصديرية للدول النامية؛

- تشرف منظمة التجارة العالمية على نظام متكامل وحازم لتسوية المنازعات، يعد اكثر شمولا من أية ترتيبات إقليمية في هذا الشأن، حيث يصدر النظام أحكاما ملزمة، إلا أنها قابلة للاستئناف، ويطبق هذا النظام مبدأ الإجراءات العقابية التبادلية.

–وافقت المنظمة على إنشاء لجنة دائمة للنظر في الترتيبات التجارية الإقليمية التي يتم الأخطار بها

---

[1] أسامة المجذوب،"العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 207.

للوقوف على مدى توافق أحكامها مع أحكام الإطار المتعدد الأطراف، وفقا لأحكام المادة 24 من اتفاقية الجات ومذكرتها التفسيرية في إطار الوثيقة الختامية لجولة أوروجواي؛

- دعا المدير العام للمنظمة إلى النظر في الاقتراح الذي نادت به الأطراف المشاركة في المؤتمر التجاري الدولي الذي عقد عام 2003 بمدينة بريسبين الأسترالية، و شارك فيه دول من أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وعدد من المنظمات الدولية ويدعو الاقتراح أعضاء منظمة التجارة العالمية للالتزام بخلق منطقة تجارة حرة عالمية Area Global Free Trade بإزالة كافة العوائق التجارية بحلول عام 2020 .

بعد هذا الاستعراض العام لما أنجزته منظمة التجارة العالمية منذ نشأتها ,ولكي يكتمل التقييم لابد أن نتناول أيضا الأبعاد المختلفة التي تحكم الإطار المتعدد الأطراف، وطبيعة هذه الأبعاد وتأثيرها على الناحية التطبيقية في عمل هذا الإطار الدولي، وتشمل هذه الأبعاد :بعد القانون الدولي,البعد الاقتصادي، البعد الفلسفي الأخلاقي، وبعد القانون المحلي[1] .

1-بعد القانون الدولي :وتمثل فلسفة التعددية الفكرة الأساسية والمنطق القانوني وراء التوصل لاتفاقيات عالمية وقيام مؤسسات دولية مثل منظمة التجارة العالمية لتضم الغالبية العظمى من مصادر التجارة في العالم.

وتدير هذه المنظمة عدة اتفاقيات تجارية، أهمها اتفاقية الجات التي تمثل الأساس الموضوعي

[1] أسامة المجذوب،"العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 208.

لكافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولات المفاوضات الثمانية التي أجريت في إطارها، كما تقوم على عدة مبادئ قانونية تمثل الأساس القانوني لتحرير التجارة العالمية تدريجيا من قبضة القيود المختلف إذا تم تطبيقها بصرامة والتزام تام، ولكن – ولأسباب تتعلق بالتطبيق العملي –لم تلقى هذه المبادئ تنفيذا صارما خاصة في ظل وجود إستثناءات عديدة (كمنح معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا) ورغم أن هذه الأخيرة تعتبر ضرورية ولها ما يبررها، إلا أنها لا تستخدم بالضرورة لتحقيق الأغراض المرسومة، فتحيد بالهدف الأساسي عن مساره.

ومن هذا المنطلق، وسعيا لتطوير أداء النظام التجاري متعدد الأطراف ومعالجة أوجه القصور فيه، نادى العديد من أنصار تحرير التجارة على أساس متعدد الأطراف، بضرورة التطبيق الفعال للمبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية من كافة الأطراف المتعاقدة لضمان تخفيض حقيقي للتعريفات والقيود الأخرى على التجارة وإزالة المعاملة التمييزية، و كل هذا بمعايير متساوية عبرالعالم، حتى يتمكن الاقتصاد العالمي من تحقيق استقلالية ملموسة عن قيود التشريع الوطني واللوائح الداخلية، فالتعددية وسيلة لجعل الاقتصاد العالمي أقل تقييدا، أو جعل الاقتصاديات الوطنية للأطراف المتعاقدة أكثر انفتاحا أمام بعضها البعض.[1]

2-البعد الاقتصادي: يعتبر مصطلح التجارة الحرة بمثابة البعد الاقتصادي للإطار المتعدد الأطراف ومن هنا فإن الموارد المتاحة عالميا سيتم تخصيصها بشكل أكثر كفاءة إذا ما تمت

[1] أسامة المجذوب،"العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 209.

إدارتها بفعل قوى السوق فقط، وبالتالي إذا لم يتأثر إنتاج أي بلد باللوائح الحكومية أو بضغوط أصحاب المصالح التي تعمل على تشويه المنافسة، فإن المنتجين غير الأكفاء سيتم طردهم خارج السوق، ويبقى المنتجون الأكفاء فقط وفقا لتصور اليد الخفية التي تكلم عنها الاقتصادي آدم سميث .

فالتخصيص الأمثل للموارد يتطلب وجود منافسة مثالية أو على الأقل قابلة للتطبيق وفاعلة، تأخذ بعين الاعتبار أن السوق مثله مثل المجتمع، هو عبارة عن نظام شديد التعقيد والتداخل يصعب التأثير فيه عن طريق اللوائح، كما أن محاولة تغيير هذا النظام هو أمر غير فعال. فتغيير أحد العناصر سينجر عنه تغيير عناصر أخرى بالتبعية لم تكن بالضرورة مستهدفة بالتغيير ,لذلك فإن البديل عن كل هذا هو أن تتوافق المصالح الفردية للدول بصورة تجعل تحرير التجارة بمثابة الخيار الأمثل من الناحية العملية، ويعتبر هذا البديل أو المسار هو المسؤول مسؤولية مباشرة عند ظهور وازدهار الإطار الإقليمي، لأن مثل هذا الهدف يسهل تحقيقه على نطاق مجموعة محدودة من الدول أكثر منه على نطاق دولي.[1]

وقد خضعت مسألة حرية التجارة لمداولات ومناقشات عديدة، وتم رفضها من طرف أنصار التجارة العادلة ،التي تتيح قدرا أكبر من تكافؤ الفرص والمشاركة في المكاسب والمخاطر وفق تنظيم إجراءي مقبول، وهو تصور يصعب تحقيقه في حالة التوصل لنظام تجاري حر تماما وفقا

[1] أسامة المجذوب،"العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 210.

لمطالب أنصار حرية التجارة.

ومن خلال تقييمنا للبعدين القانوني والاقتصادي لمنظمة التجارة العالمية، نجد أن الإطار القانوني يهدف إلى التخلص من اللوائح الحكومية مع وجود إستثناءات تسمح بقدر من الحمائية ,بينما الإطار الاقتصادي يقوم على فرضية حرية التجارة، رغم أن هذه الأخيرة لا تعني بالضرورة تجارة عادلة، مما يضع الأساس الاقتصادي للتعددية ممثلا في منظمة التجارة العالمية محل تساؤل وتقييم.[1]

3-البعد الفلسفي الأخلاقي: و يمثل مفهوم " القرية الكونية الصغيرة " الأساس الفلسفي وراء تحرير التجارة العالمية وخلو ممارستها من المعاملة التمييزية فالحمائية التجارية هي في الواقع خرق لحقوق الإنسان، لأنها تؤدي إلى عدم توفر بعض السلع و ارتفاع أسعار البعض الأخر، وبذلك فإن احترام حقوق الإنسان– على الصعيد التجاري –معناه عدم تطبيق سياسات حمائية، ويمكننا وصف هذا المفهوم بكونه البعد الأخلاقي لحرية التجارة.

4-بعد القانون المحلي :وفقا لأحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وطبيعتها الملزمة للأطراف المتعاقدة، فإنه يحق للدول تحديد كيفية تطبيق هذه الأحكام وفقا لما يقضي به دستورها الوطني، لكن لا يحق لها اختيار التطبيق من عدمه بمقتضى الدستور، معنى ذلك تحديد نطاق التطبيق أو الأحكام التي يتم تطبيقها، أو الأطراف التي تتمتع بالمعاملة التفضيلية دون غيرها.

[1] أسامة المجذوب،"العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 211.

وبذلك يتأثر تطبيق أحكام المنظمة العالمية للتجارة بالدستور الوطني كما تتأثر القوانين الوطنية أيضا بهذه الأحكام، وهو ما يطلق عليه"عملية مواءمة التشريعات الوطنية" حيث تلزم كافة اتفاقيات جولة الاوروجواي الدول أعضاء المنظمة بتعديل تشريعاتها الوطنية، وفقا لأطر زمنية محددة، لتتوافق في نهاية عملية المواءمة مع أحكام هذه الاتفاقيات، فلا يجوز لدولة أن تتنصل من التزاماتها بدعوى تطبيق القانون المحلي، بل يصبح لزاما عليها تعديل هذا القانون لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها الناتجة عن انضمامها لمنظمة التجارة العالمية. [1]

المطلب الثاني : التطورات الطارئة على الترتيبات الإقليمية

بعد أن تطرقنا إلى الإنجازات التي تحققت في الإطار الدولي، والأبعاد المختلفة التي تحكم توجهاته، ستناول بشكل عام ما تحقق على صعيد التكامل الإقليمي. والأبعاد التي تحكم هذا الإطار أيضا.

-أصبحت الترتيبات التكاملية الإقليمية أكثر تعقيدا و تشابكا، سواء من حيث الهياكل أو النطاق الجغرافي، كما ظهرت شبكة العلاقات التوسعية عبر الإقليمية لتصعيد التعاون الإقليمي، حيث تنشئ علاقات تكاملية بمستويات تحرير مختلفة مع دول أخرى خارج إطار التكتل، ولا تقتصر فقط على أعضائه كما أنها لم تعد تقتصر على القارة فقط، بل تمتد إلى الاستثمار الذي يحتل أولوية في العديد من التكتلات الكبرى الجديدة، باعتباره القوة الدافعة للتجارة والمسببة في تنميتها،

[1] Interregionalism: empirical and theoretical perspectivesDr. Heiner HänggiLecturer in Political ScienceUniversity of St.GallenOb. Lebernweg 44208 Nunningen, Switzerland

بالإضافة إلى مجالات جديدة أخرى؛

- تختلف أنماط المشروعات التكاملية المطروحة، فبينما يقوم التكتل الأوروبي على أساس الدخول في مفاوضات مباشرة حول موضوعات محددة وفقا لجدول زمني متفق عليه بين الأعضاء مما يوحي بتحولها إلى قلعة تجارية تحرر التجارة بين أعضاءها. بينما تطبق إجراءات حمائية صارمة ضد الدول غير الأعضاء في التكتل، وتتبع الدول أعضاء نمطا مختلفا يقوم على أساس الالتزام الذاتي بالتحرير ويتم تعميم النتائج علىAPEC سائر أعضاء التكتل وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، بل وعلى دول أخرى خارجة عنه، وهو ما يعرف بالإقليمية المفتوحة؛

- ما زال التردد يشوب تطلعات الاتحاد الأوروبي للتوسع باتجاه شرق أوروبا والمتوسط ,فبرغم ما تم تحقيقه من اتفاقيات مع العديد من دولهما لم تصل مضلة برشلونة إلى وضع إطار ديناميكي تنفيذي يحقق الطموح الأكبر لمنطقة تجارة حرة تضم أوروبا و المتوسط ومعهما شرق أوروبا[1]؛

–أحرز تكتل نافتا تقدما ملموسا على صعيد تحرير التجارة والاستثمار، بل وامتد نطاقه ليغطي مختلف السياسات الوطنية بمختلف المعايير ,بالإضافة لما تم الاتفاق عليه في ديسمبر1994 و 34 دولة لاتينية حول إقامة منطقة تجارة حرة للأمريكيتين في عام NAFTA 2005 بين في إطار مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية لنصف الكرة الغربي، بينما لم تسفر محاولات التقارب الحذر الأمريكية الأوروبية من خلال مبادرة عبر الأطلنطي عن التوصل إلى اتفاق تنفيذي حول

[1] Interregionalism: empirical and theoretical perspectivesDr. op.cit.

مقترحات إنشاء منطقة تجارة حرة عبر الأطلنطي مع القارة الأوروبية، لكون العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تتأثر بشكل كبير لأنهما يمثلان أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم، فتؤثر السياسات المطبقة في كل منهما على مصالح الآخر؛

-في وضع تصور للمستقبل والاتفاق على أهداف APEC رغم التقدم الذي حققه زعماء طموحة للتحرير الكامل للتجارة بحلول عام 2010 للدول الصناعية وعام 2020 للدول النامية من أعضاءه، لا يزال هناك العديد من العراقيل التي تقف دون تحقيق ذلك، خاصة بالنسبة للمنتجات الزراعية؛

-أما على صعيد التكتلات الأخرى شبه الإقليمية فلا تزال الجهود تبذل من أجل التوصل إلى تنفيذ مناطق التجارة الحرة دون قيود، لأن ذلك هو الهدف الأساسي لخططها وبرامجها المستقبلية؛

وتعتبر مسألة الحكم على الاتجاه الجديد نحو الإقليمية بالغة الصعوبة، نظرا لاختلاف الأنماط المطبقة في هذا الإطار، أو لمستوى التطبيق والتنفيذ الذي حققته أغلب التكتلات القائمة، ولكن هناك عدة أبعاد لابد من الرجوع إليها عند تقييم التوجه نحو الترتيبات التجارية الإقليمية، وهذه الأبعاد تتمثل في الآتي :[1]

1-البعد القانوني: يتمثل البعد القانوني للتكامل الإقليمي في مدى التشابه أو التعارض بين الأهداف التي تسعى التكتلات الإقليمية لتحقيقها ومدى تعارضها مع الاتفاقيات متعددة الأطراف.

[1]فؤاد أبو ستيت ،"التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة" الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2004، ص135 .

وذلك لأن التكتلات الإقليمية تعتمد إلى حد كبير على مدى التجاوب بين الدول لتحقيق الاندماج، حيث تهدف كلا من التكتلات الإقليمية و الاتفاقيات متعددة الأطراف إلى تحرير التجارة.

2-البعد الاقتصادي :يتمثل البعد الاقتصادي في مدى مساهمة التكتلات الإقليمية في خلق وتحويل التجارة بين الدول الأعضاء، فإذ أدى التكامل بين الدول إلى خلق التجارة، فإنه بذلك يكون قد ساهم مساهمة إيجابية في دعم اقتصاديات الدول الأعضاء، والعكس أيضا صحيح فإن التكامل الإقليمي قد يؤدي إلى تحويل تجارة أحد أعضائه من شركاء أكفاء خارج الإقليم إلى شركاء أقل كفاءة داخل الإقليم، ويعتبر هذا من الآثار السلبية للتكامل الإقليمي والتي تحد من فرص الرخاء سواء العالمي أو داخل الإقليم، وبالتالي فإن التكامل الاقتصادي الإقليمي يؤدي إلى زيادة رفاهية المجتمع الدولي، كما يؤدي إلى استغلال المزايا النسبية للدول الأعضاء، ويساعد على زيادة قوتهم التفاوضية.[1]

3-البعد السياسي: ويرجع هذا البعد إلى الوضع السياسي والجغرافي والأمثلة على ذلك كثيرة، فمثلا لا يرمي إنشاء الاتحاد الأوربي فقط إلى تحقيق أهداف اقتصادية، إنما يهدف أيضا إلى تحقيق أهداف سياسية ومالية ونقدية وفقا لما أسفرت عنه معاهدة" ماستريخت"، كما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية من اتفاقية النافتا، ويمكن القول أن البعد السياسي وراء التكامل يكمن في سعي الحكومات لضمان استقرار النظم السياسية من خلال تحقيق المنافع والمكاسب الاقتصادية المرجوة من التكتل، وكسب تأييد الرأي العام في حالة

[1] فؤاد أبو ستيت ، مرجع سبق ذكره ، ص136 .

تحسين الأداء الاقتصادي وتناقص معدل البطالة وتزايد معدلات نمو التجارة وتعزيز التعاون الأمني، ومن ثم وتحقيق الأمن القومي المشترك بمفهومه الشامل.

4- **بعد القانون الدولي:** تسمح المادة (24) من الجات بترتيبات التكامل الإقليمي والإعفاء من شرط الدولة الأولى بالرعاية للدول خارج الإقليم، وتمثل هذه المادة استثناءا رئيسيا من أهم أحكام اتفاقية الجات، وكذلك الأساس القانوني الدولي للترتيبات التجارية الإقليمية وهناك ثلاثة أسباب وراء هذا الاستثناء.

السبب الأول: إن الدول التي تطبق منطقة للتجارة الحرة يكون لديها من الخصائص المشتركة ما يجعلها بمثابة دولة واحدة من المنظور الاقتصادي، وبالتالي فإن القواعد التجارية لهذه الدول يجب أن تخضع اللوائح الداخلية، وليس لتلك التي يفرضها النظام العالمي.

السبب الثاني: ينظر العالم للتكامل الإقليمي على أنه خطوة هامة في تحقيق الرخاء العالمي.

السبب الثالث: الاعتقاد بأن التكتلات الإقليمية تسعى لتحقيق نفس الأهداف التي تسعى المنظمة العالمية للتجارة لتحقيقها.[1]

المطلب الثالث :التكتلات الإقليمية وعلاقتها التفاعلية بالإطار المتعدد الأطراف من حيث المزايا،التحديات، والمشاكل

في سياق تقييمنا للتكتلات الإقليمية وعلاقتها التفاعلية بالإطار المتعدد الأطراف نجد أن هناك عدة

[1] فؤاد أبو ستيت مرجع سبق ذكره، ص137 .

مزايا تتيحها هذه التكتلات، وبالمقابل عدة تحديات تطرحها ومشاكل تواجهها.[1]

أولا :المزايا التي تتيحها التكتلات الإقليمية

على صعيد المزايا، نجد أن هذه التكتلات تمكن المجموعة المتحدة التي تتشابه مصالحها من السعي معا لتحقيق هذه المصالح، وبالتالي فهي تسمح بتقدم أكبر على صعيد تحرير التجارة واستطلاع فرص التعاون بحثا عن هذه الأهداف على أساس إقليمي.

ومن ناحية أخرى تمثل الإقليمية ساحة مناسبة لتطوير أنماط جديدة للتعاون بين الدول حول القضايا الجديدة التي يطرحها النظام التجاري الدولي لعدة أسباب، أهمها:

- أن مشاركة عدد أصغر من الدول في العملية التفاوضية يجعل من السهل الوصول لتوافق الآراء حول هذه القضايا خاصة عندما لا يتم التوصل لأرضية مشتركة في المفاوضات السابقة في الإطار المتعدد الأطراف، أين يفضل التركيز على مجموعة محدودة، تعطي الفرصة للدول لتجريب مداخل مختلفة، مما يتيح للمفاوضات متعددة الأطراف الاستفادة من تجارب الإطار الإقليمي؛

- بإمكان الإقليمية أيضا كسر الجمود الناجم عن المصالح الوطنية للدول المنفردة التي تخسر من جراء اتساع المنافسة أو التعاون في مجال محدد، حيث يصبح في الإمكان تسهيل التجارة الدولية بسبب توصل التكتلات الإقليمية لتجانس اللوائح وإزالة القيود في إطار الإقليم، مما يتيح للمنتجين

[1] فؤاد أبو ستيت مرجع سبق ذكره، ص138 .

خارج الإقليم التعامل معه على كونه سوقا واحدة.

ثانيا :التحديات التي تطرحها التكتلات الإقليمية

إن التحديات التي تطرحها التكتلات الإقليمية تكمن في أنها قد تضع قواعد جديدة مغايرة لأحكام التجارة في إطار دولي أو عناصر تمييز جديدة، مما يثير المخاوف من إنشاء حصن تجاري إقليمي، كما أن مثل هذه التكتلات قد لا تقدم حلولا نهائية للقضايا العالمية، وربما تتسبب في تعقيد المفاوضات الدائرة حول هذه القضايا.

وفي هذا الإطار يرى مؤيدو الإطار المتعدد أنه من الصعب تبرير قيام التكتلات الإقليمية إلا إذا أدت إلى تحقيق الرخاء العام، سواء للأفراد أو الدول، عن طريق إزالة القيود التجارية، وبالتالي يمكن تبرير قيام هذه التكتلات إذا ما أدت إلى خلق المزيد من التجارة لا تحويلها، مع تخفيض القيود التجارية ضد غير الأعضاء. [1]

ومن هذا المنطلق، فإن هذه التكتلات يمكن تبريرها وفقا لشروط محددة، أولها :ألا تقتصر[1]فقط على تبادل الأفضليات التجارية من خلال إلغاء الرسوم ورفع القيود التقليدية مثل الحصص، بل يجب أن تذهب لأبعد ما يمكن تحقيقه على أساس متعدد في إطار منظمة التجارة العالمية، كما يجب أن تعمل على تعميق التجارة من خلال التعامل مع القيود الداخلية ضد التجارة، وكذا السماح بانضمام الدول الأخرى في المنطقة أو في الإقليم، وأخيرا أن تكون لديها القدرة على الاستمرار في

[1] أسامة المجذوب،"العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص212 .

التطور، وهناك أربعة عناصر أساسية تقييم آثار الترتيبات الإقليمية على التجارة الدولية، الحرية الفردية، الآثار التجارية، النظم اللائحية، المناخ السياسي.[1]

1-الحرية الفردية:

هناك اعتقاد سائد بأن تحرير التجارة هو إزالة القيود عن حرية مواطني الدولة في التخلص من ممتلكاتهم بالطريقة التي يرونها مناسبة، والدخول في تبادل طوعي للسلع مع الآخرين.

ويترجم هذا المفهوم إلى ضرورة تبادل منح التنازلات التجارية أثناء التفاوض مع دولة أخرى . ويرى أنصار حرية السوق في إطار إقليمي أن هذه الحرية يجب أن تكون الشرط الطبيعي للتجارة.

2-**الآثار التجارية:** يمكن القول أن التجارة الحرة تحسن الأحوال العامة لكافة الدول من خلال إتاحة الفرصة لخلق الثراء، ولكن تحت ظروف معينة فإن فتح الأسواق قد يؤدي فقط إلى تحويل التجارة، وهنا يظهر التهديد بتشويه التجارة وبالتالي عندما تنضم دولة ما إلى تكتل إقليمي، فإنها تخاطر باكتساب حرية اقتصادية قصيرة الأمد بينما تعوق فرص المكاسب المستقبلية، إلا أن ذلك لا يعتبر سببا كافيا لعدم انضمامها إلى التكتل.

3-**النظام اللائحي:** ويعد دور اللوائح أكثر أهمية في الحكم على الحكمة من التكتلات الإقليمية أكثر من الآثار التجارية، خاصة في ظل ما تعانيه الدول الصناعية الغربية حاليا، ويرجع ذلك أساسا إلى

[1] أسامة المجذوب،"العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص213 .

كون التناقضات الناتجة عن سياسات الدولة – بما فيها الضرائب المرافعة واللوائح الحكومية الصارمة وتوجيه الحكومة للاقتصاد –قد أفرزت مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية صعبة العلاج عن طريق تلك السياسة.

ويظهر هذا الوضع بوضوح في غرب أوروبا، فالبطالة هناك ضعف البطالة في أمريكا وبصفة مزمنة، ويتميز خلق الوظائف –خاصة في القطاع الخاص –بالتباطؤ الشديد، إن لم يكن منعدما تماما، في حين نجد الصناعات المتطورة تتواجد بكثافة أكبر في أمريكا واليابان اللتين تعانيان أيضا من مشكلات اقتصادية هيكلية، إلا أنها اقل مما هو في أوروبا، حيث يقدر العبء الإداري الفيدرالي الأمريكي بحوالي688 مليون دولار سنويا، وهو ما يتجاوز إجمالي الصادرات الأمريكية السنوية من السلع المصنعة[1] .

ورغبة من هذه الدول الكبرى من تفادي تطبيق برامج مكلفة للإصلاح الاقتصادي، فإنها تسعى لتصدير سياساتها الاقتصادية الفاشلة إلى المنافسين الجدد من خلال الترتيبات الإقليمية.

كما أن الصراع الدائر داخل الاتحاد الأوروبي حاليا هو أساسا صراع حول هذه السياسات والسياسة الزراعيةالمشتركة لأوروبا هي واحدة من أكثر السياسات المكلفة والمشوهة للتجارة، وهي جزء لا يتجزأ من سياسة الاتحاد الأوربي، وتستهلك حوالي ثلاثة أرباع ميزانيته.

وبالتالي فإن أي دولة تسعى إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي، قد لا تتعرض لمخاطر تحويل

[1] أسامة المجذوب،"العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص214 .

التجارة، بقدر ما ستجد من مخاطر وسلبيات في اللوائح التنظيمية التي قد تجد نفسها مضطرة للالتزام بها كشرط مسبق للعضوية، أو من منظور السياسات المستقبلية غير السليمة التي قد ترغم على قبولها.

وأوضح مثال على تصدير اللوائح السيئة، الاتفاقيات الجانبية لنافتا، حيث حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إرغام المكسيك لتقترب بلوائحها من المعايير الأمريكية للعمالة والبيئة، وبذلك فإن توسيع نافتا قد يؤدي إلى تدمير المزيد من الحرية الاقتصادية للدول الراغبة في الانضمام إذا ما تم توسيع أحكام البيئة والعمالة.

4-المناخ السياسي:

تعتبر مشكلات السياسة المحلية أيضا عنصرا رئيسيا يوضع في الاعتبار عند تقييم الحكمة من التكتلات الإقليمية، ولقد شهدت العقود الثلاثة التالية للحرب العالمية الثانية توافق آراء في الولايات المتحدة الأمريكية لصالح تجارة دولية أكثر حرية، ولكن في أواخر الثمانينات، حدث هناك تدهور خطير في المنطق السياسي للتجارة الحرة في ظل ظهور زعامات ذات شعبية واسعة تقود أعدادا هائلة من البشر، يدافعون عن السياسات الحمائية، ومن جهة أخرى برعت الولايات المتحدة الذي تنامى مؤخرا ليتضمن اتفاقيات[1] ، Managed Tradeالأمريكية في ممارسة النمط المدار للتجارة العقود الطوعية على الصادرات، والقيود الكمية على بعض الواردات(السيارات، الصلب)، وهذا

[1]Jagdish Bhagwati and Anne O. Kruger: " The Dangerous Drift to Preferential Trade Agreements", The American Enterprise Institute, Washington, USA, 1995, p. 154.

على سبيل المثال لا الحصر.

وتوحي هذه السياسات بأنه بدلا من السعي لتحقيق المزيد من فتح الأسواق من خلال منظمة التجارة العالمية أو التكتلات الإقليمية، فإن هناك اتجاها يفضل اللجوء إلى التدخل الحكومي الثقيل، وفقا لمقتضيات المصلحة الذاتية.

ونخلص مما سبق إلى أنه إذا كان بإمكان دولة ما الدخول في تكتل إقليمي بدون أعباء لائحية ثقيلة عليها، فعليها أن تفعل ذلك دون الاعتماد على الإطار متعدد الأطراف، لأن الاتفاقية الإقليمية ستعزز من نشاط قطاع الأعمال وجماعات المصالح الأخرى بشكل يتيح قوة مضادة لأنصار الحمائية، ويكسب هذه الدولة قدرة تفاوضية أكبر في الإطار الدولي، خاصة في موضوعات هامة مثل سياسات الاستثمار، هذا وإن التكتلات ٱلإقليمية لا تخلو من بعض المشاكل الفنية.

ثالثا :المشاكل التي تثيرها الإقليمية

اكتسبت التكتلات الإقليمية شعبية كبيرة بعد حقبة الستينات، وتم خلق العديد منها، ولكننا نجد قد عارضوا هذه Anne krueger و Jagddish Bhagwati عدد من الاقتصاديين المرموقيين مثل التكتلات باعتبار أنها لا تضمن تحسنا في الوضع العالمي بالإضافة إلى عدد من المشكلات الفنية، فقد أصبحت سياسات الاستثمار والمنافسة والسياسات اللائحية والقواعد حول الرشوة والفساد مؤخرا تندرج ضمن المسائل التجارية، وفي ظل العالمية الجديدة أصبحت التجارة [1]–وكذلك

[1]Jagdish Bhagwati and Anne O. Kruger: op.cit, p. 155.

الاستثمار – تحدث نتيجة لقرارات الشركات الكبرى في.

إطار استراتيجية إنتاج دولية كاملة، ولم تعد نتيجة لبدائل الاختيارات الاقتصادية المطروحة أمام الدول.

كما أن المنافسة في العديد من الصناعات قد أصبحت منافسة دولية، وبالتالي فالمؤسسات العالمية تنافس في منتجات عالمية في سوق عالمي، وفي ظل ذلك تؤثر اللوائح والقوانين الوطنية للمنافسة والرشوة في شروط المنافسة الدولية، مما جعلها تحظى باهتمام شريحة أكبر من المجتمع الدولي.[1]

ومن ناحية أخرى، فإن ظاهرة تكامل المنتجات ليست ظاهرة إقليمية، ولكنها تحدث في إطار عالمي، وبالتالي فإنه من الخطأ العمل على وقف التعاون على المستوى الإقليمي بين مجموعة مختارة من الدول، لأن ذلك قد يحمل معه مخاطر خلق منافسة بين التكتلات الإقليمية، وخطر خلق شريحة من المتمتعين بوضع متميز في إدارة الاقتصاد العالمي، وشريحة أخرى دائمة من غير المستفيدين بين الدول.

ولتحقيق التوازن لابد أن يتم تناول هذه المسائل في الإطارين الإقليمي والمتعدد الأطراف على حد سواء، والاعتراف بوجود حاجة لمستويات وسرعات مختلفة للتكامل لتحقيق مثل هذاالتعاون، باعتبار أن الهدف الأسمى لتطوير التعاون الدولي في هذه المسائل هو خلق مناخ يتيح

[1] غسان السنو، أحمد الطراح،" العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي" دار النهضة العربية، بيروت،2002 ، ص36 .

منافسة ذات كفاءة اقتصادية على المستوى العالمي.

وفي إطار هذا الهدف، أوصى المؤتمر الوزاري السنوي لعام 1995 لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أن تهدف المفاوضات متعددة الأطراف المستقبلية إلى ضمان فتح الاقتصاديات الوطنية أمام المنافسة الدولية.

المطلب الرابع :التفاعل بين الإقليمية والعالمية

لقد أدى تزايد عدد الترتيبات الإقليمية إلى تشعب العلاقة بين الإطارين الإقليمي والمتعدد الأطراف، وقد دفع ذلك بمجلس منظمة التجارة العالمية سنة 1996 ، إلى إنشاء لجنة اتفاقيات التجارة التفضيلية، والتي يتركز دورها في دراسة التكتلات الإقليمية في ضوء قواعد المنظمة وفحص الآثار المتكررة لهذه التكتلات والمبادرات الرامية إلى مزيد من التحرير للتجارة في الإطار المتعدد الأطراف والعلاقة بينهما، وكذا الدعوة إلى إنشاء تكتلات جديدة اقتداء بالنماذج الناجحة كالاتحاد الأوروبي[1] .

ويرى كثير من المحللين أن التكتلات الإقليمية في ظل المنظمة العالمية للتجارة قد ساعدت على عولمة الاقتصاد العالمي، في حيث يرى صنف آخر عكس ذلك ومن هنا نرى أنه من الصعب وضع تصور نهائي لشكل وطبيعة العلاقة بين منظمة التجارة العالمية والتكتلات الإقليمية، خاصة وأن هذه الأخيرة تتميز بالديناميكية المستمرة والتغير والتطور، لكن الدور الذي تضطلع به

[1] غسان السنو، أحمد الطراح، مرجع سبق ذكره ، ص37 .

المنظمة، يجعل كل المحاولات التكاملية تحت مراقبتها، نظرا لما لها من سلطات اتخاذ القرار في أمور الاقتصاد الدولي، وبالخصوص تحرير التجارة، الذي يعتبر الخطوة الأولى والأكيدة لإرساء دعائم أي تكتل.

كما أن النسخة الجديدة للمنظمة بعد جولة الأوروجواي قد خففت من مخاطر تحويل التجارة، وساعدت على ظهور وانتشار العديد من المبادرات الإقليمية وشبه الإقليمية، بل وتعدت إلى مبادرات عبر إقليمية . وأصبحت هذه التكتلات بمثابة وسيلة للتغلب على قيود التجارة المتبقية، وتجلى هدفها في تحقيق مزيد من التحرير للسلع الحساسة والخدمات الحيوية، ونستنتج من ذلك أن العولمة لم تأخذ موقفا سلبيا من التكتلات بل موقف احتواء تخدمه نصوص اتفاقيات أوروجواي [1] .

وقد أدت الترتيبات الإقليمية التي حققتها منظمة التجارة العالمية، إلى حدوث حالة من النشاط والديناميكية على مستوى الدول من مختلف المناطق في آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية، وأيضا في وسط وشرق أوروبا لإصلاح سياساتها الاقتصادية وتطبيق نظريات اقتصاد السوق الحر.

كما أدى هذا التطور والنجاح على الصعيد الوطني، إلى تزايد الشعور بالحاجة لمزيد من التعاون والتكامل بتطبيق النمط الاقتصادي الحر الجديد، بحثا عن الأسواق والمكاسب المشتركة، والتوصل لنظام متعدد الأطراف يحكم قواعد التجارة الدولية وينظمها.

إن ارتباط مصالح التكتلات الإقليمية المعاصرة بمنظمة التجارة العالمية يدعو إلى التفكير مليا فيما

---

[1] غسان السنو، أحمد الطراح، مرجع سبق ذكره ، ص38 .

ستؤول إليه العلاقات بينهما، فتيارات التجارة والاستثمارات الدولية التي تشكل نواة النظام التجاري الدولي تتمركز بالدرجة الأولى في الدول الصناعية الكبرى، وهذه الأخيرة لا تنفصل في علاقاتها عن منظمة التجارة العالمية بأي حال من الأحوال، وهذا من المرجح أنه سيقود التكتلات الإقليمية إلى الانصهار في ظل منظمة التجارة العالمية لأن موجات التحرير العالمي للتجارة وفق المنهج الإقليمي من المتوقع استمرارها حتى عام 2020 ، وبعدها ستنصهر في بوتقة واحدة لتشكل اتفاقية عالمية واحدة يتحول العالم بمقتضاها إلى منطقة تجارة حرة عالمية واحدة [1] .

ويخلق هذا التحول العالمي تخوفا لدى الكثير من الدول التي لم تجد لنفسها دليلا إقليميا تقتفي أثره و البحث عن تكتلات إقليمية ذات نطاق أوسع تحتمي فيها بدلا من بقائها خارج المنظومات الإقليمية، ولعل خير الأمثلة على ذلك ما نشاهده من سعي كثير من الدول – خاصة الصغيرة منها –إلى الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية " نافتا" ، فقد شجعت الآثار الاقتصادية الإيجابية التي نعمت بها المكسيك، الكثير من دول أمريكا الجنوبية للانضمام إليها تشكل كما أنه ، FTAA (Free Trade Area of the Americas)منطقة التجارة الحرة للأمريكيتين من المتوقع في حالة استمرار هذا التحول نحو اللحاق بركب التكتلات الإقليمية الأكبر اتساعا أن تتفكك كثير من الترتيبات الإقليمية الصغيرة لصالح الكيانات الإقليمية الكبرى، إذ نجد هذا على وجه الخصوص في حالة الانقسام الداخلي الذي يشهده مجلس التعاون الخليجي بعد انضمام البحرين إلى

[1] سامي عفيفي حاتم،" الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "، مرجع سبق ذكره، ص55 .

وتفكك عدد من الكيانات التجارية الإقليمية في القارة الإفريقية لصالح ، منطقة ال " NAFTA " نظام الشراكة الأوروبية –الإفريقية في إطار معاهدة بروكسل عام2000 معنى هذا أن المنهج الإقليمي، ما هو إلا مرحلة انتقالية تستعد فيها دول العالم لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف، تحت راية المنظمة العالمية للتجارة لأن الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة تجاه التكتلات الإقليمية، هو دور رائد يتجسد من خلال ارتباطها الوثيق بهذه التكتلات، ومختلف ترتيبات التجارة التفضيلية، وتبقى هذه المنظمة الحل الأمثل والطريق الأفضل، لمساعدة أي تكتل في التقدم وترسيخ مكانة دولية له ما لم يتم مخالفة قوانينها المسيطرة، خاصة وأن المنظمة في حاجة ماسة[1] إلى زيادة تحرير التجارة، لكن هذا لن يتأتى أبدا إلا بتوفر القدرة التفاوضية، التي تتعاظم في إطار التكتلات الإقليمية، التي يعتبر أمر بقائها مسلمة لا يختلف عليها اثنان، لأن الخطوات التي مر بها كل تكتل في بنائه – خاصة القديمة منها كالاتحاد الأوروبي –لا يمكن أن تعود بها إلى نقطة الصفر لأي سبب من الأسباب، خصوصا وأن كل المعطيات الدولية الحالية تشجع التوجهات الإقليمية، وتحث على بنائها في كل أنحاء العالم، ليجمع بينها التعاون الاقتصادي من جهة والصراع السياسي من جهة أخرى، لكنها حتما ستستجيب لمتغيرات المرحلة القادمة، فالتعاون الإقليمي يتطلب تحقيق تحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي كخطوة هامة وضرورية للاستفادة من الوفورات النسبية الناتجة عن اقتصاديات الحجم الكبير، وهذا ما يبرر توسيع عضوية التكتلات الإقليمية تدريجيا دون تقيدها، لأن العضوية المفتوحة، والتوسع المستمر للتكتل من خلال قبول أعضاء

[1] سامي عفيفي حاتم" الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية "مرجع سبق ذكره، ص56 .

جدد من شأنه المساهمة في استكمال المشروع العالمي لإقامة منطقة تجارة حرة عالمية، وإحداث عملية التقارب لتحقيق تكتل واحد، حيث تخفض التعريفية الجمركية الخارجية المفروضة بين التكتلات المختلفة إلى أدنى مستوى لها، وبذلك يمهد الطريق للتحرير الكامل للتجارة الدولية.

ومن هنا نختلف مع الرأي الذي يعتقد أن مثل هذه التكتلات ستؤدي في النهاية إلى تفتيت النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف من خلال تبادل المزايا والأفضليات في إطار التكتل وفرض سياسات حمائية تجاه الأطراف خارج إطاره سواء دولا منفردة أو تكتلات أخرى.

بل نتفق مع الرأي الذي يعتقد أن مثل هذه التكتلات ستساهم في النهاية في تعزيز النظام التجاري الدولي وتحريره من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات وتعميم الافضليات الممنوحة لأعضاء التكتل على سائر أعضاء منظمة التجارة العالمية.[1]

[1] سامي عفيفي حاتم،" الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص57 .

خلاصة

لعله من النتائج الملفتة للنظر، والتي تدعو إلى وجود إمكانية إحداث التوافق بين العولمة والإقليمية، تلك النتيجة التي تتلخص في أن الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية ولو في نطاق الإقليم الاقتصادي للتكتل وهو ما يولد درجة تحرير أبعد مما تحدثه اتفاقيات تحرير التجارة العالمية في ظل العولمة، بل إن تحرير التجارة داخل الإقليم قد يولد آثارا للتجارة خارج الإقليم، فتحرير التجارة يؤدي إلى زيادة الدخل، وبالتالي فإن ذلك يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل، فتزداد التجارة العالمية وتحدث نقاط تلاقي بين العولمة والإقليمية.

ونستخلص مما سبق أن التعارض بين العولمة والإقليمية يمكن حله وجعل كل منهما سندا وعونا للآخر، إذا رعي في كل منهما الإنصاف في المعاملة وتحقيق المنفعة للجميع وعدم الاهتمام بالمصلحة الخاصة وحدها .ويمكن أن تكون الإقليمية إضافة كبيرة للعولمة ووسيلة لها إذا كانت مفتوحة، كما أن العولمة إذا كانت منصفة فستمكن الإقليمية من أداء الدور المنوط بها.

وكل ذلك يشير إلى إمكانية التكامل والتناسق بين العولمة والإقليمية في سبيل تدعيم الهدف النهائي ألا وهو تحرير التجارة العالمية.

خـــاتــمة عامـــة

وضعت المتغيرات والمستجدات التي شهدها العالم الاقتصادي في نهاية القرن العشـــرين العالم على مشارف مرحلة تاريخية جديدة، تبرز فيها أهمية التكتلات الاقتصـــادية الإقليميـــة التي أصبحت أحد معالم النظام الاقتصادي العالمي الراهن، حيث لم يعد أمام الـــدول ســـوى اللجوء إليها خاصة أمام اتساع نطاق العولمة وتحدياتها المختلفة وظهور المنظمـــة العالميـــة للتجارة، وبالتالي لا مكان للاقتصاديات الصغيرة والمنفردة في ظل هذه الظروف.

لذا نجد أن الواقع الذي أفرزته نهاية القرن العشرين فرض على مختلف الدول خاصـــة المتقدمة، التفكير والاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية أو تفعيل القائم منها بما يحقق لها أكبر المنافع، ومراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب عمل هذه التكتلات، فأصبح التعاون والتكامل الإقليمي السمة الغالبة التي تحكم العلاقات الدولية والإقليمية في الوقت الراهن .

ومع توسع نطاق العولمة وعدم وجود الوعي الكافي لدى معظم حكومات وشعوب الدول النامية لهذه الظاهرة، سوف يستمر اتساع الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة خاصة فيما يتعلق بالفجوة الرقمية، وبذلك تفقد الدول النامية القدرة على المنافسة الدولية فتتعرض للتهميش أكثر في ظل النظام الاقتصادي الراهن، الذي يرغم الاندماج فيه دون تـــوفر شـــروط اقتصـــادية وسياسية وحضارية لهذه الدول، كما أنها تتحول إلى ســـوق اســـتهلاكية لمنتجـــات الـــدول المتقدمة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الجهود لازالت منصـــبة علـــى تـــأمين البعـــد الاقتصادي والتنموي للدول النامية للتعايش مع التحولات الاقتصادية، وإزالة حالـــة العزلـــة والتهميش والقضاء على الفقر وتحسين مستوى دخل الفرد وغيرها.

من هذا المنطلق يمكن صياغة أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خـــلال معالجتنا لموضوع بحثنا فيمايلي:

النتـــــائج:

- التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي يشهده العالم حاليا(الصيغة الجديدة) يختلف كثيـــرا عن ذلك الذي يشهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية (الصيغة القديمـــة)، فأصـــبح عملية متعددة الأوجه ومتعددة القطاعـــات وتغطـــي نطاقـــا كبيـــرا مـــن الأهـــداف الإستراتيجية وليس فقط التجارية، بهدف الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتمـــاعي للدول الأعضاء وحل المشكلات التي تواجهها وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي، ويرجع هذا الاختلاف أساسا إلى التغيرات التي طـــرأت علـــى البيئـــة الاقتصـــادية والاجتماعية والسياسية العالمية؛
- يختلف التكامل الاقتصادي بين مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول النامية فـــي متطلباته وآلياته وذلك لاختلاف الظروف السائدة في كل مجموعة، فأصـــبح الأمـــر يتطلب التشخيص الدقيق لهذه الظروف على مستوى كل دولة خاصة في ظل الظروف الراهنة، وإعادة النظر في المناهج الخاصة بالتكامل الاقتصادي التقليدي، لذا تولـــدت أفكار التكتلات الإقليمية الجديدة؛
- غياب الإرادة السياسية تعوق قيام التكامل الاقتصادي حتى وإن كانت مقوماته الأخرى متوفرة، فيصعب النظر للتكامل الاقتصادي بشكل معزول عن المشروع السياسي، لأن هذا الأخير من شأنه إزالة عقبات كبيرة من أجل الوصول بأهداف التكامل الاقتصادي

إلى مستويات أرقى. فكان العامل الأساسي لنجاح الاتحاد الأوربي هو تـــوافر الإرادة السياسية للقيادات الأوربية التي اتخذت قرار إنشاء تكتل اقتصادي هدفا أسمى يجـــب الوصول إليه، بالرغم من الاختلافات بين الدول الأعضاء في التكتل في الكثير مـــن المجالات التي لم تؤثر على العمل التكاملي والتعاوني هذا ما يجعلها تتميز عن بـــاقي التكتلات الأخرى؛

- أصبحت العولمة حتمية يفرضها الوضع الاقتصادي العالمي الراهن، لذلك العيش فـــي عزلة عن العالم وما يجري فيه أصبح أمرا صعبا للغاية، لأن فكرة الانعـــزال غيـــر واردة في عالم يزداد تشابكا وتعقيدا، كما أن النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم أصبح أمرا صعبا على الدول منفردة تحقيقها، لذلك أصبح الانضمام إلى تكتل إقليمـــي أمـــرا ضروريا لتفادي التهميش من إطار الاقتصاد العالمي. هذا ما يؤكد لنا صحة الفرضية الأولى والفرضية الثانية؛
- البحث في التكتلات الاقتصادية في الوقت الراهن أصبح يأتي في إطـــار متغيـــرات وتحديات هامة، وذلك قصد التقليل من آثار هذه التحديات وحماية المصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى للدول الأعضاء في التكتل.
- زاد الاهتمام بالتكتلات الاقتصادية ولكن بالصيغة الجديدة بعد قيـــام منظمـــة التجـــارة العالمية التي أعطتها دفعة قوية باعتبار هذه التكتلات وسيلة للوصول إلـــى تحريـــر التجارة العالمية، فهي إذن لا تتعارض مع أحكام وأهداف المنظمة، إلا أن تعددها يخلق الكثير من المشاكل والصعوبات ويخلق الكثير من المنازعات التجاريـــة بـــين الـــدول

الأعضاء، فيتعين على المنظمة العالمية للتجارة إعادة النظر في النصوص القانونيـــة التي تحكم التكتلات الاقتصادية بشكل دقيق وواضح خاصة بعد ظهورهـــا بصـــيغتها الجديدة.

الاهداف و التوصيات:

1-أن التكتلات الاقتصادية الناجحة على المستوى الدولي، هي التي تتعلق بالدول المتقدمة والدول الصناعية الناشئة، والتي تسعى إلى تحرير التجارة العالمية، مما يؤكد أن قناعة هذه الدول للوصول إلى نمو اقتصادي مرتفع، ومزيد من الرفاهية تمر عن طريق إنشاء تلك الترتيبات الإقليمية، بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الدول النامية في آسيا وفي أمريكا اللاتينية بدأت تدرك الأهمية القصوى التي توفرها التكتلات، فأضحت تفكر في مسايرة العولمة الاقتصادية، والبحث بكل السبل للولوج في مسرح هذه التكتلات الإقليمية، مما يبرز أن مسار هذه الأخيرة سوف يتجه نحو التنامي مستقبلا.

2-أصبحت الكرة في ملعب التكتلات الإقليمية الدولية، خاصة مع تعاظم دورها في الاقتصاد العالمي، إذ تشكل هذه التكتلات إطارا وآلية لتكامل واندماج الاقتصاديات التي يجمعها تجاور جغرافي، ومصالح مشتركة، كما يمكن أن تشكل قدرة تفاوضية فعالة من خلال اتحاد مختلف القوى فيها، كما أن اعتماد هذه التكتلات على مبدأ التجارة الحرة جعلها تصبو إلى أفق أوسع، بعد أن حققت هذا الشرط بين الدول الأعضاء، وذلك باعتمادها على اتفاقيات التجارة التفضيلية في إطار منظمة التجارة العالمية.

3-يحتل الاتحاد الأوروبي ونافتا المراتب الأولى عالميا في ترتيب التكتلات الاقتصادية لكن

هذا لا يعني أن النجاح التكاملي حكر على الدول المتقدمة، بل بالعكس، تثبت تكتلات أخرى من العالم النامي كالآسيان ومركسور مثلا، نجاحا يعرف بالمعجزة، كما تضاهي في أسواقها ونسبة الدخل القومي لها التكتلات الكبرى.

4-لقد أثارت أبعاد التوسع المطرد في التكتلات الإقليمية وتشابك علاقتها بالإطار المتعدد الأطراف المتمثل في منظمة التجارة العالمية، العديد من الآراء حول طبيعة هذه العلاقة، حيث يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن هذه التكتلات قد تؤدي إلى تفتيت النظام التجاري الدولي من خلال تبادل المزايا والأفضليات في إطار التكتل، وفرض سياسات حمائية تجاه الأطراف الأخرى غير المنتمية له، غير أنه من النتائج الملفتة للنظر، والتي تدعو إلى وجود إمكانية إحداث التوافق بين العولمة والإقليمية تلك النتيجة التي تتلخص في كون الاتجاه نحو تكوين المزيد من التكتلات الإقليمية ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية ولوفي نطاق الإقليم الاقتصادي للتكتل، وهو ما يولد درجة تحرير أبعد مما تحدثه اتفاقيات تحرير التجارة العالمية في ظل العولمة، بل إن تحرير التجارة داخل الإقليم قد يؤدي إلى آثار مولدة للتجارة خارج التكتل، فزيادة الدخل داخل التكتل تسفر عن زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة العالمية، وتصبح التكتلات الإقليمية عامل بناء ونقطة انطلاق نحو إزالة الحواجز وتحقيق مزيد من انفتاح الأسواق وتحرير التجارة العالمية.

5-ضرورة تواؤم التكتلات الاقتصادية الإقليمية مع منظمة التجارة العالمية، لأن إنشاء هذه التكتلات يخضع لقيود عديدة وضعتها المنظمة العالمية للتجارة، للحد من عدم تناسقها مع العولمة والعمل على توافقها مع مبدأ عدم التمييز، والحد من آثارها الضارة على الدول غير

الأعضاء، وهذا ما شملته المادة الرابعة والعشرين من اتفاقية منظمة التجارة العالمية (الجات)، بما يدعم الهدف النهائي وهو حرية التجارة العالمية.

6-نختلف مع الرأي الذي يؤمن بأننا متجهون نحو انقسام العالم إلى تكتلات متناحرة بدلا من الانفتاح على التجارة الدولية، ونساند الرأي الذي يرى تكامل وتفاعل هذه التكتلات مع الإطار المتعدد الأطراف ليصل العالم إلى تحقيق منطقة عالمية للتجارة الحرة، خاصة في ضوء القدر الكبير من التداخل والتشابك بين هذه التكتلات سعيا نحو التحرير الكلي للتجارة العالمية.

وأخيرا فإن ما يمكن به ختم هذه الدراسة هو أن معظم المبادرات لإنشاء الترتيبات الإقليمية قد نجحت في الدول المتقدمة وبعض الدول الصناعية الجديدة، رغم وجود بعض النتائج السلبية والمتباينة بين الدول الأعضاء، الأمر الذي يبرز الإرادة السياسية الصريحة للارتقاء إلى مستوى أفضل، أما النقطة التي تلفت الانتباه هو أن معظم التكتلات في إفريقيا وفي الدول العربية قد فشلت، الأمر الذي يطرح علامة استفهام.

ومن ثم فعلى الدول النامية عموما والدول العربية خصوصا، التفكير جديا وبسرعة لضمان مصالحها الاقتصادية، إما عن طريق التوصل لترتيبات إقليمية ملائمة أو عن طريق إنشاء تكتلات جديدة، مما يضمن لها مسايرة مختلف التغيرات العالمية في وقت أصبحت فيه ظاهرة التكتلات التجارية العملاقة تفرض نفسها وتتمايز على امتداد القارات جغرافيا وسياسيا، حيث بدأ النظام الاقتصادي العالمي الجديد في غضون ذلك بالتشكل كحتمية أفرزتها ظروف انتهاء الحرب الباردة، واحتدام الصراع من أجل اقتسام الأسواق بين القوى الكبرى وبسط نفوذها التجاري تحقيقا لمبدأ تعظيم المنافع ولو على حساب إفقار الجار، وفي ظل نظام كهذا قائم على

عدم التكافؤ والمساواة لا يصبح هناك مكان للبلدان الصغيرة إلا بتوحيد جهودها وتنسيق مواقفها وتعزيز تعاونها الإقليمي، ليس فقط من منطلق الدفاع عن الذات والحفاظ على المصالح القومية في عالم الحيتان، وإنما لأن الانعزالية لم يعد لها ما يبررها بسبب ضيق نطاق السوق ومتطلبات التخصص الإنتاجي والتقدم التكنولوجي والمنافسة الحادة، مما يعطي للتكتل بين البلدان النامية أهمية حيوية قصوى.

قائمة المراجع

الفصل الأول:
الاطار النظري للتكامل الاقتصادي

الفصل الثاني:
تجارب التكتلات الاقتصادية الإقليمية الرائدة فى العالم

الفصل الثالث:
مستقبل التكتلات الاقليمية في اطار العولمة

مقدمة عامة

خاتمة عامة

دعاء

(يا رب لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت و لا باليأس إذا اخفقت و ذكرني ان الإخفاق هو التجربة التي تؤدي إلى النجاح)

(يا رب إذا اعطيتني نجاحا فلا تأخذ تواضعي و إذا اعطيتني تواضعا فلا تأخذ إعتزازي بكرامتي)

(ربي إغفر لي و لوالديا و للمؤمنين يوم الحساب وقنا عذاب النار)

(رب إرحم والدي كما ربياني صغيرا)

(اللهم أتينا في الدنيا حسنة و في الآخرة حسنة وقنا عذاب النار)

بسم الله الرحمن الرحيم

❋و قالوا الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لو لا أن هدانا الله ❋

صدق الله العظيم

اهـــــداء

الحمد لله الذي نفتتح بحمده الكلام و الحمد لله الذي حمده أفضل ما جرت به الأقلام، سبحانه لا نحصي له ثناءاً عليه هو كما أثنى على نفسه وهو ولي كل إنعام.

إنه لا يسعني في هذه اللحظات التي لعلني لا أملك أغلى منها أن أهدي ثمرة هذا العمل إلى الذي يخفق له قلبي باستمرار ، ضياء قلبي و نور بصري:

"سيدنا و حبيبنا محمد عليه أزكى الصلاة و أفضل التسليم"

فضاء المحبة و بحر الحنان، ريحانة الدنيا و بهجتها: "أمي الغالية"

الذي علمني أن الحياة كفاح و نضال و نصرة الإسلام: "أبي العزيز".

إلى الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود : "أخواتي"

الى كل الاقارب و الاصدقاء ... إلى من قيل فيهم رب أخ لك لم تلده

إلى من ذكرهم القلب و نسيهم القلم، إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم الصفحة، وإلى كل من يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله.

ايمان

اهـــــداء

الحمد لله الذي فاوت بحكمته بين المخلوقات، و رفع المؤمنين الذين أوتوا العلم درجات، قل هل يستوي الذين يعلمون و الذين لا يعلمون، كما لا تستوي الأنوار و الظلمات، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له في ألوهية و ربوبية و ماله من الأسماء الحسنى و كامل الصفات، وأشهد أن محمداً عبده و رسوله.

الى من اراه نواتي الاولى في عالمي الصغير، الى من تجتريه الحيرة و القلق عند كل غياب لي، الى بستان الحب الى وجه لن تنطفئ محبته في قلبي الى الابد، الى من اقتسم معي الروح،و الفؤاد و غذاني انفاس الفل و الياسمين " ابي العزيز "

الى من حملتني في الظلمات،و هنا على وهن التي الجنة تحت اقدامها،الى من فتحت احضانها لهذا الجمال،عفوا فهي الجمال كله، فكانت لي سندا عند كل عثرة و منديلا حاملا اثقلته بدموعي، الى من جعلتني اسبح في بحور الحب و الامان "امي الغالية"

الى اخوتي الثلاث،رشيد و زوجته و ولداه "بدر الدين و مريم"،حفظهما الله،الى عمر و زوجته و ابنتهم الكتكوتة"اكرام" و الى علي الاخ الشقي الذي احبه كثيرا و اتمنى له كل النجاح في حياته.

الى اخواتي ام الخير و زوجها و اولادهما"نسرين اية ادم"الى كريمة و زوجها

الى من منحني الحب و الحنان،و ساعدني كثيرا في انجاز هذا العمل الى من تفهمني و احبني، خطيبي العزيز "لعموري" و كل عائلته الكريمة.

الى جميع الاهل و الاقارب خاصة، جدي العزيز اطال الله في عمره و امده الصحة انشاء الله.

الى ادرع المحبة، سرب طيور الصباح، المحلقة في ارضية الوفاء،و الصداقة اليكي:

ايمان، حياة، سعيدة، ليندة، سارة، حسينة، امال ك، امال م، فتيحة، فايزة...

و الى كل امة محمد صلى الله عليه و سلم.

جميلة

كـلمــة شــكــر

أولا و قبل كل شيء نحمد الله تعالى و نشكره الذي وفقنا لإتمام هذا العمل.

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم.

(من إصطنع إليكم معروفا فجازوه ، فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد شكرتم ، فإن الله يحب الشاكرين).

لا يسعنا ونحن في هذا المقام ، إلا أن نتقدم بواسع الشكر و التقدير إلى من لم تبخل علينا بنصائحها و إرشاداتها لإكمال هذا العمل ، كما نشكر لها طول صبرها في تحمل قراءته و تصحيح فصوله ، إلى أستاذتنا و مشرفتنا الأستاذة : قاسيمي اسيا

و الشكر الكبير إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد لإتمام هذا العمل و لو بكلمة، بدعوة أو حتى بابتسامة.

شــكرا

إهداء

الحمد لله الذي وفقني إلى هذا وبفضله عز وجل تمكنت من إنجاز هذا العمل أهدي ثمار جهدي ونجاحي إلى من قال فيهما عز وجل: {وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربّ ارحمهما كما ربياني صغيرا}

إلى من هي أندي من قطرات الندى وأصفى من ماء الدجى إلى المثل العالي والقدوة الصارخة رمز الإرادة إلى من تفرح لفرحتي وتحزن لحزني إلى من رافقتني دعواتها في كل خطوة من خطوات حياتي إلى من ضحت بنفسها من أجلي إليك "أمي الغالية" إلى من أستمد منه قوتي واستمراريتي، من ألبسني ثوب مكارم الأخلاق والأدب من كان قدوة أقتدي بها، إليك "أبي العزيز"

إلى من كانت بسمتهم ونظرتهم تبعث في نفسي القوة وحب الحياة أخوتي الأعزاء:"آسيا وخديجة وأسامة ومصطفى".

إلى كل العائلة الكبيرة أعمامي وأخوالي وخالاتي وعماتي وجدي و جدتاي أطال الله في اعمارهم إلى أصدقاء الدراسة، زميلات و زملاء العمل إلى كافة الأساتذة والمعلمين في جميع الأطوار إلى كل من يعرف حمودي نادية والحمد لله رب العالمين.

نادية

قـــائمـــة المـــراجـــع

I- قائمة الكتب بالعربية:

1- السنو غسان، أحمد الطراح، العولمة والدولة، الوطن والمجتمع الدولي بيروت :دار النهضةالعربية،2002

2- أحمد سيد مصطفى، تحدياتت العولمة والتخطيط الاستراتيجي، ط2، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، القاهرة، 1999.

4- أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، ط1، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1996.

5- أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية ، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001.

6- إسماعيل العربي، التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

7- إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.

9- إكرام عبد الرحيم عـوض، السـوق الشـرق أوسـطية ، مركـز الحضـارة العربيـة، مصر،2000.

10-بكر مصباح تنيرة، الوطن العربي في المنظور الاستراتيجي للاتحاد الأوربي ، التحديات والطموح، مجلة شؤون عربي ، صيف 2002.

11- توهامي، إبراهيم، د .إسماعيل قيرة، د .عبد الحميد دليمي، العولمة والاقتصاد غير الرسمي عين مليلة :دار الهدى للطباعة والنشر،2004

12- جون وليامسون وآخرون، التكامل النقدي العربيمركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1981.

13-سلامة، مصطفى، **قواعد الجات)** بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1998

14- حسين زكي أحمد، وهبي غبريال، إفريقية والتكتلات الرأسمالية الأوربية، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة، بدون سنة نشر.

15- حسين عمر، "التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر"، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998

16 - حسين عمر، الجات والخصخصة والكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية مشكلات اقتصادية معاصرة، دار الكتاب الحديث، مصر، 1997.

17- حمدي رضوان وآخرون، التطور الاقتصادي والموارد الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2000.

18- حمدي رضوان، الاقتصاد الدولي، الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2002.

19- حميد الجميلي، دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، 1998.

20-حربي موسى عريقات- التحديات التي تواجه تجارب التكامل الاقتصادي العربي، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي ، الجامعة الأردنية، عمان، 20-22 سبتمبر.

21- دنيا عبد الله الدباس، التكامل النقدي العربي، دائرة الأبحاث والدراسات، الأردن، فيفري 1986.

22- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.

23- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية القاهرة، الدار المصرية اللبنانية،2005

24- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط2، الجزء الثاني، الدار

25- سامي عفيفي حاتم، أوربا الموحدة 1992 وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي الغربي، شركة التصدير والاستيراد، القاهرة، 1990.

26- سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، ط4، جامعة حلوان، القاهرة، 2003.

27- سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية وجات 94، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر،؟، 1997.

28- سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة – الكوميسا،

مجموعة الـــ15، أوربا الموحدة، المشاركة الأوربية الإفريقية المتوسطية، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.

29- صالح الأمين الأرياح، سعيد محمد خليفة الأطرش، السوق الأوربية الموحدة 1992 وانعكاساتها على العلاقات الاقتصادية العربية الأوربية، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، أفريل 1992.

30- عبد الحميد، عبد المطلب، العولمة الاقتصادية :منظماتها، شركاتها، تداعياتها ،الإسكندرية،الدار الجامعية،2006

31- عبد الحميد، عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث11سبتمبرالقاهرة :مجموعة النيل العربية،2003

عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

32- عبد العزيز هيكل، الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية، ط1، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1976.

33- عبد العزيز عجيمية، فصول في الاقتصاد العربي، الدار الجامعة، بيروت، 1988.

34- عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.

35- عبد الناصر نزال العيادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، ط1،

دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

36-عبد الوهاب حميد رشيد، " الدور التكامل للمشروعات العربية المشتركة ، الطموحات والآداء"، كاضمة للنشر والترجمة والتوزيع ، مصر، 1985

37-عبد الوهاب حميد رشيد ،" التكامل الإقتصادى العربي"، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،1977

38- عبد الهادي يموت ونجيب عيسى، مدخل إلى دراسة التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1978.

39- فؤاد أبوستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004.

40- كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعة، بيروت، 1988.

41- كامل بكري، التكامل الاقتصادي ،المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر ، الاسكندرية، 1984.

42- محمد حامد عبد الله، "الاقتصاد الإقليمي مع التطبيق على الدول العربية"، جامعة الملك سعود، السعودية 1998

43- محمود إبراهيم محمود الشافعي،" التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على النظام التجاري العالمي"، دارالنهضة العربية،القاهرة،2005

44- محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجارتها وتوقعاتها، ط1، الجزء الأوّل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

45-محمد رئيف مسعد عبده ،" التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية"، دار الثقافة العربية ، القاهرة ،2005

46- محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومعزاها لتكامل العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004

47-محمد هشام خواجكية،" التكتلات الاقتصادية الدولية"، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب،1972

48-مغاوري شلبي علي، اليورو، الآثار على اقتصاد البلدان العربية، ط1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2001.

49- منير الحمش، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، تأملات في الفكر والنمو والأزمات، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.

50- موريس شيف ول، ألن وينترز، التكامل الاقليمي والتنمية ، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، ترجمة كوميت للتصميم الفني، القاهرة، 2003.

51- يسرى الجوهري، دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية، منشأة المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية، 1975.

52-يمن الحماقي،" التطور الاقتصادي، كلية التجارة"، جامعة عين الشمس، مصر، بدون سنة نشر

II- <u>قائمة الكتب بالفرنسية</u>:

1 -FRANçOIS GAUTHIER, Relation Economique Internationale, 2ème édition, Les Presses de l'Université lava sainte.Foy, Canada, 1992.

2-Jagdish Bhagwati and Anne O. Kruger: " The Dangerous Drift to Enterprise Institute, Preferential Trade Agreements", The American Washington, USA, 1995

3 - JEAN BOULOUIS, Droit Institutionnel de l'union européenne, 6 éme

édition, Montchrestien, delta, Paris, 2004.

4- JEAN MARC LOREL, Droit et pratique de l'union Européenne, 3 éme édition, Gualino éditeur, 2001.

5-HERVÉ JUVIN, Stratégies pour l'euro, Edition les dzinns, Paris, 1998.

6-Interregionalism: empirical and theoretical perspectivesDr. Heiner HänggiLecturer in Political ScienceUniversity of St.GallenOb. Lebernweg 44208 Nunningen, Switzerland

7-YADWIGA FOROWICZ, Economie Internationale a l'heure des grandes Transformation, Beau chemin, CANADA, 1998.

III- <u>قائمة الرسائل والأطروحات</u>:

1-عبد الناصر طلب نزال،" النزعة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومغزاها بالنسبة للوطن العربي"، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002 ، ، نقلا عن دراسة مقدمة إلى مؤتمر السكان والهجرة في منطقة المتوسط، الذي عقده المجلس الأوربي في مايوركا الاسبانية،15- 1996/10/17 .

2 - PHILIPPE ETIENNE, Le Projet de la Zone de Libre Echange Des Amériques et Les Repenses Stratégiques de l'Europe et de l'Asie, Thèse de doctorat, Paris, 1998.

VI- <u>قائمة الدوريات والنشريات</u>:

1- مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 01، مارس 1999.

2- // // ، العدد 02، جويلية 2004.

3- مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد 172، جانفي 1996.

4- // // ، العدد 125، جويلية 1996.

5- // // ، العدد 64، مارس 2000.

6- // // ، العدد 155، جانفي 2004.

7- // // ، العدد 157، جويلية 2004.

8- مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد 02، ديسمبر 1999.

9- مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 9، ديسمبر 1999.

10- // // ، العدد صيف 2002.

V- <u>المؤتمرات والملتقيات والندوات</u>:

1- الملتقى الدولي الأول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، 18- 20

3أفريل 2005، جامعة عمار ثلجي، الأغواط.

2- مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، 20، 22 سبتمبر الجامعة الأردنية، عمان، 20- 22 سبتمبر 2004.

المواقع الاكترونية:

Dot Keet, " Globalization and Regionalization, contradictory tendencies ? counteractive tactics ? Or strategic possibilities ? " In: http://www.idg.org.Za/ldgdoes/globfinal.doc.